الجمهورية العربية السورية
نقابة المهندسين الزراعيين

العوامل المؤثرة في تطوير العنصر البشري ...
كعامل محدد في التنمية الريفية

المهندس الزراعي
عبد الوهاب المصري

المهندس الزراعي
عبد الرزاق الحسن

دراسة مقدمة الى المؤتمر الفني الدورى الثالث
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
المنعقد ببغداد في الفترة ٦ - ١٩٧٦/١١/١١
(العنصر البشرى ودوره في التنمية الريفية)

مقدمـــــه :

في قضيـة التخلف ، تبرز كثير من الأسباب والمظاهر التي تدل عليه . فهناك مثلا ، نقص استغلال الموارد الطبيعية ، وعدم توفر الخبرات والمهارات الفنية ، وانخفاض معدل الاستثمار ، وقلة انتاجية الفـرد ، والبطالة بأنواعهـا ، والضغط السكاني ... وهناك أيضا ، النظم والتقاليد والقيم والعادات والأمثال القديمـه والمعيقـة للتنميـة ، كالمعتقدات الخرافيـه والايمان المغلوط بالقضاء والقدر ، والمطالب المنخفضة لمستوى الاستهلاك ، وعدم احترام الانظمـه والتخطيط والوعي .. الـــخ ....

ان النواحي غير الماديـة في هذه القضيـة ، تقف مع النواحي المادية جنبـا الى جنب . فليس بالخبز وحـده يحيا الانسان . وليس بالمادة وحدها تحقق التنميـة ، وليس بناء سدود المياه مثلا بمحقق للتنميـة ، ما لـم يتـم تنميـة للافكار ، وبناء سدود تقف حائلا دون أن تلعب الأفكار والمعتقدات البالية دورها المعيق للتنميـة . ولكـن ماهـي التنميـــــة ؟

التنميـة عمليـة تغيير حضارى ، فهي بديل اجتماعي واقتصادى ـ بالمعـنى الواسـع لهاتين الكلمتين ـ للواقـع التاريخـي الذى عاش ويعيش في المجتمـــع . انها تغيير لنمط الحياة ، ولطريقـة ممارستها ، ولأسلوب تصورها ... تغييـــــر فـــي علاقات الانسان بالبيئة الطبيعيـه ، وبالبيئـة الاجتماعية معا . تغيير يتنـاول اساليب الانتاج الاقتصادى ، وانماط السلوك الاجتماعي ، ويتناول المهارات المادية والقيم الخلقيـــه .

فالتميـة اذن ، هي عمليـة تغيير مخطط بهدف الوصول الى مجتمع أفضـل. ويعرف بعضهم المجتمع بأنـه نسيـج سـداه الارض ، ولحمتـه البشر ، وصبغته الفكـر. وما هذا الفكر الا الايديولوجية التي يتبناها المجتمع ، وتتمشى معها النظم التي تنظـم المجتمـع .

ويتضمن تغيير اى نظام من النظم ، تغيير عناصره كلها أو بعضها. وهذه العناصر هـي : الوظائف والأهداف ، والاتجاهات الفكرية والوجدانية ، الظروف الموضوعيـة والامكانيات ، والتنظيم والبنيان الاداريان ..

وهناك اسلوبان لاحداث هـذا التغييـــر ،

- اسلـوب الثـــورة .
- واسلوب التطور التدريجي وهو اسلوب التربية والاقناع الاجتماعي ، وعادة يكون هذا الاسلوب بطيئا في خطواتـه ولكن نتائجـه محققـه .

أما الاسلوب الاول فهو سريع في احداث التغيير الى الافضل ما دام مستمرا في علميتـه وتخطيطـه المدروس اما اذا انحرف عن ذلك فان نتائجـه خطيـره .

وللتغيير بعد ذلك ميادين يسـرع اليها اكثر من غيرها ، فهو يبدأ عادة فـي المجالات المادية ، في اساليب الانتاج وعادات الاستهلاك ، ولكنه أبطأ ظهورا في مجالات النظم الاجتماعية وما تنطوى عليه من قيـم . ذلك أنها حالات تستعصي على التحول ـ السريع ، لارتباط جزء هام منها بأمور مقدسـه ، أولها من جلال الماضي ما يشبه التقديـس . ثم لان هذه النظم الاجتماعية وبخاصة الجانب القيمي والسلوكي منها ، انما هي في واقـع الأمـر تعبير معنوى متكامل للتصور الشامل للحياة وسائل واهدافا ومصيرا . وقد يحدث التغيير في بعض جوانب المجتمع المادية دون أن يتغير ما يواجهـه من سلوك بالسرعـة والدرجـه المناسبتين ؛ بمعنى أن تغيير العلاقات السلوكية يكون عادة أبطأ من تغييـــر

الظواهر المادية ، فيسلك المجتمع امام الظواهر الجديدة سلوكا قديما لا يتجاوب معها ، وهذا ما يسمى بالتخلف الحضارى . فيحدث حينئذ تناقض بين الواقع والسلوك مما يقلل من الاستفادة الكاملة من التقدم المادى الذى احدثه ذلك التغيير . ويقع نتيجة لهذا بعض العلل الاجتماعية التي تهز كيان المجتمع ، ذلك أن الضوابط الاجتماعية القديمه تكون قد فقدت قواعدها في الوقت الذى لم تتأصل فيه القيم الجديدة المناسبة للظواهر المستحدثه .

فمثلا حين قامت المصانع ، مضت فترة قبل أن تظهر قوانين العمل والعمال من تحديد ساعات العمل او تقرير التعويض عن الاصابات او اتخاذ الوقاية الصحية ، — وذهبت ضحايا وضحايا في فترة التخلف الحضارى بين قيام المصنع ووجود التشريعات والتنظيمات المنظمه للعمل فيه للابعاد الاخلاقية المختلفة .. ومايزال المصنع يلائم نفسه وتظهر تأثيرات جديده يتناولها الاصلاح ، وهكذا . . .

ومثل آخر ، فقد أدى انتشار الوعي الصحي ، وفعالية الخدمات الطبية ، علاجية ووقائية ، وديموغرافية توزيعها بحيث أصبح من السهل على أى مواطن أن — يصيب منها ، الى هبوط معدل الوفيات وخاصة بين الاطفال ، ومرت فترة تخلف حضارى قبل أن تدخل عملية تنظيم النسل باختراع موانع الحمل ، وهكذا .

وتقدير الزمن ، عند العمال الذين يفدون من الريف للعمل في المصانع ، مثل ثالث ، فان مفهوم الزمن والتزام الدقه الميكانيكية في المحافظه عليه ، مما يصعب عليهم تصوره ، فيفقد كثيرون منهم العمل لهذا السبب ، فالزمن الريفي في الانتاج يختلف عن الزمن المدني فيه ، سواء من ناحية الكم والكيف في التصور الحضارى والعملي وهكذا .

وقد يختلف الزمن الذى تستغرقه ظاهرة التخلف الحضارى ، فقد يكون زمنا مناسبا ومعقولا ، وقد يمتد فيطول حتى يبلغ ألفي عام !!! مثل نظام التغذية الديني الذى التزمه قادة دينيون رعويون في مجتمع قبل الفي عام او نحو من ذلك ، فانه ما يزال متبعا في هذا العصر الذى يقوم فيه الغذاء على أسس علمية تقدر القيمة الغذائية تقديرا علميا وتصنفها تصنيفا كيماويا دقيقا . ولا يستطيع أحد أن يجزم اذا كانت الاسرة في المجتمع الصناعي المعاصر قد نجحت في أن تحقق ملاءمه مرضية مع الاوضاع الجديده بعد صراع أكثر من ١٥٠ عاما .

هذا ، وقد يكون التخلف الحضارى هينا او مقبولا ، يتحمله المجتمع ويجد له علاجا ، مثل نقص ساعات العمل او اتخاذ الوقاية الطبية اللازمه في المصانع . . . وقد يكون من الخطورة بحيث لا ترفعه الاثورة او تدفعه الا حرب ، ولعل تجربة النظام — الديمقراطي الغربي في البلاد الحديثة العهد بالاستقلال ، مما يصلح أن يكون مثلا لذلك. وقد تكون هناك طرق أكثر معقولية ورشدا لازالتها ، وذلك انما يتم عن طريق التخطيط والتقدير السابق مع صعوبة هذا ، الا في نطاق ضيق محدود ، على أن الخبرات المتصلة والممارسات الطويلة ، والتزود بالنظرة الموضوعية الشاملة للمشكلات ، واستلهام العدالة الاجتماعية والسياسية ، سواء في النطاقات المحلية والقومية او النطاق العالمي — كل ذلك من شأنه ان يقلل من مساوىء التخلف الحضارى .

وظاهرة التخلف الحضارى هذه مفتاح تاريخي كذلك لتفسير كثير من العثرات التي وقعت فيها بعض الحضارات القومية الكبرى ، وذلك بفقدان التوازن بين أجزاء الحضارة او بظهور اختراع في مجتمع هو أفعل وامضى من مثله في مجتمع آخر .

ولعل الازمة العالمية التي نعيشها في هذا العصر يمكن أن تكون نتيجة من نتائج التخلف الحضاري ، بين التكنيك وبين القيم الاخلاقية التي تلائم هذا التكنيك المتقدم المحلق . وما يزال جعل المدينة الصناعية ذات طابع انساني رسالة هذا العصر الذري .

وهكذا ، فان التنمية عملية تغيير حضاري — انساني ، تهدف الى نقل المجتمع — الانسان ، من واقع الى واقع او مستقبل افضل ، بمعنى أن هدف التنمية هو الانسان .

كذلك ، فان المادة او المقامة الرئيسية لهذا التغيير — كما يجب أن تكون — هي الانسان . لا بل ان منهج تنمية المجتمع(١) يقوم على اثارة وعي المواطنين بمشاكل بيئتهم وحثهم على الحل الجماعي لحل هذه المشاكل ، وبعبارة اخرى ، يمكن القول إن التنمية تقوم على تغيير قيم الانسان واتجاهاته .

هذا اضافة الى أن الانسان قد يكون أفضل عوامل التنمية وأدواتها. فهناك من يقول بأن افضل مشروعات التنمية من الناحية الاقتصادية ما كان مرتكزا على القوى العاملة اكثر من ارتكازه على رأس المال ، نظرا للندرة النسبية لرأس المال في الدول النامية ، وتوفر القوى العاملة من الناحية العددية على الاقل ، في حين أن الدول المتقدمة تعتمد على الانتاج المرتكز على رأس المال ومعداته وقلة اليد العاملة نسبيا .

---

(١) هو منهج حديث في التنمية يمكن تعريفه بأنه ((العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية تحسينا للاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في اطار حياة الأمة ، وتمكينا لها من الاسهام العامل في التقدم القومي)) .

— الشخصيـة القوميـة وأثرها على التنميـة —

الشخصية القوميـة :

لا شك في أن لكل مجتمع بشرى ملامح تحدد شخصيته القومية . والمقصود بالشخصية القوميه في هذا البحث ، هو القيم الاجتماعية والاتجاهات السلوكيـة والفكرية والثقافية والحضارية السائده فيه . وليس معنى هذا اطلاقا أن افراد أى مجتمع يتفقون في قيمهم واتجاهاتهم . فلا شك أن كل فرد له ما يميزه في شخصيته ، ولكن هناك قيما واتجاهات تسود اغلبية الناس في المجتمع الواحد ، وبالتالي يتميز أى مجتمع عن مجتمع آخر بما فيه من انماط سلوكية . ولسنا بحاجة الى التأكيد بأن هذه الانماط ليست ثابته ، فهي عرضة للتغيير في اتجاهات مختلفه . ويكون التغيير اما نحو القيم والاتجاهات السلوكية المستحدثه محليا او السائده في مجتمع آخر ، او الرده الى قيم واتجاهات سلوكية سابقة في نفس المجتمع ، كما اننا لسنا بحاجة الى تأكيد أن المجتمع الواحد قد يتكون من بيئات حضارية مختلفه من حيث درجة التحضير . فقد يجمع بين بيئة البدو الرحل والبيئة الريفية الزراعية ثم البيئة الحضرية التي تقوم على درجة من العلم تتوقف على درجة التحضر والتصنيع . وتتميز كل بيئة من البيئات المختلفه في المجتمع الواحد بقيم اجتماعية واتجاهات سلوكية وانماط مختلفه ، ولكنها في نفس الوقت تتفق جميعها في بعض القيم والاتجاهات والانماط التي تميز المجتمع ككل ، وتجعل له صفة اجتماعية خاصه . وبالتالي ، يمكننا ان نتفق على أن لكل من الشعب الياباني او الشعب الامريكي او غيرهما من الشعوب انماط سلوكية وصفات او شخصية خاصة نسميها بالشخصية القوميـة .

أهميـة دراسـة الشخصيـة القوميـة :

ان فهمنا لخصائص الشخصية القومية ضرورة حتمية في معركة التنمية ، ذلك لأن للصفات الاجتماعية للمجتمعات اكبر الاثر على معدل التنمية الاقتصادية ، فهناك مجتمعات تتصف بصفات حب العمل والتفاني في ادائه كما هو الحال في أصل القيم الاجتماعية الامريكية ومصدرها قديما المذهب البيورتاني المسيحي الذى كان المهاجرون الامريكيون الاوُل يدينون به ويؤمنون به . وهو يتلخص في انه على قدر ما يعمل الانسان بجد واجتهاد وامانة على هذه الارض ، على قدر ما يثاب في السماء بعد انتقاله الى الحياة الاخرة . وكما هو الحال في اليابان ، فان الطاعة المتناهية للرؤساء القاده ، وحبهم للنظام وايمانهم بالزعماء واحترامهم لهم وتقديسهم للحياة العائلية ، كل هذا ساعد على التنمية الاقتصادية والعسكرية أيضا ، لأنه بدون قبول السلطه والالتزام بها وبدون العلاقات الانسانية العائلية ، لا يمكن للصناعة أن تقوم وتزدهر دون احداث مشاكل اجتماعية هدامه ، كما لا يمكن للجيش ان يعمل ويحقق بطولات وانتصارات أقرب الى المعجزات ، وكلنا يعرف أن الياباني يتفانى في سبيل أداء الواجب او العقيدة ، لدرجة أنه عندما يفشل قد يلجأ الى الانتحار على طريقة الهاراكيرى ، وهي احدى مميزات الشخصية القومية اليابانيه . وجدير بالذكر أن الياباني الذى يلتحق بالعمل في

مصنع من المصانع ، غالبا لا يترك الا بسبب الاحالة على التقاعد او الوفاة او العجز عن العمل ، ومعنى ذلك شعور بالانتماء للعمل . والوظيفة بالنسبة له وظيفة العمر . كما أن المؤسسات الصناعية تعتبر أن جميع العاملين فيها عائلة كبيرة بجميع نواحي حياتهم ، فتنشئ لهم المساكن والجمعيات التعاونية الاستهلاكية . كما أن احترام السن رغم تقدم اليابان الصناعي ، أمر مفروغ منه ، فالترقي عادة يكون على أساس السن مهما كان هناك من هو أكفأ من صغار السن .

كل هذه العوامل والتقاليد والقيم حققت لليابانيين القدرة على العمل الجماعي . وهذه القدرة في الواقع هي أساس الانجازات الهامة في المجتمعات المتقدمة كلها ، بل هي أساس الديمقراطية والتقدم الحضارى .

لقد ساعدت الشخصية القومية اليابانية على التنمية الاقتصادية لدرجة أن أصبحت اليابان في المركز الثالث بين الدول المتقدمة في التصنيع ، وأصبح ٧٠٪ من المجموع الكلي للسكان الذين يبلغون ٩٨ مليونا يسكنون المدن ، و ٤٥ ٪ من هؤلاء يسكنون في مدينة (طوكيو الكبرى) . واليابان الآن تتطلع الى أن يكون هدفها القومي هو تدعيم المجتمع الاقتصادى الشديد الكثافة ، وهو صورة يابانية فريدة للمجتمع الذى " تجاوز مرحلة الصناعة " .

هذا في حين أننا نجد بعض الدول المتخلفة تعاني من الجمود الاجتماعي او تصلب الاوضاع الاجتماعية رغم محاولة التنمية الاقتصادية . بل أن التنمية الاقتصادية في بعض المجتمعات لم تأت بالنتائج التي كانت منتظرة منها ، وذلك نتيجة تخلف الاوضاع الاجتماعية ، كاتصافها بقيم اجتماعية واتجاهات لا تساعد على التطور الحضارى والتطور الصناعي ، بل تتنافر هذه المجتمعات مع قيم وصفات وافكار وانماط سلوك المجتمع الصناعي . ومن هذه القيم والاتجاهات على سبيل المثال ، الميل الى مقاومة السلطة ، والانفرادية ، وعدم حب النظام ، والشعور بالعظمة ، والحساسية الشديدة على الكرامة ، وسهولة الانفعال ، والعاطفية ، والتواكلية ، والايمان بالغيبيات الروحانية ، وتحقير العمل اليدوى ، والتفاخر والتظاهر والمباهاة ، والمعتقدات الخرافية ، والعادات الضارة ، الى غير ذلك من القيم والاتجاهات والانفعالات السائدة في المجتمعات المتخلفة والتي تميز

شخصيتها القومية وتصفها بالجمود الاجتماعي .

ان التنمية الاقتصادية تتطلب حشد القوى ، وتعبئة الامكانات ، واطلاق الطاقات الاجتماعية والاقتصادية . فان لم يتمش التطور الاجتماعي مع التطور الاقتصادي جنبا الى جنب ، فان التنمية تتعثر ، بل يقضى عليها. وتظهر اعراض تعثر التنمية الاقتصادية في المجتمعات التي تعاني من الجمود الاجتماعي ، في العمليات الادارية التي لابد منها لتحقيق التنمية ، لذلك فان التجربة قد دلت على أن تعثر التنمية الاقتصادية يرجع في اغلب الاحيان الى قصور في العمليات الادارية ، وليس الى اخطاء في التخطيط الاقتصادي للتنمية ، وترجع المشاكل الادارية المعطلة اساسا الى انماط سلوكية وقيم اجتماعية سائده في المجتمع ، وعلى هذا الأساس فان التخلف الاقتصادي يعرف بانه قصور في تنمية مقدرات او امكانيات الدخل القومي . ومعنى ذلك في الواقع ، قصور في تنمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية بحيث لا تؤدي الى اضافة فعلية في الانتاج القومي ، او بمعنى آخر ، قصور في الشخصية القومية والاجتماعية والادارية والسياسية .

الجمود الاجتماعي وأثره على خطة التنمية :

لقد دلت البحوث العلمية التي قامت بها الامم المتحده على قصور الاداء الفعلي لاقتصاديات بعض الدول النامية . ويكاد يجمع المخططون على أن قصور النتائج وراء الاهداف يكمن في عيوب تنفيذ خطة التنمية ، بمعنى أن الخطة كانت جيدة ، ولكن التنفيذ (اى ادارة التنمية) كان رديئا، لجمود الادارة وعدم مرونتها وعدم قدرتها على تطوير نفسها لتتلاءم مع خطة التنمية . ويرجع قصور الادارة الى الجمود الاجتماعي وعدم مواءمة القيم الاجتماعية المحلية والاتجاهات السلوكية للعاملين في الدولة مع اهداف التنمية ، بل ثبت أيضا ان خطة التنمية التي كان يجب أن تحول الجهاز الادارى الى قوة دافعة أصبحت قوة معوقة .

في الواقع ، ان التناسق بين الصفات الاجتماعية للمجتمع ومقتضيات التنمية الاقتصادية امر في غاية الاهمية. لانه ما لم يتحقق التأليف بين الاطار الاجتماعي الثقافي والاطار الاقتصادى ، فلن تأتي التنمية بما يرجى منها من تطور ، ذلك لان التنمية الاقتصادية ، وهي تهدف الى التوسع في استثمار الموارد الاقتصادية واستغلال الموارد استغلالا اوفى ، يتحقق لها النجاح او الفشل بدرجة مسايرة لتطور او عدم تطور العلاقات الاجتماعية في المجتمع. وعلى هذا ، فان الدولة المتخلفة التي لا تعنى بمحاولة التطوير الاجتماعي وتصحيح الاوضاع الاجتماعية لا تنجح في الوصول الى زيادة نصيب الفرد من الدخل النقدى والعيني مهما كان التخطيط الاقتصادى سليما . ان البنيان الاجتماعي يتكون في الواقع من دعامتين هما: الثقافة اللامادية ثم الثقافة المادية. وكلاهما يجب أن يساير الاخر حتى تتطور وسائل الانتاج وادواته فيرتفع مستوى المعيشة. وهذا لو امكن للتطور اللامادى ان يبدأ قبل التطور المادى كما حدث في فجر الاسلام .

التنمية واضطراب الشخصية القومية :

ان للتنمية الاقتصادية أضرارا اجتماعية في بعض المجتمعات خصوصا تلك التي تتسم بالجمود الاجتماعي . فالاخذ ببعض أساليب المدنية المادية ، ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية من غير حدوث تطوير مناسب للثقافة اللامادية، يؤدى الى حدوث خلل اجتماعي يتمثل في ظهور الفراغ الحضارى (او التخلف الحضارى) ، أو في تأخر تطوير العلاقات الاجتماعية ، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي في اجهزة المجتمع ووظائفه كالاسرة والتعليم والحكومة والدين ، وبحيث تصبح القيم الاجتماعية والاتجاهات السلوكية غير متمشية مع التطور الاقتصادى ، فيعاني المجتمع فقدان التوازن ومن عدم التكيف ، مما يؤدى

في نهاية الأمر الى قصور نتائج التنمية الاقتصادية ، تماما كما يؤدي التخلف الاقتصادى الى قصور في التطور الاجتماعي ، والى ظهور الجرائم والادمان على الخمر والمخدرات وظهور الامراض النفسية والعقلية .

وحقيقة الأمر ، ان المجتمعات التي تعاني من الجمود الاجتماعي ، تتضارب فيها الآراء وتتطاحن بين القديم والجديد وبين الروحانية والمادية ، وبين التحفظ — والاندفاع كلما احتكت بثقافة مادية جديدة ، او كلما ادخل فيها اى تغيير حضارى . كما ينتج عن ذلك عدم استقرار وتضارب في القيم . ولهذه المتناقضات اثر سيء ومعطل بل مدمر للتنمية . ذلك لأن الجمود قد يؤدى الى عجز المجتمع عن هضم — عناصر الحياة المادية وتمثلها ، فتقوم التنمية على أسس واهية بمساعدة الخبراء الاجانب ، ولكن سرعان ما تنهار ويعود الوضع المادى والاجتماعي بعد وقت ، قد يطول او يقصر ، الى ما كان عليه الامر قبل التنمية بل الى وضع اسوأ أحيانا .

وبمعنى آخر ، هناك شخصية قومية قبلية ، وشخصية قومية ريفية ، وشخصية قومية حضرية — علمية صناعية . فان لم يحقق التطوير الاجتماعي من مستوى حضارى معين الى المستوى الحضرى العلمي الصناعي ، فان خطة التنمية لابد وأن تتعثر ان لم تصبح أداة ضارة بالمجتمع نفسه . وبمعنى آخر ، انه ما لم يستوعب المجتمع الاختراعات والطرق الانتاجية الفنية ، وان لم تتطور العلاقات الاجتماعية وتنسجم مع العلاقات — الاقتصادية الجديدة ، فان التنمية تتعثر .

فمثلا ، ان ادارة المصنع وتسيير الالات في مجتمع ريفي — زراعي غير علمي يعيش بعقلية الحقل الذى يتعامل مع محراث يجره الحيوان ، لابد وأن يؤدى الى افساد — الالات وزيادة معدلات وتكرار الاصابات الصناعية ، والى انخفاض جودة الانتاج وزيادة تكاليفه . ذلك لأن العقلية العلمية التي تشعر العامل بقيمة الانتاج وبقيمة الوقت وبالانتماء الى الصناعه وفنونها ، كلها ضرورية لنجاح التنمية الاقتصادية ، سواء كانت في المجال الزراعي او الصناعي .

وخلاصة القول ، انه مالم تنجح الدولة في تطوير الثقافه اللامادية للشعب بحيث تتمشى مع الثقافه المادية ، فان خطة التنميه لن يتحقق لها النجاح .

التنمية وثالوثها

اذا كان ثالوث التخلف هو : الجهل والفقر والمرض ، فان ثالوث التنمية هو التعليم والتدريب والحوافز .

١ـ التعليم:

نعني بالتعليم هنا ، تحسين برامج التعليم وأساليبه وطبيعته وفلسفته ومداه ، والقضاء على الأمية ، وزيادة فرص التعليم ـ بجميع مراحله ـ أمام المواطنين ، وكل ما من شأنه أن يرفع مستوى التعليم كمية وكيفية وبما يتمشى مع مستلزمات خطط التنمية .

يقول رينيه ماهو ـ المدير العام لليونسكو: " ان التنمية هي العلم وقد أضحى ثقافة " . ويقول لينين : " انه لمن المستحيل تصور المثل الأعلى لمجتمع المستقبل بدون ربط تعليم الجيل الناهض بالعمل المنتج . فلا التربية والتعليم بدون العمل المنتج ، ولا العمل المنتج بدون التربية والتعليم ، بقادر على الارتفاع الى المستوى الحديث للتكنولوجيا والمعرفة العلمية ".

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، ثارت المناقشات الهامة بعد أن أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي عام ١٩٥٧ ، واعتبر في ذلك الحين ، نصرا " علميا " تاريخيا " للاتحاد السوفييتي. وكان محور المناقشات هو النظام التعليمي السوفييتي الموجه نحو العلوم الحديثة والتكنولوجيا . واكتشف المربون الأمريكيون أنهم متخلفون في نظامهم التعليمي عن السوفييت . فعقدت الندوات والمؤتمرات التعليمية التي تدرس الفروق بين النظامين التعليميين . وظهرت عشرات الدراسات في الكتب والصحف والمجلات حول موضوع " التعليم في الاتحاد السوفييتي " ، وتضمنت عديدا " من الاقتراحات لتجاوز " الثغرة " العلمية بين النظامين . وتشكلت على الفور اللجان المتخصصة ـ لدراسة تفاصيل البرامج التعليمية في الولايات المتحدة عبر كل المراحل الدراسية ، وتقييم أساليب وطرق التدريس ، والحكم على مدى فاعليتها في تخريج ما يحتاجه المجتمع من العلماء والباحثين والمتخصصين في العلوم النظرية والتطبيقية . ولقد كانت المحصلة النهائية لكل هذه الدراسات الجادة ، اجراء تعديلات جذرية على النظام التعليمي الأمريكي ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمناهج العلمية والرياضية . وأصدرت الحكومة الأمريكية عام ١٩٥٨ قانونا " جديدا " عرف باسم " القانون التربوي للدفاع الوطني " تضمن صياغة محددة ومتبلورة لكل اقتراحات وخطط الاصلاح التعليمي الجديد .

أما بالنسبة لأثر التعليم على الانتاج والدخل القومي ، فقد ثبت في احدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن التحسن في رأس المال البشري يمثل زيادة في الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي ، أكبر من الزيادة التي تترتب على الارتفاع في رأس المال المادي . وأكدت هذه الدراسة أن أكثر من ٥٠٪ من الصمود الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي في السنوات الخمسين التي بدأت في عام ١٩١٠ ، انما ترجع الى ما طرأ على التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره الى تقدم مماثل في انتاجية العمل .

وفي احدى الدراسات التي جرت في الاتحاد السوفييتي ، ثبت أن ادخال التعليم الابتدائي الاجباري لمدة أربع سنوات في المرحلة الأولى للثورة السوفييتية قد جلب على الاقتصاد القومي عائدا " يبلغ ٤٣ مرة أكثر من كل الأموال التي أنفقت عليه . كما أكدت احدى الدراسات الأخرى ، أن تعليم العمال الأميين لمدة سنة واحدة في دراسة منتظمة ضمن برنامج مكافحة الأمية قد زاد من انتاجهم في المتوسط بما يقدر بحوالي ٣٠٪ في العام ، بينما قدرت الزيادة في انتاجية العامل

نتيجة دورة تدريبية على آلة أو عملية فنية معينة لمدة عام أيضا" بما يتراوح بين ١٢٪ و ١٦٪ . وأضافت دراسة ثالثة أن عائد عمل خريجي التعليم الابتدائي بعد خمس سنوات فقط من تخرجهم ، قد غطى وزاد على مجموع ما انفق من أموال في تعليمهم . ودعمت دراسة رابعة كل هذه الحقائق حينما قالت ان حوالي ٢٦٪ من زيادة الانتاج القومي عام ١٩٦٠ يمكن نسبتها الى العوامل التعليمية .

ان التعليم شأنه شأن التصنيع الثقيل ، في بدايته يزداد " حمل المصروفات " حسب التعبير الاقتصادى ، دون أن يقابلها زيادة ملموسه في النمو الانتاجي . انه يحتاج الى بعض الوقت كي يعطي مردوده ، بشرط أن يكون تعليما" مدروسا" ، ومخططا" له بعناية ، وقائما" على أسس فنية تزود طلابه بمهارات وخبرات مطلوبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، لا مجرد حشد للذاكرة بمالا ينفع ولا يفيد ، ولا يغني من فقر ولا يسمن من جوع . انه يصبح هنا " بالوعة " تمتص الميزانيات الضخمة بغير عائد ولا مردود .

٢ـ التدريب :

نعني بالتدريب ، تزويد المتدرب بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتحسين أداء العمل في اطار من أهداف خطة التنمية . ويشمل ذلك :

آ ـ احداث تغييرات في البنيان المعرفي للفرد ، واكسابه أفكارا" ومعلومات جديدة .

ب ـ احداث تغييرات فيما يقوم به الفرد من مهارات بحيث يزداد عدد الأعمال التي يستطيع اتقانها ، وبحيث يقوم بتلك الأعمال على أفضل وجه من حيث سرعة الانجاز وقلة ما يبذل من جهد ومال . وتكون هذه المهارات اما مهارات عقلية أو فكرية (مثل القدرة على التفكير السليم والابتكار و التخطيط والقدرة على وضع الحلول) أو مهارات أدائية أو حركية أو يدوية (مثل القدرة على التقليم او التطعيم) .

جـ ـ احداث تغييرات في الاتجاهات وبما يتمشى مع خطة التنمية . ويمكن تعريف الاتجاه بأنه حالة مفترضة من الاستعداد للاستجابة بطريقة تقويمية تؤيد أو تعارض موقفا" منبها" معينا" . فهو حالة مفترضة لأنه لا تتوفر لدينا طريقة لملاحظة الاتجاه مباشرة . وهو نوع من المتغيرات الوسيطة نفترض وجوده لتفسير كيفية تحويل الجهاز العصبي لمنبه معين الى استجابة معينه . والاتجاه حالة من الاستعداد لأننا نتصور أن الاتجاه ميل لفعل . أى أننا اذا عرفنا طبيعة اتجاه الفرد نحو موضوع او موقف معين ، أمكن أن نتنبأ بوجهة سلوك الفرد في حالة تعرضه لمنبه أو لموقف معين ، وفي حالة توفر حرية الفعل أمامه . والاستجابة تقويمية لأن الاتجاه يتصل بالقيم النسبية في مواقف الحياة . فهي تمثل مواقع على متصل او مقياس يمثل أحد طرفيه التأييد ، ويمثل الطرف الآخر المعارضة . والاتجاهات مكتسبة أو متعلمة ، ومن ثم يفترض أنه يمكن في الظروف المناسبه أن تتدعم أو تعمم أو تنطفئ .

ان التدريب هو أحد المفاتيح الرئيسية للتنمية. اذ ان التنمية لن تتحقق بمجرد انشاء سد مثلا" لري الأراضي الزراعية، وتحويلها من أراض بعلية الى أراض مروية . بل يتطلب الأمر تدريب المزارعين على الزراعات المروية من حيث الدورات الزراعية وطرق الزراعة وطرق الري وأساليب الوقاية والمكافحة وغير ذلك مما تتطلبه الزراعات المروية . كما ينبغي تدريبهم وارشادهم بما يكفل حسن تقبلهم للظروف الجديدة وتلاؤمهم مع تلك الظروف ، وبما يضمن حسن تمثلهم للاتجاهات والقيم الجديدة وتصرفهم وفقا" لتلك الاتجاهات والقيم .

٣ـ الحوافز :

لقد أصبح التخطيط للعنصر البشرى ضروريا" في جميع النظم رغم اختلاف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة بسبب ما استخلصته من دروس التاريخ التي أثبتت أن ـ حضارة الدولة أو تخلفها قد ارتبطا في مختلف العصور ، بحالة القوى العاملة من حيث تشغيلها أو بطالتها ،وتقدم مستوياتها أو تخلفها في ميادين الانتاج الفكرى والعملي .

فكان من الطبيعي اذن ،أن تخصص الدولة ـ كل دولة ـ في خطتها الشاملة أو الجزئية رصيدا" كافيا" لتشغيل القوى العاملة فيها ، وتبذل مجهودا "كبيرا" لرفع ـ مستوى أرائها وانتاجها .

وانه لمن حسن حظ أجيالنا الحاضرة،أنها جاءت في فترة بذل فيها المصلحون وعلماء الاجتماع والخبراء مجهودات كبيرة موفقة في سبيل الدفاع عن القوى العاملة ، ورسم ـ الحدود والأوضاع التي يجب أن تكون لها أو عليها . ومن بين ذلك ضمان حق العمل لكل مواطن ، على ان يكون مقابله مجزيا" ،ماديا" ومعنويا" أو نفسيا" ، وأن يكون في ظروف حسنة وأوضاع مستقرة . وفي نفس الوقت ، يجب أن تكون هذه الحقوق وتلك المزايا وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن ترجمتها في ضرورة زيادة الانتاج كما" ، ورفع مستواه كيفا" ، وما يصاحب ذلك من وسائل يجب اتباعها ، وأهمها دعم حوافز العمل والانتاج .

وتؤدي الحوافز في نهاية الأمر الى تحقيق "تعبير" العامل عن نفسه تعبيرا" حيا" والى توكيد ذاته ، مما يعتبر من أظهر أشكال الحوافز وهو ما يسمى بحافز توكيد ـ الذات . وهو لا يمكن أن يقوم في جملته الا اذا تحرر الانسان من القلق في الحاضر والخوف من المستقبل ،واطمأن بوجه عام على مختلف احتياجاته المادية والمعنوية في ـ الحاضر والمستقبل .

ويذكر اوسكار لانج ، في تنظيم الاقتصاد البولندى اخفاق الخطة ـ في مرحلة من المراحل ـ في رفع مستوى المعيشة ، انما كان لسبب رئيسي هو افتقار المتعلمين تعليما "عاليا" للحافز والتقدير الملائم من وجهة نظرهم .

وينبغي عدم الاكتفاء بالشعارات القومية ، والتعلل بأنها لمما يغني عن الأخذ بسياسة الحوافز التي قد يؤدى العمل بها الى انفاق ربما يكون عبئا" ماليا "كبيرا" ،ومن بين هذه الشعارات : الاخلاص والوطنية والولاء والانتماء ،وغير ذلك مما هو حقيقي فعلا" ، ولكن مجاله مختلف ومراميه مغايرة لمعنى وأثر الحافز . ذلك أن تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية مرتبط أساسا" برفع الكفاية الانتاجية في اطار سياسة محددة واضحة ترمي الى التغلب على مشاكل ضعف هذه القوى الانتاجية والخبرة البشرية ، ثم الملاءمة بين احتياجاتها وتطلعاتها وبين ماهو مطلوب منها . وانه لمن المؤكد أن اتباع هذه السياسه في احكامها وشمولها ، يؤدى بصفة مباشرة الى تحقيق الكثيرمن الأهداف التي رسمتها الخطة الكلية حتي ولوكان هناك نقص في بعض الموارد المادية أو عدم كفاية في الأدوات أو الأساليب التقنية المتاحة .

ان تجريد الانسان من حب الذات لمما لا يوافق الطبيعة البشرية . وانما المراد أن يكون ثمة توازن بين المنفعة العامة والمنفعة الشخصية ،وأن يتم توثيق الصلة بين المنفعتين باحكام بحيث يكون مفهوم ما" أن الثانية مترتبة على الاولى . فاذا نحن ربطنا العمل بالقيم الروحية التي تتمثل في الايمان بالله والوطن والمجتمع ،ثم ربطناه بالفوائد المادية التي تتمثل في الأجر والربح والحوافز التشجيعية التي يفيد منها العامل على قدر أرائه وبقدر تفوقه ، أمكن لنا أن نزكي روح الاقبال على العمل وقوى الابتكار فيه .

ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء — وبالتالي على التنمية في الريف ، شكل (أو نظام) الاستثمار من حيث كونه فرديا " ، أو تعاونيا " ، أو حكوميا " على شكل مزارع دولة أو زراعة على الذمة . ذلك أن مما لا شك فيه هو أن لكل شكله من هذه الاشكال مزايا وعيوب ، فمثلا " المزارع (والانسان بصورة عامة) ، يبذل أقصى ما يمكنه من جهد في العمل عندما يكون الاستثمار فرديا " أو خاصا " أى عندما يكون الفلاح مالكا " لمشروعه . بمعنى أن — تكون الأرض ووسائل الانتاج الاخرى ملكا " له ، وتكون أرباح المشروع بالتالي — كلها له .

وفي حالة الاستثمار التعاوني ، يرتبط الامر — وبالدرجة الاولى — بمدى ايمان المزارعين بالتعاون ، ويمدى معرفتهم بالاصول المتبعه في التعاونيات وتوفر الوعي التعاوني لديهم . فاذا اجتمع لديهم القدر اللازم والكافي من ذلك الوعي والايمان وتلك المعرفة ، أصبح بالامكان أن تنجح الجمعيات التعاونية ، وأن يتم — بالتالي — تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، عن طريق زيادة الانتاج بالكمية والنوعية ، وتقليل التكاليف ، والحصول على أسعار أفضل ، الخ .... واذا لم يتوفر ذلك القدر من الايمان والمعرفة ، فانه لا بد أن تتعثر خطى الجمعيات التعاونية ، وأن تفشل — بالتالي — خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف .

أما في حالة الاستثمار الحكومي ، فان حوافز العمل والانتاج تكون — عادة — أكثر ضرورة وأهمية مما هي عليه في الشكلين السابقين . وذلك لأن الفلاح يشعر بأن المشروع ليس ملكا " له ، وأنه لا ينال القدر الكافي من أرباح ذلك المشروع . كذلك فان ارتباط الفلاح بالمشروع الذى يعمل فيه يكون أقل ما يمكن مالم تكن الحوافز مجزية ، مما قد يؤدى الى عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي ، وبالتالي ، الى عدم استجابة الفلاح لخطط — زيادة الانتاج وانجاز العمل بأقل وقت وأدنى تكلفة . ويؤثر ذلك كله سلبيا على نجاح خطط التنمية ، وخاصة من حيث زراعة الاشجار المثمرة (تلك النباتات التي تحتاج الى كثير من العناية والصبر مع الشعور بالاستقرار) ، وزراعة المحاصيل التي تسمح بزيادة — نسبة التكثيف الزراعي وأغلبها من الخضر .. تلك النباتات التي تحتاج الى مزيد من العمل والعناية .

لذلك كان من الاهمية بمكان ، أن يختار شكل الاستثمار المناسب وفقا " للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة ، وأن يكون هناك دائما " — ربط للأجر بالانتاج ، — وأن توفر الخدمات الاساسية اللازمة (كالمسكن والدواء وغيرهما) ، وان تقدم المكافآت التشجيعية والتقديرية المجزية .

وعلى أية حال ، ينبغي العمل على خلق احساس لدى الفلاح بأنه صاحب المصلحة في مشاريع التنمية وأن توضح له صور استفادته من تلك المشاريع سواء بصورة مباشرة او — بصورة غير مباشرة . كما ينبغي العمل على أن تسمح القوانين والانظمة المطبقة في — الريف بانطلاق الكفاءات والقدرات الكافية لدى كل العاملين في التنمية ، ولدى الفلاحين الذين يتوقف على جهودهم — وبالدرجة الاولى — نجاح خطط التنمية في الريف .

— الخصائص الاجتماعية والنفسية للريفيين في الوطن العربي —

ذكرنا فيما سبق ان التنمية هي تطوير الانسان ، وتغيير اتجاهاته وقيمه وعاداته . ولاحداث ذلك التغيير ، ينبغي الوقوف على الخصائص والصفات الاجتماعية والنفسية القائمة في الريف العربي . واهم تلك الصفات والخصائص ما يلي :

١ — احترام السن :

تتميز المجتمعات التي يقل فيها انتشار التعليم بهذه الصفة ، فحيث يقل العلم ، تزداد اهمية الخبرة في الحياة العامة . ولهذا فان هذه المجتمعات تقدر كبار السن الذين يكون لهم — بحكم سنهم — تجاربهم في الحياة ، الامر الذى يعينهم على القيادة والنصح والتوجيه . ولهؤلاء الكبار احترام كبير في المجتمع الريفي وبحيث يعتبر أى اهداد في المناقشة او اهانه من صغار السن للكبار ، مخالفه خطيرة تقابل بالنقد الشديد . وهناك مثل شائع يقول " أكبر منك بيوم أعرف منك بسنة " كما أن من بين الكلمات الشائعة في لغة الريف " احترام الشيبة " .

ويلاحظ في المجتمع الريفي ان كبر السن يرفع من مكانة الشخص وسط جماعته او اسرته ، ويزيد من فرصته للقياده ، فالسن يعطي الشخص منزلة اكبر ومكانة أرفع واحتراما اكثر من الافراد الباقين واسهاما اكثر فعالية في اتخاذ القرارات للاسرة والمجتمع .

ومع ان السن يرتبط بالقيادة ، الا انه ليس العامل الاول في الوصول الى القيادة فهناك عوامل اجتماعية أخرى تتدخل في تحديد العلاقه بين السن والقيادة ، ومنها الجنس والمكانة الاقتصادية والتعليم . . . الخ .

ويلاحظ أن عامل السن قد اصبح يواجه تحديا في الوقت الحاضر من قوى التغير التي تحدث في المجتمع العربي . ويساعد على ذلك انتشار التعليم . ولكن نظرا لان المتعلمين يميلون الى النزوح الى المناطق الحضرية ، فان تاثير السن على اتخاذ القرارات في القرية مازال واضحا . وقد أصبح للشباب دور هام في تنمية المجتمع عن طريق الاجهزة الوظيفية والمنظمات الشعبية .

٢ — النظرة غير المحدوده للزمن :

يكون لدى الفلاح عادة فراغ كبير من الوقت ، حيث أن مواسم العمل الزراعي لا تستغرق كل العام ، كما أن ايام العمل الزراعي غير متصلة ، فالفلاح يعد الارض للزراعة ثم يزرع التقاوى ويرويها من آن لآخر ، ويقوم ايضا ببعض الخدمات الاخرى كتنقية الحشائش والتسميد ومقاومة الآفات . . . الى أن ينضج المحصول . وهذه العمليات بطبيعتها غير متصلة ، بل تتخللها ايام بطالة لا يقوم فيها الفلاح بأ عمال زراعية . ولهذا أثره على الفلاح . اذ ان الفلاح لا يحدد مواعيده بنفس التحديد الذى يفهمه سكان المدينة ، فالرى قد يتم اليوم اوغدا ، والحرث قد يصلح في أى يوم خلال اسبوع . وهكذا نرى أنه لا اهمية — لدى الفلاح — لدقة تحديد الزمن . ولهذا نجد انه عند تحديد وقت معين لاجتماع بعض القادة او بعض الاهالي في لجنة او مجلس او ندوة زراعية او صحية او ثقافية او غير ذلك ، لا يحضر الاعضاء في الموعد المحدد عادة بل قد يتأخر بعضهم ساعة او اكثر احيانا ، وذلك لعدم تعودهم على التحديد الدقيق للزمن .

٣— قلـة الخبـرة :

ويعود ذلك الى عوامل عـدة اهمها البيئة المحدوده للفلاح . اذ يظن صغار القرية مثلا أن العالم كله هو تلك القرية التي يعيشون فيها ، ثم يزداد ادراك الصغار للعالم الخارجي تدريجيا مع الاتصال بالقرى الاخرى ، ثم مع الانتقال للمدن سواء للدراسة اوغير ذلك . هذه البيئة المحدودة لاتحدث تغييرا هاما يمكن أن يلمسه الفلاح ؛ فالمحاصيل ، والمنزل ، والعمل ، وطريقة المعيشة ، هي نفسها لاتتغير كثيرا .

كذلك فان عامل العزلة يلعب دورا كبيرا . اذ لايصل الى الفلاح من المؤثرات مايعطيه خبرات جديده او يوسع أفقه ، وخاصة اذا كانت المنطقة صعبة المواصلات وبعيدة عن المدينـة وعن العناصر الثقافية ووسائل الاعلام . . . الخ .

كما أن الجهل عامل هام في قلة الخبرة . فالملاحظ أن نسبة الامية مرتفعه في الريف العربي بشكل عام . الامر الذى يحرم الريف من الاطلاع عن طريق الكلمـه المكتوبة. كذلك فان قلة الدخل لاتشجع الفلاح على شراء الكتب والصحف والمجلات .

٤— نظـرة الريفـي الى المـرأة :

ينظر الريفي الى المرأة نظرة تختلف عن نظرة الحضرى . فهو عندما يختار شريكة حياتـه يفكر من الناحية الاقتصادية بحيث تكون زوجتـه منتجـه وفي صحة جيده ويمكنها أن تساعده في عمله الى جانب رعاية المنزل والاولاد ، ويهمه أيضا ان تكون خصبة لتنتج له اطفالا يمكن أن يستعين بمجهوداتهم . وربما ينتج ذلك عن نوع العمل الذى يقوم بـه الفلاح وهو الزراعـه . اذ تحتاج الزراعه الى أيد عاملة كثيرة . ولهذا ينظر الفلاح الى زوجتـه كوسيلة للانتاج او تكوين وحدة منتجـه عن طريق الزواج .

والملاحظ هو أن الفتاة الريفية تتزوج في سن مبكرة . وكثيرا ما يكون ذلك قبـل اكتمال نضجها الجسماني . وهي مع ذلك تجهد بأعمال كثيرة سواء في المنزل او فـي الحقل اضافة الى انجاب الاطفال . وهذا هو السبب في ظهور علائم الشيخوخـة عليها في سن مبكرة . الامر الذى يجعل هذه الظاهرة احدى اسباب تعدد الـزوجـات .

٥— الكـرم :

الفلاح العربي معروف باكرامـه للضيف . ويتباهى الفلاحون عادة بمفالاتهم في هذه الناحية . وقد يتمادون احيانا في اكرامهم لضيوفهم الى درجة الاضرار بمالهم وممتلكاتهم ويعمدون الى الاستدانة احيانا لاكرام الضيف . ولايحب الفرد ان يتهم او يوصـف بالبخل ، لان البخل هو احد الصفات الممقوتـه في الريف العربي .

وللكرم وظيفة اساسية في المجتمع الريفي ؛ فان المجتمع الريفي كان الى عهد قريب منعزلا عن المواصلات والمدن . لذا كان الزائر لذلك المجتمع لايجد بطبيعة الحال التسهيلات في المعيشة كالمطاعم والفنادق ، ولم يكن من السهل عليه ان يصل الى القريـة ويغادرها الى مدينة قريبة يحصل فيها على حاجتـه من الطعام والمأوى ، نظرا لصعوبة المواصلات . ولهذا فان توفر صفة الكرم بين سكان الريف كان يسد حاجة اساسية حتى يتيسر للتجار والمسافرين وغيرهم من المارة على القرية ان يقوموا بأعمالهم وان يجدوا المأوى والتسهيلات التي هم في حاجـة اليهـا . ويلاحظ في كثير من القرى العربية أن بعض القادرين كان يفتح منزله أو (مضافته) لاى قادم غريب ويقدم له الطعام ويوفر له وسائل النوم حتى دون أن يكون على معرفة سابقة بـه . وقد اشتهر البدو أيضا بالكرم لنفس الاسباب السابقة ، وكلنا يذكر كرم حاتم الطائي مثلا . وقد بلغ من تقدير الريفيين لعادة الكرم أن أصبح من يتصف بـه مثلا يحتذى. فالرجل الكريم كالرجل التقي ، ينظر اليـه

في الريف نظرة احترام وتقدير .

الا أن تحسين المواصلات ، وسهولة اتصال القرية بالمدينة ، ودخول بعض عناصر الثقافة الحديثة ، كل ذلك ادى الى تضاؤل ظاهرة الكرم وخاصة في القرى القريبة من المدن.

كذلك فقد ساعد ارتباط القرية في المدينة وتعرف الريفيين على طريقة حياة اهل المدن ، على زيادة احتياج الريفي بالمكسب الشخصي وبالتالي تناقص ظهور الكرم في المجتمعات الريفيه .

٦ـ التأثر العاطفي :

أهل الريف عاطفيون لدرجة كبيرة . فهم لا يتحكمون في عواطفهم كأهل المدن ومن المعروف عن الريفيين انهم يندفعون في غضبهم او حزنهم او ضحكهم دون تحكم معقول في اخفاء هذه العواطف.ويلاحظ أن عواطفهم تشتمل وتخبو دون اتزان واضح . ويطلق لذلك ، الفلاحون على بعضهم اوصافا مثل : (رجل قلبه أبيض ، واللي في قلبه على لسانه). وكثيرا ما نلاحظ تلك الخلافات التقليدية بين الناس بسبب الانتخابات او بسبب التنافس على منصب المختار او العمدة ، او نحو ذلك . ويسبب ذلك منازعات مستمرة قد تنتقل من الاباء الى الابناء ، وهم في هذه الخلافات ، لا يمنعون عواطفهم ومشاعرهم بل يظهرونها في مختلف المواقف والمناسبات .

٧ـ الانطواء :

الانطواء هو اصطلاح يطلق على تركيز العمليات النفسية في حيز الفرد (او الجماعه) فيعيش الفرد (او تعيش الجماعة) في حدود مشاعره وتفكيره . ولكن هذه الصفة لا تمنع ارتباط تلك الجماعة او ذلك الفرد بروابط اجتماعية مع غيره من الافراد او الجماعات وتحمله مسؤوليات الحياة .

والفلاح العربي بصفة عامة ، منطو على نفسه ، وهو في عزلة عقلية في بعض الاحيان. والمجتمع الريفي اكثر التفافا حول ذاته ، فالاسرة او العائلة او القبيلة هي نقطة الارتكاز ، ويمكن اعتبار القرية الواحدة وحدة تفكير بعقل واحد تقريبا ، ولا تميل الى التعاون والتشاور في أى أمر مع قرى مجاورة ، مما جعل المسافات الاجتماعية بين القرى العربية بعيدة نوعا ما .

وهذا الانطواء ينعكس على الفرد ؛ فالريفي لا يظهر دخيلته للاجنبي بسهولة . وفي بعض الاحيان ، لا يظهر دخيلته حتى لقروي مثله حتى ولو كان من القرية نفسها .

ويرجع هذا الانطواء لدى الفرد ولدى الجماعة في الريف الى عدة اسباب متداخلة ظلت تمارس تأثيرها فترة طويلة من الزمن . وأهم تلك الاسباب :

آـ العزلة : فالريفي اقل اتصالا بالغير من الحضرى ، وذلك لصعوبة المواصلات الا أن هذه العزلة قد ضعفت حاليا بسبب تحسن المواصلات والاتصالات وانتشار وسائل الاعلام كالصحف والراديو وغير ذلك .

بـ الحكم التعسفي الذى مرت به القرية العربية في ايام الاحتلال والاقطاع . لذا نجد الناس عموما يخافون من الحكومه حيث كانت في الماضي تمثل الاقطاعيين ولكونها للسلطه والتحكم والظلم والقهر . ومن أجل هذا كان (البعد عن الحكومه غنيمه) . ولكن هذا الاتجاه قد بدأ يخف تدريجيا بسبب الاعمال التي يقوم بها كثير من الدول لصالح الريف وخاصة الحكومات الثورية والشعبية .

جـ نظرة أهل المدن الى الريف على أنهم اقل في الدرجه الاجتماعية من باقي السكان ، وانهم يتميزون بالبساطة والسذاجه .

د ـ الناحية الدينية : اذ يؤمن الكثيرون من اهل الريف بأن الاية الكريمة (واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان) تقتضي التكتم والبعد عن الغير وأن يتدبر الانسان أمره بنفسه تحت جناح الصبر والتكتم .

٨ـ المحافظة والشك في كل جديد :

ونعني بذلك أن الريفيين يميلون الى قبول طريقة الحياة الريفية كما وجدوا فيها،والشك في العادات والتقاليد والالات والادوات الجديدة ، وهم يتشبثون بالتقاليد والعادات القديمه التي تلعب بدورها دورا في تماسكهم وترابطهم ، وهذه المحافظه على القديم هي التي تمنع دخول عناصر ثقافية جديدة تستخدم في تحسين احوالهم المعيشية .

وترجع مقاومة الريف للافكار الجديدة الى اسباب عدة،منها سيطرة رب الاسرة على تصرفات افرادها ،فهو بحكم كبر سنه ، يعارض كل جديد .وتنسحب معارضته تلك على كل أفراد اسرته . كذلك فان عدم توفر وسائل المواصلات والاتصالات بين المجتمع الريفي وغيره من المجتمعات ، يجعل تبادل المعلومات والافكار صعبا ،ويؤخر بالتالي اقتناع الريفين بالجديد .

ان عدم قبول الجديد بسهولة عند سكان الريف ،قد جعل المجتمع الريفي بطيئا في التغير اما سكان المدينة ، فانه ، وبحكم استقلاله في تصرفاته واختلاطه بالمجتمعات الاخرى يكون اكثر قابلية للتغير .

٩ـ التهاون :

ونعني بالتهاون ، عدم ادراك الفرد لحقوقه وواجباته ككائن حي ،او عدم شعوره بمعنى الحياة وبرسالته كانسان ، وربما يعزى ذلك الى النظام الطبقي الذى كان سائدا قبل الاخذ بالحل الاشتراكي في كثير من الدول العربية . حيث كان الفلاح يعتبر في أحط درجات المجتمع ،وهو يشعر انه يعيش للارض وللزراعة . فالارض — سيدته ، ومالكها سيده ، وهذا التهاون ، كان ينعكس على حياة الفلاح من حيث اعماله حقوقه وواجباته الاجتماعية والسياسية . فلم يكن يدلي بصوته في الانتخابات مثلا الا مضطرا وكان يعتقد ان صوته لن يقدم ولن يؤخر . كذلك فقد كان دوره سلبيا بالنسبة لاعمال الاصلاح الاجتماعي التي تتطلب اسهامه الفعال والايجابي .

ولكن هذا الوضع قد تغير كثيرا عن ذى قبل في كثير من الدول العربية ،واصبح الفلاح العربي يشعر بقيمته وكرامته وانسانيته ،واصبح له حق ترشيح نفسه في المجالس المختلفه كمجالس القرى والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الاخرى . كما — اصبح للسيدات هذا الحق في كثير من الدول العربية ،واصبح كثير من الريفيين يدلون بأصواتهم سواء على مستوى القرية او على المستويات الاعلى من ذلك كمجلس الشعب او مجلس الأمه . وهم في هذا يحكمون عقلهم في اختيار المرشح الاصلح ،بعد أن كانوا يساقون الى الانتخابات سوقا ويملى عليهم اسم الشخص الذى يرى أصحاب المصلحه انتخابه .

١٠ـ الاهتمام بالماضي :

للماضي عند الريفي دور ترفيهي هام . فترى الريفي يفاخر دائما بتاريخه وتاريخ اسلافه ،ويشعر بالارتياح اذا قص ما فعله أبوه واجداده . ومن الملاحظ انه يعتز بأسلافه ويقدرهم ويحرص دائما على تذكرهم في المناسبات المختلفه كالاعياد والمواسم الدينية والترحم عليهم وقراءة القرآن وتوزيع الصدقات على ارواحهم .

١١ـ اهمال المستقبل :

يلاحظ أن الريفيين ،وخاصة منهم العمال الزراعيون وصغار المستأجرين يهملون المستقبل ولا يخططون له ،ويرجع ذلك الى ايمان الفلاح بانه لا يمكن التحكم بالمستقبل ، والى أن المسافة الاجتماعية بين درجات السلم الاجتماعي كبيرة،وخاصة بين العامل

والمستأجر الصغير من جهة ، وبين المالك من جهة اخرى ، فالعامل مهما بلغ اجره لن يتمكن من تملك قطعة ارض ، وكذلك المستأجر الصغير ، ولهذا ، يمكن أن ندرك الاثر الكبير الذى احدثته قوانين الاصلاح الزراعي ومشروعات التوطين في بعض الدول العربية ؛ اذ أتيح لعدد من الذين لا يملكون ارضا أن يتملكوا مساحات معقولة من الارض الزراعية أو أن ينتفعوا بها .

١٢ — عدم وجود روح المخاطرة :

يتصف الريفيون عموما بعدم وجود روح المخاطرة او المجازفه ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة عملهم من حيث كون الطبيعة عاملا هاما في نجاحهم ، وعدم تكافؤ الفرص لهم . وكذلك ، فان صغر الملكيات الزراعية قد يكون سببا هاما ؛ فبعض الفلاحين يحجمون عن اتباع طريقة جديده في الزراعة او استخدام نوع من التقاوى ، خوفا من أن يتأثر محصوله او يؤدى به الامر الى خسارة قد يظل يعاني بها عدة سنين .

١٣ — الايمان المغلوط بالقضاء والقدر :

ويرجع ذلك الى عدم قدرة الفلاح على تعليل الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، نظرا لقلة علمه ومعرفته ، ولايمانه بالجبرية ، ولهذا كله ولا شك ، محاسن ومساوىء . فمن محاسنه انه يؤدى الى الامتثال للأمر الواقع فيساعد على التوازن النفسي في حالات مثل وفاة شخص عزيز او فقد محصول او ماشية او غير ذلك . ومن مساوئه ، عدم سعي الفلاح لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية واستغلالها بما ينفعه وينفع مجتمعه .

فالفلاح يؤمن بأن الاعمار بيد الله وانه المسبب للمرض والشافي من الآلام ، ولهذا نرى بعض الفلاحون يكتفون بالنذور والتمائم والرقي وربما يعمدون الى الوصفات البلدية في علاج الأمراض ، وهكذا نلاحظ ان الوحدات الصحية في القرى تفشل بادىء الأمر .

ـ الاتجاهات والعادات المعوقه للتنمية في الريـــف ـ

لدى دراسة الخصائص الاجتماعية والنفسية في الريف العربي ، يتبين لنا أن كثيرا منها ـ وخاصة ما يتعلق بالسلبية ، والتفكير الخرافي ، واهمال المستقبل ـ لما ينبغي ادراجه تحت معوقات التنمية ، كذلك فان هناك كثيرا من الامثال والعادات الشائعه التي توثر سلبيا على التنمية ، وفي الفقرات التالية بعض من التفصيل .

١ ـ السلبيـــة :

نعني بالسلبية ، عدم المبادأة بحل مشاكل المجتمع المحلي بواسطة جهـــود محلية جماعية ، والاعتماد كليا على أن الدولة هي التي ستحل المشاكل كلها ، وتنفـــذ المشاريع اللازمه ، والاحجام عن المساهمه في الجهود التي تبذلها الدولـــة وفق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان ذلك كلـه لما يتنافى ويتعارض مع المنهج الحديث في التنمية والذى يتضمن توحيد الجهود الاهلية مع الجهود الحكومية للعمل على تحسين الاحوال ـ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الوطن الكبير او المجتمع الكبير وتمكينها من المساهمه في النهضة القومية مساهمة فعالة .

وترجع تلك السلبية الى عدة عوامل اهمها : رواسب من كراهية الفلاح للدولـه بسبب من الظلم الذى لحقه منها في العهود الاستعمارية والاقطاعية ، وقلة اتصاله بالعالم الخارجي والعواصم والمدن (وبالتالي عدم تعرضه لصور اخرى من الحياة تثير في نفسه السخط والرغبة في التغيير) ، وقلة اتصاله بالغير للوقوف على رأيه ومعرفة مدى مشاركة الغير له في الرأى ، وعدم ادراك الفلاح لدوره الذاتي في التنميـــه وان المبادأة يجب أن تكون من جانبه لانه مصدر كل تغيير .

وقد وجد ان شعور الفرد بعجزه عن الاسهام في العمل الجماعي والمحلي لحل المشكلات ، يزداد كلما ازداد سن الفرد ونقص مستواه التعليمي ونقص حجم عضويتـــه في الجماعات المحليـــة .

ومن ذلك كله ، يتبين لنا ان العمود الفقرى لمهمة العاملين في تنمية المجتمع هو العمل على زيادة حساسية الريفيين نحو مشكلات مجتمعهم وحثهم على العمل الجماعي لحل تلك المشكلات .

٢ ـ التفكير الخرافـي :

ونعني بالتفكير الخرافي ، كل تفكير لا يقوم على المنهج العلمي بل يقوم على الاساطير والخرافات ، وذلك بسبب من الشعور بالعجز ، اذ يلجأ الانسان في تعليله لظهور الحوادث الى قوى غيبية لاعقليه . وهذا يساعده في التخلص من المشكلات التي تواجهـه تخلصا وهميا ، بدلا من أن تساعده على حلها او حتى على مواجهتها بطريقة واقعية .

ان العوامل المؤدية الى انتشار الاسلوب الخرافي في التفكير تنتمي الى صميم بنيان المجتمع الريفي ، وترتبط ارتباطا عضويا بنمط الحياة الزراعية ؛ ففي الزراعـــة عنصر اساسي من عدم التوقع ، ومن المفاجأة ، ومن عدم القدره على التحكم في كل العوامل المرتبطة بالانتاج . ومهما بذل الفلاح من جهد ، وعمل حسابا لكل المواقف المحتملـه فانه لمن الممكن ان تظهر في آخر لحظة آفة غير متوقعه ، او فيضان مفاجئ ، او احوال ـ جوية غير مواتية تقضي على كل ما بذل من جهد ووقت ومال . وسيبقى في الزراعه مهما تقدمت عنصر مجهول غير متوقع يزيد من تعرض العقلية الريفية لاخطار التفكير الخرافي .

ذلك لأن عدم القدرة على التحكم وعلى التوقع يزيد من شعور الانسان بالعجز ، وهو الشعور الذى يرتد اليه كل تفكير خرافي .

٣ـ اهمال المستقبل :

ينبثق اهمال المستقبل وعدم التخطيط له ، وبصورة أساسية ، من التفكير الخرافي . ذلك التفكير الذى يستند الى عجز الانسان عن التحكم في الظواهر وبالتالي عدم ضرورة ـ التخطيط للمستقبل. ذلك لأن التخطيط يعتمد على التنبؤ ، ويتضمن وضع أهداف معينه وتهيئة الوسائل والامكانيات اللازمة لتحقيقها . لهذا كان من غير المنطقي أن نتوقع التنبؤ من انسان لا يؤمن أساسا " بامكانية السيطرة على مجريات الامور .

ان عدم الايمان بالتخطيط يدفع بالفلاح الى عدم ممارسته على نطاقه الشخصي ، وعدم مساهمته في وضع الخطط على المستوى المحلي والاقليمي ، وعدم تجاوبه مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة للنهوض بالمجتمع الريفي .

وتنبع خطورة عدم الايمان بالتخطيط الى حقيقة أن لا تنمية بلا تخطيط . بل ان التخطيط داخل في صلب تعريف التنمية ـ أيا " كان ذلك التعريف ـ من حيث أن التنمية هي تغيير مخطط أو تغيير مقصود .

٤ـ الأمثال والعادات:

تمارس الأمثال الشعبية أثرا " سلبيا " بعيد الأثر في مجال التنمية . وهي أمثال وحكم باعثة على التواكل والشعور بالعجز . وقد نشأت في عصور الاضطهاد ، حيث كان الأمن الاجتماعي مفقودا " في القول والعمل ، وكانت العافية تطلب في السلبية المطلقة أمام الأحداث . وبعض هذه الأمثال صادر عن فهم شعبي محرف للتعاليم الدينية ، أو هي بقايا من ديانات وحضارات تاريخية مندثرة . وهي منتشرة على طول المجتمعات العربية وعرضها لسوء الخط .

فمن تلك الأمثال ، المثل القائل " القناعة كنز لا يفنى " . وهذا المثل في مدلوله الحرفي مما يأتي على أساس هام من أسس التنمية القائمة على محاولة تحسين مستوى الحياة بصورة دائمة . وهذا المدلول الحرفي هو الذى يفهمه ـ لسوء الحظ ـ قائله والمستمع اليه معا " .

ومثل آخر يقول " اصرف مافي الجيب يأتيك مافي الغيب " . وهذا المثل بدوره يقضي على كل محاولة مثمرة للادخار وتكوين الثروة . بل ان استعمال هذا المثل قد يتجاوز حدود المعقول ، فيمد الانسان يده ليس الى مافي الجيب فحسب ، بل الى مافي الغيب حيث تركبه الديون ، وترتبك حياته العادية البسيطة . ومثل ذلك أيضا " " تجرى جرى الوحوش ، غير رزقك ما تحوش " وهو مثل يقضي على كل دوافع العمل .

وكثيرا " ما نسمع المثل القائل : " أكبر منك بيوم يعرف اكثر منك بسنه " وهذا ـ المثل ، وان كان يؤكد قيمة اجتماعية أخرى مثل احترام السن والخبرة ، الا انه لم يعد صالحا " في وقت أصبحت فيه الخبرات منظمة مركزة تقوم على نشرها المؤسسات التعليمية ، ولم يعد فيه اكتساب الخبرة يتوقف على كثرة الأيام التي تتقلب على الانسان في الحياة ، والتي تستقى منها المعرفة مباشرة ، وبصفة فردية .

وفي المجال الصحي يسير مثل آخر شديد الانتشار يقول " اسأل مجرب ولا تسأل طبيب " ، كأن الطبيب غير مجرب. كما ان الآية القرآنية الكريمة " قل لن يصيبنا الا ماكتب الله لنا " تستعمل في هذا المقام استعمالا " مخطئا " وبعيدا " عن مضمونها التاريخي والواقعي الذى تتضمنه .

وهنا نجد أن مفهوم الجرثوم في ظاهرة المرض غير قائم . فلا يدخل الجرثوم كسبب جوهري في المرض ، ولكن السبب يسند الى أسباب غيبية ، ومن هنا تغيب الصلة بين الداء والدواء ، والمرض والعلاج .

ولا يعني هذا أن كل الأمثال والتقاليد والقيم العاملة في المجتمع الريفي غير صالحة ، بل ان فيها خبرات انسانية صادقة وممارسات فاضلة نافعة تدعو الى العمل والكد ، واستعمال الفطنه والعقل . .

غيرأن الافراد ينزعون دائما" الى التمسك بالجوانب السلبية التي تحمل اليهم العزاء عما يلقون من فشل أمام الصراع العنيف في الحياة ، وهي بعد ذلك لا تكلف شيئا" فهي تدعو الى الاستسلام . ولهذا كانت أقرب تناولا" ، وأكثر استعمالا" .

اما بالنسبة للعادات ، فان هناك بعض العادات الشائعة التي تلعب دورا" سيئا" في اعاقة التنمية (أو تخفيف وتيرتها على الاقل) أو القضاء على منجزات خطط التنمية ، فعادة الاخذ بالثار مثلا" ، توأجج الخلافات والصراعات بين الافراد والجماعات ، وتضعف من قدرة المجتمع الريفي على التفرغ للعمل والانتاج ، وتشغل السلطات عن أعمالها ، وتهدر الطاقات المنتجة في المجتمع .

كذلك فان الاكثار من النسل ، وغالبا" ما يكون رغبة في (العزوة) أو في زيادة الأيدى العاملة في العائلة ، يقضي على منجزات التنمية ، ويجعل السيادة للكمية من الافراد ، بدلا" من تربية جيل صحيح الجسم ، سليم العقل ، كثير الخبرة واسع المعرفة . وذلك كله فضلا" عما يسببه الاكثار من النسل — وخاصة في الدول التي تعاني من كثرة السكان — من ارتباكات في خطط الدولة من حيث تأمين العمل لكل الناس ومنع الجرائم والمشاكل التي يسببها العاطلون عن العمل . ويقترح البعض كعلاج لمشكلة كثرة الانجاب :

آ — انشاء مراكز تنظيم الاسرة في المؤسسات الحكومية والاهلية المنتشرة في الريف والمدن كلما أمكن ذلك .

ب — اقناع الفلاحين بأن الاهتمام بتربية الاطفال يعود على المجتمع بفوائد اكثر من مجرد الاهتمام بكثرتهم مع اهمال العناية بهم .

جـ — سن التشريعات اللازمة لرفع سن الزواج .

د — القاء المحاضرات وعرض الافلام السينمائية التي توضح أفضل الطرق لتنظيم النسل .

هـ — ايضاح رأى الاديان السماوية المختلفة في تحديد النسل .

— العمالة في الريف —

يشكل العمل الانساني العنصر المحرك والحاسم في كل عملية انتاجية ، ذلك أن عوامل الانتاج الاخرى تبقى جامدة وفاقده للحياة من غير تدخل هذا العمل . ولهذا ، فقد كان العمل الانساني ، وهو الآن ، وسيبقى بمثابة العامل الخلاق في النشاط الانتاجي وفي كافة المجتمعات ،

اوجه الخلل في القوة البشرية الزراعيه :

تعاني بعض الدول من نقص القوة البشرية الزراعية(١) ، سواء كان ذلك نقصا موسميا او نقصا في بعض المناطق مع وجود فائض في مناطق اخرى وذلك بسبب سوء التوزيع الجغرافي — الاقتصادي للموارد البشرية . الا أن اكثرية الدول العربية تعاني من فائض في القوة البشرية الزراعية ، اذ أن حوالي ٥٠٪ من القوة البشرية الزراعية في مصر وسورية والمغرب لا يمارس اعمالا انتاجية ويعيش بالتالي في حالة من البطالة .

ويميز عادة بين ثلاثة انواع من البطالة في القطاع الزراعي هي : **البطالة الدائمة** ، والبطالة المقنعه والبطالة الموسمية .

وتعبر البطالة الدائمة عن ذلك الجزء من القوة البشرية الذى لا يمارس أى عمل ، اما بسبب عدم رغبته في العمل (الملاكون العقاريون وبعض فئات البدو وانصاف البدو ... الخ) او بسبب عدم توفر فرص العمل اللازمه في ظل الظروف القائمة(٢) . ويتضح من الدراسات التي اجريت في سورية أن عدد العاطلين من أفراد القوة البشرية (الريفية) بلغ في الفترة ٦١—١٩٦٢ مايتراوح بين (٨٤١٠٠٠) و (١٠١٩٠٠٠) انسان من أصل قوة بشرية ريفية قوامها (١٦٦٥٠٠٠) انسان . أى أن حوالي ٥٠—٦١٪ (٣) من القوة البشرية في الريف العربي السورى لم يكن يمارس في تلك الفترة اى عمل انتاجي .

اما البطالة المقنعه فتظهر عندما يكون عدد الافراد المشتغلين في الزراعه اكثر من العدد اللازم . وهي تتمثل في الفرق بين العدد المشتغل فعلا والعدد اللازم للانتاج الزراعي الراهن . وهذا يعني أنه يمكن الاستغناء عن عدد من المشتغلين دون أن ينخفض مستوى الانتاج الزراعي . وهي مقنعه لانها لا تظهر واضحة في الريف حيث أن الفرد (وخصوصا في المشروعات الزراعية العائلية الصغيرة) لا يعمل الا بصورة جزئية في اليوم او في الاسبوع او في الشهر او في السنه .

وتنتشر البطالة المقنعه في البلاد العربية وكثير من البلدان النامية . فقد قدر مثلا في سنة ٥٩/١٩٦٠ في مصر بانه ليست هناك حاجة حقيقية الى حوالي ٢٣ر١٪ من عدد المشتغلين بالزراعه . ووجد في الهند انه في الفترة ٥٢/١٩٥٣ ، كان يوجد في الريف الهندى ١٤٠ مليون انسان من سكان الارياف القادرين على العمل ، منهم :

---

(١) نقصد بالقوة البشرية الزراعية ذلك الجزء من السكان الزراعيين (وهم الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعه) القادرين على العمل من حيث المبدأ ، اى أنها تمثل السكان الزراعيين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥—٦٥ سنه .

(٢) بالنسبة للبلاد او البلدان العالم الثالث عموما ، فان من المفيد التمييز بين مايمكن أن نسميه (بالبطالة الارادية) (والبطالة اللاارادية اى الاجبارية) ، ان الملاكين والمتعطلين بالوراثه » يعيشون في حالة من البطالة الارادية ، ويفضلون حياة الخمول والكسل على الجد والعمل . ثم ان فئات اخرى من ابناء الريف في البلدان المتخلفة عموما ، عندما تؤمن الحد الادنى اللازم للحياة ، تعزف عن الاستمرار في العمل وتمتنع عن القيام بأى جهد منتج .

(٣) ويختلف ذلك باختلاف الاشهر .

٥٣ مليون انسان كانوا يعملون اقل من خمسة عشر يوما" في الشهر
٣٩ مليون انسان كانوا يعملون أقل من عشرة أيام في الشهر
٣٠ مليون انسان كان يتوفر لهم العمل لاقل من خمسة أيام في الشهر
١٢ مليون انسان كانوا يعيشون في حالة بطالة شبه كاملة

وتعتبر البطالة الموسمية نتيجة طبيعية لموسمية الانتاج الزراعي حيث يكثر العمل في بعض المواسم ويقل (وقد ينعدم) في مواسم أخرى .
وهذا ما يفسر كون الكثيرين من العاملين في الزراعة لا يعملون لاكثر من عدة أشهر في السنة .

طرق معالجة الخلل في القوة البشرية الزراعية :

١) معالجة النقص: عندما يكون نقص القوة البشرية الزراعية دائما" ، يمكن اللجوء الى اجراءات مثل السماح بهجرة الايدى العاملة الى البلدان التي تعاني من النقص ، واستخدام الالات الزراعية . أما اذا كان النقص موسميا" فانه يمكن اللجوء الى اجراءات مثل :

آ — زيادة عدد ساعات العمل اليومية خلال مواسم ازدحام العمل
ب — اشراك كل عناصر القوة البشرية المتوفرة في العمل .
جـ — اشراك القوة البشرية المتوفرة في القطاعات الاخرى خلال فترة ازدحام العمل ، كأشراك الطلاب والموظفين والجنود .
د — العمل بصورة خاصة على زيادة انتاجية العمل بالنسبة للعمليات الزراعية التي تجرى خلال فترات ازدحام العمل . ويمكن للالة الزراعية ، والتنظيم العلمي للعمل ، والحوافز ، أن تلعب دورا" هاما" في هذا المجال .
هـ — عدم انجاز أى عمل يمكن ارجاؤه ، خلال فترة ازدحام العمل .
و — تنويع المحاصيل وزراعة اصناف تنضج في فترات مختلفة .

٢) معالجة الفائض أو الزيادة : ان التشغيل المنتج للفائض البشرى الزراعي يشكل مفتاح التقدم والتنمية . ويذكر أحد الاقتصاديين بهذا الصدد أن " التطور العام لبلد من البلدان يمر أولا" عبر التشغيل المنتج ، والمستمر طوال العام ، لكامل سكانه الريفيين . اذ أن هذا وحده هو الذى يسمح بتحقيق معدل مرتفع للاستثمار الانتاجي الذى يعتبر في ظل كافة الانظمة ، وفي كل البلدان ، وتحت جميع الظروف ، نقطة الارتكاز الاساسية الضرورية للتنمية ".

وبغية تأمين تشغيل الفائض البشرى يمكن العمل في عدة اتجاهات في وقت واحد ، وأبرزها ما يلي :

آ — التصنيع: ان التصنيع ضرورة لا غنى عنها لتطوير البلدان المتخلفة وتأمين استقلالها الاقتصادى وحل مشكلة الفائض البشرى الا أنه قد يكون غير متيسر أو غير كاف في الاجل القصير ، اضافة الى أنه كثير التكاليف . اذ وجد في احدى التقديرات أن قيمة التجهيزات الضرورية لتشغيل عامل صناعي واحد تقدر بحوالي (٢٥٠٠) دولار . لذا ينبغي البحث عن مجالات اضافية تساهم بدورها في ايجاد فرص عمل جديدة ومفيدة .

ب — تكثيف الزراعة واستغلال الموارد المتاحة : ان القطاعات الزراعية في كثير من الدول التي تعاني حاليا" من فائض بشرى ، تزخر بالطاقات والموارد الطبيعية المهدورة أو السيئة الاستغلال . ويمكن عن طريق الاستغلال العقلاني والكامل لهذه الموارد ، توفير فرص عمل هائلة لكثير من القوى البشرية المتعطلة . وفي هذا الميدان يمكن :

— تكثيف الزراعة في الاراضي المستثمرة حاليا" ، مع ملاحظة أن الزراعة الكثيفة تحتاج الى أضعاف ما تحتاجه الزراعة الواسعة من عمل ، وأن الزراعة الكثيفة نفسها توءمن دخلا" صافيا" يبلغ أضعاف الدخل الذى توءمنه الزراعة الواسعة .

الا أنه لا يمكن تكثيف الزراعة مالم يتم القضاء على البنيانات والعلاقات التقليدية البالية (الاقطاعية وشبه الاقطاعية) . ذلك لان الملاكين الاقطاعيين لا يوظفون ما يكفي

من رأس المال والعمل في أراضيهم،مما يجعل هذه الأراضي سيئة الاستغلال وضعيفة المردود .

— زيادة المساحات المروية ، مما يخلق فرصاً جديدة ومنتجة للعمل.ويذكر أحد الاقتصاديين أن استثمار هكتار مروى يتطلب خمسة أضعاف العمل اللازم لهكتار بعلي .

جـ — الحل الديموغرافي : اذا كانت هناك حالات استثنائية لايكفي معها التصنيع وتكثيف الزراعة واستغلال كامل الموارد الطبيعية،لايجاد فرص عمل كافية للفائض من القوة البشرية ،فيمكن في مثل هذه الحالات اللجوء الى أساليب أخرى كالهجرة والحد من التزايد السريع للسكان .

ففي اطار الوطن العربي الكبير ، يمكن للهجرة من قطر عربي الى آخر أن تساهم في تحقيق التوازن المرغوب بين الموارد البشرية والموارد غير البشرية . ذلك أن الضغط السكاني الزراعي على الموارد الطبيعية كبير جداً في بعض الأقطار (كمصر) وضعيف نسبياً في اقطار أخرى (كالعراق) .

ثم انه في اطار القطر العربي الواحد ،يمكن للهجرة من منطقة (أو محافظة) تعاني من الازدحام السكاني ، الى منطقة (أو محافظة) أخرى تعاني من نقص في القوة البشرية أن تساهم في تحقيق توزيع اقتصادي أفضل للسكان الزراعيين ،بشرط أن يتوفر لهذه الهجرة ،الشروط المساعدة والمشجعة كتأمين العمل الفوري ،وتأمين السكن والشروط الضرورية الأخرى ، وتقديم القروض ،وتنظيم وتسهيل اجراءات الهجرة ..... الخ

أما الحد من سرعة تزايد السكان ،فيمكن اللجوء اليه كوسيلة أخيرة لمعالجة مسألة الفائض البشري فيما اذا كانت كافة الحلول السابقة غير كافية لتقديم الحل الناجع. وتعتمد سياسة الحد من تزايد السكان السريع على أساليب عديدة منها : التعليم ، نشر الوعي السكاني ،الاجراءات الطبية . . . الخ . كذلك فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحد ذاتها تشكل الأسلوب الأساسي لقطع الطريق على التزايد السكاني بمعدلات كبيرة ،وذلك عن طريق تغيير الأفكار والعادات والمفاهيم التي تدفع الى زيادة الانجاب ، وتستبدل لها بقيم ومفاهيم جديدة تحد طواعية من الرغبة في زيادة النسل .

ـ اجـراءات لابـــــد منهـــــــا ـ

انطلاقا مما سبق ، يتعين على الدولة والجهات المهتمه بالتنمية في الريف، أن تتخذ الاجراءات اللازمه لايجاد وزيادة رغبة الانسان في التغيير ، وقدرته على المساهمة في احداث التغيير . ومن تلك الاجراءات :

١ ـ فيما يتعلق بالعاملين في الريف :

يتوقف الكثير من النجاح في برامج النهوض بالمجتمع المحلي وغيره من الميادين التي تبرز فيها أهمية تكوين علاقات انسانية طيبة ، على مهارة وحماس واتجاهات العاملين في هذه الميادين التي يكون الهدف فيها هو التأثير على سلوك الناس بصورة او بأخرى ، ولذلك ، كان اختيار هؤلاء العاملين وتدريبهم من الاهمية بمكان ، وليس من المبالغه القول بأن اهتمام الهيئات والمؤسسات كان ينصب اساسا على المهارة الفنية للعامل في الزراعه او في الصحة او في التدبير المنزلي ، الخ ... ولم تكن هذه المؤسسات تهتم كثيرا بكفاءة هؤلاء العاملين في تكوين علاقات انسانية مع من يتعاملون معهم من القرويين او غيرهم ، وفي تغيير اتجاهاتهم ، وفي اختيار انسب الطرق لتعليمهم ، ولذلك فان هؤلاء العاملين كانوا يتعلمون هذه المهارات اما عن طريق المحاولة والخطأ ، او لا يتعلمون اطلاقا .

ولكننا ندرك اليوم أن العامل قد يكون أهم من البرنامج نفسه . وذلك لان نجاح البرنامج او فشله يتوقف الى حد كبير على اتجاهات العامل نحو الناس ، ومهارته في العمل معهم ، وقد بدأت المؤسسات تهتم بحسن اختيار وتدريب العاملين ، وتدرك أن طريقة التدريب لا تقل اهمية عن مادته ، وتحاول اجراء مختلف التجارب في هذا الميدان لحل بعض المشكلات الهامة ، مثل مشكلات العمل في فريق يضم اخصائيين في ميادين مختلفه ، ومثل اوجه القوة والضعف في استخدام مختلف الوسائل السمعية ـ البصرية ، ومثل طرق المناقشة ، الخ ... ويسهم في القيام بهذه التجارب الباحثون في مجال العلاقات الانسانية وتنمية المجتمع.

وتزداد الصعوبة في الاختيار، نظرا لقلة الاقبال على العمل في هذه الميادين التي تتطلب المعيشه في القرى، بسبب صعوبة العمل ، وصعوبة الوصول فيه الى نتائج اكيده سريعة . والحق ، انه من اليسير اعداد العاملين لتنفيذ القوانين او للتجول في القرى لعرض الافلام وتوزيع الكتب ، ولكن المهمة تزداد صعوبة اذا كان الهدف هو اعداد عاملين يعيشون في القرية ويعملون مع الناس لتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم .

ونحن نجد أغلب الهيئات تستند في اختيار المرشحين للتدريب على العمل في هذه الميادين ، الى عوامل معينة مثل السن والتعليم الشكلي والخبرات الماضية وتقارير الرؤساء ، الخ ... ولكنها لا تهتم كثيرا باتجاهات هؤلاء المرشحين . وقد تحدد بعض السمات التي يقدر أن لها اهمية في النجاح في العمل (مثل الروح المرحه الجذابة ، المهارة الخطابية ، المجاملة ، الاعتماد على النفس ، الامانة ، الشجاعة ، الموضوعية ... الخ) ، دون تحديد طرق لقياسها . والطريقة الشائعة في الاختيار هي درجات المرشحين في دراساتهم (وهي لا تدل على الاتجاه) والمقابلة .

وقد ادى كل ذلك الى ان تغير بعض المؤسسات من طرق اختيارها للافراد . ففي بورتوريكو مثلا ، يقوم المختصون باجراء سلسلة من المقابلات يصفى فيها المتقدمون الى عدد معقول ، يقوم المختصون بزيارتهم في اماكن سكناهم ، ويتحادثون معهم بصورة غير رسمية ، وفي مناسبات مختلفه ، ويتعرفون الى نشاطهم في بيئاتهم ، وتعاملهم مع جيرانهم .

وفي الله آباد بالهند ، يقوم المعهد الزراعي باختيار العاملين في القرى بطريقة جديده . وفيما يلي وصف لما حدث في احد الاعوام : بدأ الاختيار باعلان نشر في — الجرائد ، فتقدم على اثره حوالي ٨٠٠ شخص . وقد امكن عن طريق فحص طلبات الالتحاق رفض الكثير منها على اساس البيانات الوارده فيها ، مثل البيانات المتعلقة بالخبرات السابقه ، واتقان اللغة الدارجه في المنطقه ، والمستوى التعليمي ... الخ . وقد تبقى بعد ذلك حوالي ٨٠ فردا ارسل في استدعائهم ليختار منهم العدد المطلوب بطريقة استمرت خمسة ايام متتالية، وهدفت الى التحقق من حسن اختيار افراد يتسمون بقوة الخلق ، وبالقدره على تكوين علاقات انسانية طيبة مع القرويين ، وبالنظرة الانسانية الى مشكلاتهم . وقد حضر من هؤلاء الثمانين ستون مرشحا انسحب ستة منهم حين عرفوا بطبيعة الاختبارات ، وانسحب عدد آخر لعجزهم عن تحمل فترة التدريب القاسية ، وتعرض الباقون للخبرات التالية :

آ — التعارف والتقسيم الى جماعات : بدأ البرنامج بجلسة عامة للتعارف بين المرشحين ، وبينهم وبين المشرفين ، ثم قسم المرشحون الى جماعات يشرف على كل واحدة منها مشرف .

ب — جولة في المعهد : قامت الجماعات بعد ذلك بجولة في المعهد لمشاهدة المزرعه والاقسام الاخرى الداخلية .

جـ — تعلم مهارات جديده : في بقية صباح ذلك اليوم ، عرض على كل جماعة نشاط من النوع المفيد في العمل بالقريه ، مثل تركيب (عجلة) ركوب بعد تفكيك بعض اجزائها . ثم طلب منهم تكرار نفس العمل . وطلب بعد ذلك من كل جماعة اتقان احدى العمليات الهامة في الزراعة مثل تركيب اجزاء محراث .

د — القدرة على تعليم المهارات الجديدة للاخرين : في ظهر ذلك اليوم ، ووجه كل مرشح بقروى ، وطلب من المرشح تعليمه المهارة التي تعلمها هو في الصباح (تجميع اجزاء المحراث مثلا) ، وأن يثبت مهارته في استخدام الاسلوب المناسب لتعليم القروى .

هـ — الاستجابات الاجتماعية : عرضت ثلاثة افلام ، أحدها تعليمي ، ولوحظت — استجابات المرشحين للظواهر الاجتماعيه .

و — اختبارات التحمل والملاحظه : في اليومين التاليين ، أمد نصف المرشحين بعجلات للركوب ، وطلب منهم التوجه الى قرى تبعد حوالي (٢٥) كيلومتر ، وطلب من النصف الاخر ، التوجه مشيا على الاقدام الى قرى تبعد حوالي (١٣) كيلومتر وذلك باقصى سرعة يستطيعها المشرف نفسه . وقد بدأت تلك الرحلات في الفجر على أن تعود الجماعات في الساعة الحادية عشرة .

ز — القيام بالاعمال غير المستحبة : طلب من جميع الافراد (فيما بين الساعة الثانية والرابعة بعد ظهر اليومين المذكورين) ، القيام ببعض الاعمال غير المستحبة مثل تنظيف حظائر الماشيه .

ح — التكيف مع حياة القريه : في مساء اليوم الثالث ، نقل المرشحون الى مسافة تبعد حوالي (٢) كيلو متر من قرية معينة، وطلب من كل منهم ، التوجه بمفرده وتقديم نفسه للقرية وقضاء ليلته فيها ، والعوده مبكرا في صباح اليوم التالي ، ومعه تقرير شفهي عن احوال القرية ، وعن استقبال القرويين له ، وقد قورنت تقاريرهم بتقارير قرويين من الموثوق بهم لدى المعهد الزراعي ، فكانت التقارير على وجه العموم مشجعه .

ط ـ اتجاهات المرشحين : خصص معظم اليوم الرابع للكشف عن اتجاهات المرشحين، وذلك عن طريق جماعات المناقشة المنظمة لمشروع معين . وكانت المناقشة تدور بصفة عامة حول الاسئلة التالية : ما هو المشروع ؟ وكيف يمكن تنفيذه ؟ وما الذى يمكن أن نأمل في تحقيقه ؟ وكان يطلب في أول الأمر ، من كل فرد ، الاجابة افراديا عن كل سؤال من هذه الاسئلة . ثم يقوم المشرف على الجماعة بعرض آرائه عن الموضوع بصورة تترك مجال المناقشة في كل نقطة مفتوحا ، ثم يناقش الافراد في كل جماعة ، وفي النهاية ، يختار عضو منها لتقديم تقرير عن مناقشتها ، وكان كل فرد يقوم أيضا بتسجيل ملاحظاته الشخصية عن موضوع المناقشة بعد أن يكون قد عبر عن رأيه الخاص قبل المناقشة .

ى ـ نقل الرسالة : لكي يقلل شعور السأم من المناقشات الصباحية كان يطلب من كل فرد نقل رسالة شفوية الى شخص في مكان آخر من المعهد ، اتفق معه على أن يبلغه ردا متفقا عليه ، يقوم المرشح بنقله شفويا ايضا ، ومن الطريف ان الكثير من نقل الرسالة ونقل ردها ، قد ناله الكثير من التحريف .

ك ـ تقويم الخبرة بالقرية : كان التقرير المقدم عن الليلة التي قضاها المرشح بالقرية تقريرا شفويا ، تولى مناقشته مع المرشح احد المشرفين . وقد كانت هذه المناقشه فرصة طيبة لانطلاق المرشح على سجيته ، ولتبادل الخبرات مع غيره من المرشحين .

ل ـ الترفيه : طلب من المرشحين منذ اليوم الاول ، البحث عن ذوى المواهب في الترفيه وتنظيم حفلات السمر . وفي مساء اليوم الرابع ، وبعد قليل من التنظيم ، اقيم هذا الحفل تحت اشراف واحد منهم اختير لهذا الغرض منذ اليوم الاول ، وقد كشفت تلك الحفله عن الكثير من المواهب .

م ـ المقابلات الختامية : خصص اليوم الخامس لقيام لجنة من كل المشرفين بمقابلة المرشحين للاختيار النهائي . وقد شعر الجميع بأن الموقف كان طبيعيا للغاية ولا يدعو للتكلف او سوء التفسير .

وقد اختير وفقا للطريقة السابقة ، (٢٧) مرشحا لتدريبهم بصورة احس الجميع بأنها مرضية للغاية ، على أن يبقوا فترة ثلاثة شهور تحت الاختبار . ومما لا شك فيه أن تطبيق هذه الطريقة قد يختلف اختلافا كبيرا او قليلا باختلاف الظروف والثقافات ، الا أنه يتضمن مقترحات عملية قابلة للتنفيذ و التجريب والمتابعه .

وخلاصة القول بصدد اختيار العاملين في الريف ، هي أن الاهتمام الرئيسي يجب أن ينصرف الى اتجاهات العاملين نحو القرويين ونحو العمل في الريف بصورة عامة ومهاراتهم في التعامل مع الناس .

اما بالنسبة لتدريب العاملين فانه اساسه (وكما ينبغي أن يكون) هو النظر الى العامل على انه من عوامل تغيير الآخرين ، الا انه ايضا يتعين عليه هو ان يتغير . ولعل ذلك هو اصعب ما في عملية التدريب ، ونحن نجد ان اهداف التدريب تشمل غالبا :

آ ـ المعارف والمعلومات التي يتوقع ان ينقلها العامل الى المجتمع الذى يعمل فيه ، او التي يتطلب عمله الالمام بها .

ب ـ طرق نقل المعرفه ، وتشجيع المبادأة ، وتنظيم الجماعات للدراسة والعمل

جـ ـ الارتفاع بمستوى الروح المعنوية لدى العامل ، واكسابه القوة الدافعه للعمل

وتكمن المشكلة الحقيقية (في تدريب العاملين) اكثر ما تكمن في اتجاهاتهم أنفسهم ، قبل ان تكمن في معارفهم وفي مهاراتهم . لذا كان من الضرورى التركيز على هذه الناحية خلال التدريب .

هذا ، وينبغي أن يمثل نتاج التدريب ويتقن المعارف والمهارات والاساليب المتصلة بالامور التالية :

آ ـ الفهم والدراسة العلمية والموضوعية لمشكلات الريف وجماعاته من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باستخدام طرق البحث العلمي واساليبه ، والاستعانة بمناهج المعرفه

العلمية في هذه الدراسه .

ب ـ تحديد الحاجات والمشكلات وصياغتها في برامج محلية وربطها بالبرامج القومية واعداد الاساليب والادوات اللازمة لتنفيذها ، ثم العمل على تقويمها استكمالا لدائرة التخطيط المحلي .

جـ ـ القدره على ادارة المؤسسات والمشروعات المحلية وما يتصل بعمليات الادارة والاشراف من مسائل مالية وتنظيميه .

د ـ قيادة الجماعات المحلية قيادة رشيده ، وتعبئة قواها وتنظيم جهودها ـ والتغلب على عصبياتها في سبيل العمل المشترك ، وتدريب القيادات المحلية عن طريق القدوة خلال المواقف العملية لتحمل مسؤولياتها في تطوير القريه .

هـ ـ القدره على الاتصال بالناس وتوجيههم وتعليمهم ونقل الافكار والمستحدثات الاجتماعية والفنية نقلا محكما بمختلف الوسائل التعليميه .

اما بالنسبة لحوافز العمل فانها من الشروط اللازمه والكافية لانجاز العمل على الوجه المطلوب . ومن تلك الحوافز على سبيل المثال لا الحصر :

آ ـ تأمين الاجر العادل المجزى القائم على اساس سليم من تحليل وترتيب ـ وتقييم الوظائف والاعمال ، وتقدير ظروف كل عمل .

ب ـ اتاحة الفرص الكافية للترقي الى الوظائف الاعلى

جـ ـ تحقيق جو من الزمالة الطيبة المتعاونه بما يتفق مع فكرة الولاء الادارى ـ المطلوب في كل منظمه . وذلك في ظل قيادات ومستويات اشرافية قادره على تحقيق شعور العامل باهميته وبدوره الفعال في تحقيق اهداف خطة العمل ، واشعاره بمدى ما تبذله الادارة نحو حصوله على المزايا الاضافية المادية والمعنويه .

د ـ ضرورة وجود التنظيم السليم الذى يوضح مسالك العمل ويحدد المسؤوليات تحديدا كافيا مع ضرورة وضع اسلوب سليم للرقابة على تصرفات العاملين بما يبعد الرقابة عن معناها القديم ويجعل منها عونا للعامل في عمله وأداة للثواب والجزاء العادل .

هـ ـ اذا كان من المتفق عليه هو أن افضل حل لايقاف الهجرة من القرية الى المدينه يكمن في نقل المدينة (بخدماتها ومرافقها) الى القرية فانه لمن السهولة بمكان الايمان ، بضرورة تأمين بعض تلك الخدمات والمرافق للعاملين في الريف ـ خاصه وان بعضهم آت من المدينة ـ كي يستطيعوا احتمال مشقة العمل في الريف .

٢ ـ فيما يتعلق بالقادة المحليين :

القاده المحليون هم أناس اختيروا ـ بسبب اهتمام خاص او لياقه معينه ـ ليعملوا في البرامج الريفية المحلية من ضمنها البرامج الارشادية . وهم يعملون في الغالب دون مقابل مادى ، ويكتفون بالرضى بما يترتب على نتائج اعمالهم من تحسين الظروف والنهوض بمجتمعاتهم الريفيه المحليه .

ويمكن تصنيف القاده المحليين الى نوعين رئيسيين . فهناك قادة التنفيذ ، وهم اولئك القاده الذين يدربون للقيام بوظائف وانشطة محددة تتعلق بتخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الارشادية . وهناك قادة الرأى ، وهم عبارة عن اشخاص من ذوى النفوذ في المجتمع المحلي واصحاب التأثير في الاخرين ، وذلك لتوفر صفات وخصائص معينة فيهم ، مثل المكانة الاجتماعية والاقتصادية ، او مستوى التعليم ، او السن ، او سمعة العائلة ، او الثروة والجاه ، او الاتصالات السياسية ... الخ . وعادة ما يكون تأثير هؤلاء غير مباشر (اى يعملون من خلف الكواليس) . وقد يكونون رسميين (اى لهم مركز وظيفي معين في المجتمع المحلي) مثل العمدة ، او المختار ، امام المسجد ، معلم المدرسة ... الخ . وقد يكونون غير رسميين .

اما الصفات التي ينبغي ان يتحلى بها القائد الريفي المحلي ، فهي تختلف باختلاف الموقف الاجتماعي ، ونوع العمل المراد تحقيقه ، وحجم الجماعه واهدافها . وان كان هذا لا يعني بطبيعة الحال انه لا توجد هناك صفات او خصائص معينه ينبغي أن يتحلى بها القائد الريفي المحلي . ومن هذه الصفات (وكثير منها يمكن تنميته او اكتسابه عن طريق التعليم والتدريب) :

آ ـ الايمان برسالة الارشاد الزراعي واهميته في تطوير الريف

ب ـ الاستعداد للخدمة العامة عن قبول ورضى وبدافع شخصي .

جـ ـ الالمام بمشاكل وظروف المجتمع المحلي ، والقدره على استلهام احتياجات الجماعـــــه .

د ـ الرغبة الصادقة في تحمل المسؤوليات والمهام القيادية ، مهما استلزم ذلك من تضحيات .

هـ ـ ان يكون من المزارع التقدميين المهتمين بالاخذ بالاساليب والطرق والافكار التي ينصح الارشاد الزراعي باتباعها .

و ـ ان يكون ذا شخصية قوية ومرموقة ومحبوبة بين أهالي القرية ، وان تكون لديه المقدره على ابداء الافكار والمقترحات ووضع الخطط والتأثير في الاخرين ، وان يتصف بالاخلاق الكريمه ، والسمعه الطيبة ، والثقه بالنفس والذكاء ، وحسن التصرف وتقدير الامور ، والقدره على التعبير ومخاطبة الغير على قدر عقولهم ، وبالاسلوب الذى يفهمونه والمنطق الذى يؤمنون بـه .

ز ـ أن يمتاز بخبرات معينه او مهارات خاصة في مجال او ناحية معينة تهم المجتمع المحلي ، ويمكن الاستفاده منها في البرامج والانشطة المحلية .

وفي عملية التعرف على (واكتشاف) القاده المحليين ، ينبغي أن نعرف بوضوح : ماهو الشيء المطلوب عملـه ، وما هي المعارف والمهارات اللازمة لاداء هذا العمل . ومن المهم في هذا المجال ايجاد الشخص الذى يتمتع بتأييد ومساندة الجماعة وتعضيدها ، ثم تحدد بعد ذلك الصفات التي يمكن تنميتها عن طريق التدريب والخبرة في القائد المرتقب. وهناك عدة طرق للتعرف على (واختيار) القاده أثبتت فعاليتها ، منها : المناقشة والملاحظه والانتخاب والاستبيان .

وقد يكون لدى القاده الريفيين المرتقبين ، والذين تم التعرف عليهم واختيارهم ، بعض القدرات والمهارات القيادية . ولكن ، غالبا ما يعوزهم بعض الصفات الضرورية للقياده الفعاله . بالاضافه الى أن معلوماتهم وخبراتهم قد لا تكون حديثه مسايرة للظروف. ومن هنا تتبين لنا اهمية تدريب القاده المحليين لاكسابهم الصفات القيادية المرغوبـــه ، وتنميـة قدراتهم القيادية ، وزيادة فعاليتهم في نقل الافكار والحقائق ، مع تفهمهم الكامل للناس الذين يعملون معهم . وعن طريق تدريب القاده المحليين ، يمكن احداث التغيرات المرغوبة في معارفهم واتجاهاتهم ومهاراتهم ، هذا وبالتالي ، يؤدي بلا شك ، الى قيام هؤلاء القاده باداء ادوارهم ومسؤولياتهم على الوجه الاكمل .

وفي برامج تدريب القاده المحليين ، ينبغي ان يكون هؤلاء القاده على فهم وادراك واضحين لما ينبغي عليهم القيام بـه ولماذا . ومن المعروف أن اهداف التدريب تختلف طبقا لطبيعة ونوع الوظيفة او الوظائف المتوقع ان تسند اليهم ، ومن المفروض في القيادة انها شيء يمكن اكتسابه وتنميته ، اى أن القيادة ، مثلها مثل غيرها من المهارات ، يمكن تعلمها وتعليمها .

وعموما فان محتويات اى برنامج لتدريب القادة المحليين ، ينبغي ان تركز على الموضوعات التالية :

آ ـ هضم واستيعاب المفاهيم الاساسية للسلوك الانساني والعلاقات الانسانية بطريقـة مبسطـــه .

ب ــ طرق تحديد وتشخيص وتحليل المشكلات الرئيسية ودراستها ووضع البدائل المختلفه لحلها، واختيار افضل هذه البدائل في ضوء المصادر والامكانات المتاحه .

جـ ــ اكتساب المهارات الاساسية اللازمه في المجالات الاتية : العمل التعاوني، طرق تبادل الافكار والحقائق ، القدره على ادراك اهداف الجماعة ، احترام آراء الاخرين، القدره على التفكير الواعي والموضوعي، والقدره على التحكم في النزعات الشخصيه .

د ــ تزويد المدربين بالمعلومات والمهارات الفنية الضرورية للقيام بالمهام او ــ الانشطة المتوقع قيامهم بمزاولتها ، وطرق تشخيص المشكلات والمواقف ، وكيفية حل المشكلات ، وتخطيط الطرق التعليمية المناسبة ، وكيفية عقد الاجتماعات وادارة المناقشات وتعلم العمل مع الاخرين كفريق .

ولتدريب القاده عدة طرق . منها طرق غير رسمية : كالملاحظة ، والقراءة والاطلاع والتحدث مع الاخرين . ومنها طرق رسمية : كالمحاضرة ، واجتماعات المداولة ، واجتماعات النقاش والندوات ، والمعينات السمعية والبصرية ، والرحلات الحقلية، والتمرين ، والتدريب الجماعي، والمساعدة المباشرة من قبل الاخصائيين ، وتقسيم المجموعة الكبيرة الى مجموعات صغيرة العدد ، واستاد المسؤوليات للقادة المحليين .

وفي القطر العربي السورى ، تتولى المعاهد الفلاحية اعداد الكوادر والقيادات الفلاحية . وهذه المعاهد عبارة عن مؤسسات نقابية اجتماعية مهمتها اعداد وتخريج قادة نقابيين مؤهلين علميا وعمليا وثقافيا ونقابيا للعمل في القطاع الفلاحي ، وتهدف الى تحقيق الاغراض التالية :

آ ــ توعية الفلاحين قوميا واشتراكيا

ب ــ نشر الثقافه الفلاحية الزراعية

جـ ــ دراسة التجربة الزراعية على مستوى التقنية والتشريع

د ــ انماء روح العمل الجماعي والتنظيم المهني والتعاوني

هـ ــ اعداد قيادات فلاحية واعية قادرة على تحمل المسؤولية في التوجيه والتوعية والتطبيق والتعبير عن ارادة القاعدة في جميع المجالات . وبالتالي تأهيل قادة نقابيين قادرين على المساهمة الجدية في تنظيم قيادة الطبقة الفلاحية .

وتقوم المعاهد الفلاحية بتنفيذ السياسة التثقيفية المقررة لها من قبل المجلس الاعلى للمعاهد الفلاحية ، وهي تحقق اهدافها بالوسائل التالية :

آ ــ اقامة دورات داخلية تثقيفية وتدريبية في الميدانين النظرى والعملي .

ب ــ القاء المحاضرات واقامة الندوات والجولات الاستطلاعية واصدار النشرات الدورية وغيرها المتعلقة بالتثقيف الفلاحي والزراعي .

جـ ــ اعداد مكتبات خاصة تحتوى على المراجع والمصادر المتعلقة بالثقافه النقابية الفلاحية والزراعية والعامة .

د ــ تبادل الاراء والمعلومات مع المعاهد النقابية داخل القطر .

هـ ــ القيام بزيارات ورحلات تطبيقية للمزارع والمؤسسات الزراعية داخل القطر .

وللمعاهد الفلاحية في القطر العربي السورى نوعان : فهناك معاهد اعدادية فلاحية في المحافظات ويجرى كل منها ست دورات في السنة مدة كل منها (٤٥) يوما ويقبل في كل دورة حوالي ٣٠ طالبا . وهناك معهد فلاحي مركزى يسمى معهد آذار للتثقيف الفلاحي يرتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومركزه دمشق . ويجرى هذا المعهد دورتين في العام مدة كل منها ستة اشهر ، ويقبل في كل دورة حوالي (٥٠) فلاحا من خريجي المعاهد الاعدادية الفلاحية .

وقد تمكنت المعاهد الفلاحية الاعدادية حتى عام ٢٩٧٢ من تخريج /٤٩٥٢/ قائدا نقابيا ، اما معهد آذار للتثقيف الفلاحي فقد تمكن حتى عام ١٩٧٢ أيضا من تخريج (٦٣٨) قائدا نقابيا منهم (٤٠٣) قائدا أمضوا فيه ثلاثة اشهر و(١٩٥) قائدا امضوا فيه ستة اشهر ، وذلك بالاضافه الى تخريج (٤٠) نقابيا من ابناء الاقطار العربية الاخرى .

٣ــ فيما يتعلق بالثقافه والتعليم:

ينبغي على العامل في تنمية المجتمع أن يعمل (في مجال منطقة عمله) على رفع المستوى الثقافي للاهالي ، والمساهمة في تكوين مواطنين مثقفين يستطيعون ان يشاركوا مشاركة واعية فعالة في بناء المجتمع المنشود . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق :

آــ نشر الثقافه القومية : من حيث تعريف المواطنين معنى القومية العربية واهدافها والاسس التي تقوم عليها ، وتعريفهم بالقضايا القومية ، ويتم ذلك بواسطة المحاضرات ــ والندوات التي يتحدث فيها المثقفون وذوو الرأى في موضوعات الثقافة القومية،وتتاح فيها الفرصة للمواطنين لكي يسألوا ويناقشوا ، والاستعانة بالافلام الثقافية المناسبة ، والاستفادة من المثقفين من ابناء القرية في ادارة مناقشات حرة في اماكن التجمعات تدور حول ما يشغل الاذهان من احداث وموضوعات ، وتوجيه الخطب والمواعظ في المساجد والجمعيات الدينية نحو الاهداف القومية ، واستخدام الاذاعة في التثقيف القومي عن طريق اختيار البرامج المناسبة واخبار الناس بموعد اذاعتها لسماعها ثم مناقشتهم فيها .

بــ حل المشكلات التعليمية في القريه : مثل نقص المباني المدرسية ، وعدم انتظام بعض التلاميذ في الدراسة ، وانقطاع بعض التلاميذ دون اتمام دراستهم الابتدائية، وضعف الصلة بين المدرسين واولياء الامور . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الاتصال بهيئة التدريس لمعرفة احتياجات المدرسة من المباني ثم التفاهم مع المؤسسات الاخرى في القرية لتنظيم جمع التبرعات ، والاتصال بأولياء امور التلاميذ لاقناعهم بأهمية التعليم وتخصيص ــ ندوات للتحدث عن اهمية التعاون بين المدرسة والمنزل في تربية الابناء .

جــ تنظيم مكافحة الامية : عن طريق تعليم الاميين بفتح فصول محو الامية ، والاتصال بالمواطنين الذين لا يمكنهم الانتظام في الفصول لتعليمهم فرادى او في مجموعات صغيرة ، وتوفير المطبوعات المناسبة لانصراف المتعلمين لمتابعة القراءة والتعليم .

د ــ العمل على نشر الثقافة العامة : وذلك بتشجيع المتعلمين من ابناء القرية على القراءة والاتصال بمصادر المعرفة ، وتمكين أهل القرية من تفهم العادات والتقاليد السائدة في مجتمعهم والتمييز بين الصالح والطالح منها،وتبصيرهم بأهم المشكلات الاقتصادية والتعليمية والصحية التي تواجه القطر،مع شرح الخطط والمشروعات التي وضعت لحل هذه المشكلات .

هــ تشجيع الممتازين من ابناء القرية : ويتم ذلك عن طريق تشجيعهم باستكمال تعليمهم (بمنحهم الجوائز) ومساعدة الفقراء منهم على مواصلة الدراسة عن طريق انشاء صندوق لاعانتهم وحث الاغنياء على التبني الاجتماعي لبعض الموهوبين .

و ــ تمجيد العلم والثقافه في القرية : حيث ينبغي تعديل نظرة القرويين نحو العلم ، وتكريم المتعلمين وتشجيعهم . ويتم ذلك عن طريق الاحتفال بتخريج الناجحين من ابناء المدرسة ، وانتهاز فرص عيد العلم وبدء العام الدراسي ونهايته لتكريم المتعلمين من اهل القرية والناجحين من طلبتها (بالجوائز) ، والاحتفال بذكرى العلماء والنابغين الذين ينتسبون الى القرية ، ونشر سيرتهم وتاريخ حياتهم واعمالهم ، حتى تكون قدوة ــ طيبة امام شباب القريـة .

ز ـ اعداد سجل ثقافي للقرية : وذلك لتسجيل الاميين والمتعلمين وانصاف المتعلمين وتلاميذ المدارس . اذ يستعان بهذا السجل في حصر الاميين من الجنسين عند التخطيط للقيام بحملة للقضاء على الامية ، وحصر انصاف المتعلمين عند التخطيط لتوفير فرص القراءة امامهم ، وحصر المثقفين القادرين على الاسهام في التدريس بفصول محو الامية او القاء المحاضرات او الاشتراك في الندوات ، او توجيه حلقات المناقشة في اماكن التجمعات للاستعانه بهم في هذه الاتجاهات .

٤ ـ فيما يتعلق بالتدريب والارشاد :

ينبغي العمل على تنمية الانتاج الزراعي من الارض والحيوان ومختلف المصادر الاخرى التي ترتبط باعمال الفلاح في الريف ، والوصول به الى اقصى درجة من الكفاية الانتاجية في ضوء المعلومات العلمية والتجارب الفنية في هذه الميادين . لذا يجب :

آ ـ في مجال الانتاج النباتي : تدريب الفلاحين وارشادهم الى استعمال التقاوى المنتقاة ، واستعمال الطرق الحديثه في الزراعة والرى ، وتطبيق الدورات الزراعية المناسبة ، ومقاومة الافات الحشرية والامراض النباتية ، وزراعة الخضر والفواكه ، مع التدريب بصورة خاصة على العمليات الهامة كالتقليم والتلقيح ، كما ينبغي أن تمنح الميكنه اهمية خاصة . ذلك أن الالات ، وبغض النظر عن فوائدها الاقتصادية ، تقوم بحرث الارض وجعل عقل الفلاح في وقت واحد (كما يذكر احد الباحثين) فتدفعه الى الاحساس بالتغيير والى الايمان بمزيد من التغيير .

ب ـ في مجال الانتاج الحيواني : تدريب الفلاحين وارشادهم الى تنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل والعناية بتغذية الحيوان ، ووقاية الحيوان وعلاجه من الأمراض .

جـ ـ في مجال مصادر الدخل الاخرى : تدريب الفلاحين وارشادهم الى زيادة دخلهم عن طريق الوسائل الحديثه في تربية النحل وتربية دودة الحرير وتربية الدواجن

د ـ في مجال التسويق : تدريب الفلاحين وارشادهم الى اهمية اعداد المحاصيل بالطرق التي يرغبها التاجر والمستهلك لما لذلك من اثر كبير في الاسعار . الامر الذى يستوجب حصاد المحصول عند تمام النضج ، وفرزه وتصنيفه وتعبئته في عبوات مناسبة ، مع ضرورة تسويق المحاصيل عن طريق الجمعية التعاونية للاستفاده من امكاناتها واحتياجاتها وتسهيلاتها وقوة ممارستها مع التجار المشترين .

هـ ـ في مجال القوانين والانظمة الزراعية : ينبغي تدريب الفلاحين وارشادهم حول تلك القوانين والانظمة التي تتعلق بالزراعة ، وتوضيح الحكمة من تلك القوانين والانظمة ، وتعريفهم بأن الدولة لم تسن تلك القوانين والانظمة الا لخدمة الزراع انفسهم ، وصيانة انتاجهم من استهتار الغير ، والمحافظة على الثروة القومية الزراعية .

٥ ـ فيما يتعلق بالخدمات الصحية والمرافق العامة :

ينبغي أن يعمل العامل في تنمية المجتمع على تحسين صحة الفرد والبيئة في القرية . وذلك بالعمل على زيادة الوعي الصحي ، وتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية توفيرا متزايدا يقلل من تعرض الفرد (والجماعة) للمرض ، ويضاعف من طاقاته البدنية والعقلية . فالصحة طاقة تمكن الانسان من الاستمتاع بحياته والمشاركة في الحياة مشاركة منتجه فعالة . ويمكن في هذا المجال ان ينصب الاهتمام على النواحي الرئيسية التالية :

آ ـ رفع مستوى الاحصاءات الصحية للتعرف على الاسباب الحقيقية للوفيات والكشف ـ بالتالي ـ عن الامراض المنتشرة في القريه .

ب ـ رعاية الطفولة والامومه : وذلك من قبل المؤسسات الصحية القائمة في القرية او بواسطة زائرات صحيات .

جـ ـ مكافحة الأمراض المعدية والمتوطن منها بشكل خاص : وذلك عن طريق تبصير الفلاح بخطورة هذه الامراض على قدرته على العمل والانتاج بل وعلى مزاجه ايضا ، وحثة على المبادره الى العلاج من تلك الامراض ، وتحسين صحة البيئة ، وتوجيه الفلاح الى انه من الخطأ الشائع القول بأن العلاج من الأمراض المتوطنه لا فائده منه .

د ـ تحسين البيئة ومرافقها الصحية : وذلك عن طريق مشاريع لنظافة شوارع القرية ومساكنها ، وامداد القرى النائية بالماء النقي ، والاكثار من عدد المراحيض في مساكن القرويين ، ومكافحة الذباب ، وردم البرك ، وغير ذلك من المشاريع .

هـ ـ توفير الرعاية الطبية للاسعاف والعلاج : وذلك اما عن طريق المؤسسات الصحية القائمه في القرى او عن طريق اطباء زائرين من المؤسسات القريبة ، والسعي لدى السلطات الصحية لتوفير الاطباء والزائرات الصحيات والادوية وغير ذلك .

و ـ التثقيف الصحي : وذلك بغرض تغيير العادات والمعتقدات الخاطئة الخاصه بالصحة . وهذا لن يتأتى بالدعاية اوالوعظ فحسب ، وانما باكتساب ثقة القرويين بكل طريقة ممكنة ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الزيارات المنزلية للقرويين ، والاستعانة بمجالس الآباء والامهات في المدارس ، والندوات والمتاحف الصحية والوسائل السمعية والبصرية كأفلام السينما الصحية واللوحات التوضيحيه .

ز ـ تنمية الوعي لاحترام المرافق العامة : وذلك عن طريق الدعوة والارشاد في مختلف المناسبات عن طريق خطباء المساجد وفي المدارس وفي الاحتفالات العامة ، ووضع ملصقات على تلك المرافق تحث على صيانتها ورعايتها . والتعاون مع الشباب على المساهمة في تحسين المرافق العامة وانشاء ما تحتاج اليه القرية منها كتمهيد الطرق وصيانتها والعناية بالمراوى والمصارف والمساهمة في بناء المدارس والمستشفيات .

٦ـ فيما يتعلق بالخدمة العامه :

من المتفق عليه ، ان الخدمة العامة تعني الجهود التطوعية التي يبذ لها الافراد والجماعات في خدمة مجتمعهم ومواطنيهم في شتى المجالات ، سواء كان ذلك تمهيد طريق او التدريس في فضل من فصول محو الامية ، او الاشراف على نشاط ترويحي او غير ذلك من الاعمال التطوعية . ويتطلب ذلك :

آـ دراسة احتياجات القريه لتحديد مشروعات الخدمة العامه اللازمه .

ب ـ تنظيم حركة التطوع .

جـ ـ تنظيم الاستفاده بالعناصر المتعلمة من ابناء القرية المقيمين خارجها ، وتشجيعهم على قضاء بعض الوقت في خدمة قريتهم .

٧ـ فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والمصالحات:

ينبغي العمل دائما على معالجة بعض مشكلات الفئات المحتاجه في القريه ، وايجاد الجو المناسب ليعيش الاهالي في تعاون ووئام يساعدان على الحياة المنتجه . ويتطلب ذلك:

آـ تنظيم المساعدات الاجتماعية والعمل على زيادتها وتنوع مصادرها

ب ـ تشجيع التنظيمات الاجتماعية التي تعمل بطبيعتها على التعاون والتقارب بين فئات القرية ، والقيام بالمصالحة والتوفيق اذا ما حدث خلاف يضر بمصالح القرية اوافرادها

جـ ـ معاونة المسؤولين في اجراء البحوث والدراسات الاجتماعيه .

د ـ توجيه الهيئات الحكومية المختصة الى المشروعات الاجتماعية الهامة التي يحتاج اليها أهالي القريه ، والقيام بتنفيذ بعض تلك المشروعات بالوسائل والامكانات المحلية كلما كان ذلك ممكنا .

٨ـ فيما يتعلق بالشباب :

ينبغي استثمار اوقات الفراغ لدى شباب القرية استثمارا يتجه الى اشباع حاجاتهم وتنمية مواهبهم وتمكينهم من الاسهام الايجابي في النهوض بمجتمعهم المحلي . ويمكن في سبيل ذلك ، العمل في المجالات الآتية :

آ ـ اعداد الشباب وتدريبهم على انواع النشاط المختلفه (الرياضة ، الثقافه الترويح ، الانتاج ... الخ .)

ب ـ تنظيم جماعات الشباب المختلفة بما يتناسب مع ظروف القرية ومستلزماتها.

جـ ـ دراسة القرية واختيار الاماكن التي يمكن استخدامها في نشاط الشباب الرياضي والاجتماعي ، والعمل على توفير المرافق العامة اللازمة للشباب كأماكن الاجتماعات العامه والملاهي والحمامات .

د ـ اعداد البرامج اللازمه لتنظيم الاستفادة من فراغ الشباب ، مثل تنظيم الرحلات الثقافية والترويحية ، والمباريات والمهرجانات الرياضية ، والاشتراك في معسكرات العمل ، والاحتفال بالاعياد القوميه والموسمية كحصاد القمح ، وجني القطن ، والمساهمة في مشروعات الخدمه العامة .

هـ ـ الاتصال بالجهات المعنية بشؤون الشباب لتيسير انشاء مؤسسات رعاية الشباب كالاندية الريفيه .

و ـ اتاحة الفرص امام الشباب للاشتراك والاسهام في خدمة المجتمع القروى (حملات النظافة ـ مكافحة الامية ـ مقاومة الافات ـ الاطفاء ... الخ .)

ز ـ العمل على احياء الألعاب والفنون الشعبية مثل الفروسية والاغاني الشعبية

ح ـ الاشتراك في النواحي التثقيفية في القرية (المحاضرات ، الندوات ، التمثيل ...) .

ط ـ تكوين اتحاد للشباب في القريه .

٩ـ فيما يتعلق بالمرأة :

ينبغي العمل على زيادة اشتراك المرأة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع العربي الجديد . والواقع هو ان المرأة تقوم بأدوار محدودة بالعرف والتقاليد نتيجة لبعض الاوضاع الفاسده التي سادت مجتمعنا في عصور الاستبداد والاستغلال . لذا يتطلب الامر :

آ ـ تبصير اهل القرية بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع الريفي الجديد ، وبما يعود عليه من خير نتيجة لمشاركتها الواعية في معالجة مشكلاته ، وزيادة قدرته الانتاجية ، وتحسين مستواه الصحي ، وتنشئة جيل سليم قوى مستنير .

ب ـ تبصير المرأة بالعادات والتقاليد التي من شأنها أن تضعف كيان المجتمع ، وتوجيهها الى العادات التي يستلزمها نمط الحياة الجديدة في النواحي الاقتصادية والصحية والثقافيه .

جـ ـ تنظيم برامج للمرأة في القرية تتفق مع الاعمار والميول المختلفه ، لاكسابها المعلومات والمهارات الانتاجية التي تعمل على زيادة دخل الأسرة ، وذلك عن طريق العناية بفروع التدبير المنزلي وتربية الدواجن والماشية والاغنام ، والتدريب على المهارات الخاصة بالاقتصاد المنزلي والصناعات الريفية ، والارتفاع بمستوى تنظيم البيت

وتنظيفه ، والتدريب على العناية بأساليب تربية الطفل الصحية والعناية بشؤون الحامل والمرضع . وتشجيع الالتحاق بفصول مكافحة الأمية والاشتراك في البرامج الثقافية .

١٠ — فيما يتعلق بالتعاون :

نظرا لما للتعاون من أثر ايجابي في رفع المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي للقرويين ، ولما للتعاون من أثر طيب على الروح المعنوية للتعاونيين ، فانه ينبغي الدعوة الى التعاون وتدعيمه في الريف بكل وسيلة ممكنة ، ويقضي في هذا المجال :

آ — العمل على تكوين رأى عام تعاوني في القرية يدرك ادراكا واعيا متزايدا فائدة التعاون والعمل الجماعي في خدمة المجموع .

ب — تتبع نشاط الجمعية التعاونية (في حال وجودها) وبحث حالتها والتعرف على مدى تحقيقها للاغراض التي تأسست من اجلها ومدى قيامها على خدمة اعضائها .

جـ — تدعيم كيان الجمعية التعاونية وتوفير الامكانات المادية والبشرية لها وحل المشكلات التي تعترضها .

د — تنشيط الجمعية وتوسيع مجال خدمتها وجعلها اداة فعالة في تحقيق كافة احتياجات اهل القرية وزيادة مواردهم ودخولهم .

هـ — تشجيع اعضاء الجمعية على المساهمة الفعالة لانجاحها وانتظام اعمالها وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والقيام بواجباتهم .

١١ — فيما يتعلق بالصناعات الريفية :

ينبغي زيادة دخل المجتمع الريفي والقضاء على بعض انواع البطالة عن طريق التصنيع ، وذلك بالاعتماد على الخامات والمهارات والايدى العاملة المحلية في انتاج السلع والادوات التي تحتاج اليها المجتمعات الريفية في استهلاكها والتي تجد سوقا رائجة خارج القرية ، لذا وجب :

آ — تشجيع المشتغلين بالحرف والصناعات الريفية على تحسين صناعاتهم القائمة من ناحيتي الكمية والكيفية ، عن طريق التدريب المهني والتنظيم التعاوني .

ب — العمل على اكتشاف انواع من الخامات المحلية واستغلالها استغلالا اقتصاديا بالاستفادة منها في انشاء بعض الصناعات الريفية .

جـ — بذل الجهود لايجاد صناعات ريفية جديدة تستغل الايدى العاملة غير المستغلة في ميادين الانتاج الزراعي .

د — العمل على تحسين تصريف المنتجات الصناعية في النطاق المحلي وفي أسواق خارج القرية ، وبالاستعانة بالجمعية التعاونية بصورة خاصة .

وخلاصة القول في مجال الاجراءات الواجب اتخاذها ، هي أنه يجب أن تهدف اية اجراءات تتخذ (في مجموعها) ، الى تحرير الرغبة في التغيير والقدرة على التغيير ، وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار دائما ، اشعار الفلاح بأنه هو صاحب المصلحة الحقيقية في مشروعات التنمية وفي أية اجراءات تتخذ في سبيل تنفيذ خطة التنمية في الريف ؛ ذلك أن ايمان الفلاح بتلك المشروعات والاجراءات واحساسه بمردودها الجيد عليه من الناحية الاقتصادية بصورة خاصة سوف يكونان أكبر دافع لايمانه بضرورة التغيير ، ولمساهمته في ذلك التغيير .

ولا بد من الاشارة في هذا المجال ، الى أن الاجراءات التي تتخذ في الريف لن تؤتي أكلها على الوجه المطلوب ، ما لم يكن هناك تكامل وتنسيق بين تلك الاجراءات .

ويعتبر مشروع الفرات في سورية من المشاريع القليلة التي أولت النواحي الاجتماعية والانسانية الاهمية التي تستحقها . اذ قام المشروع الرائد على انشاء خمس عشرة قرية نموذجية تضم كل منها مساكن للفلاحين وأخرى للموظفين ومدرسة ابتدائية وسوقا تجارية ومركزا للادارة ومركزا اجتماعيا وفرنا ، وذلك بالاضافه الى مخفر ومستوصف في كل من القرى المركزية الثلاث التي اختيرت لتكون متوسطة بين مناطق المشروع . ويشرف على تأمين الخدمات اللازمه ، بما فيها التدريب والارشاد ، القطاع الاجتماعي في المشروع . ولعل أكبر دليل على نجاح السياسة الاجتماعية في المشروع ، هو تمسك العامل الزراعي بالعيش في المشروع حتى بعد انتهاء أعماله في المشروع .

م/ق

المنظمات الشعبية في سورية والتنمية

تلعب المنظمات الشعبية في القطر العربي السوري دوراً هاماً في التنمية، سواء عن طريق التمهيد لاجراء التغيير، أو الدعوة للتغيير، أو المساهمة فعلاً في اجراءات التغيير، أو توضيح أبعاد التغيير. وفيما يلي عرض لأهداف ومهمات أهم المنظمات الشعبية في القطر.

١ـ الاتحاد العام للفلاحين:

آـ نشر وتعميق الوعي الطبقي وترسيخ النضال القومي الاشتراكي والتأكيد على ضرورة وأهمية تنظيم الفلاحين لتطوير الانتاج وزيادة الدخل القومي وتحسين أحوال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسهر على قيامهم بواجباتهم.

ب ـ احلال العلاقة الاشتراكية محل سائر الانتماءات والعلاقات المرضية الأخرى، وكذلك تعريف الفلاحين بدورهم النضالي الأساسي في الثورة على واقع التجزئة والتخلف والاستعمار وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

جـ ـ مكافحة البيروقراطية بتوعيه وتوجيه الفلاحين لتنفيذ القوانين المتعلقة بتطوير الريف عن طريق تنمية ممارسة الرقابة الشعبية على الأجهزة ذات العلاقة باتحاد الفلاحين، وكذلك مكافحة العادات التي تضر بأهداف الاتحاد.

د ـ المساهمة في تحقيق الثورة الزراعية وادخال واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وحماية العمل والانتاج باعتبارهما ثروة قومية والعمل على تطويرهما وتوسيعهما باستمرار.

هـ ـ ادخال الأساليب المتقدمة والمباريات في العمل والانتاج وصيانة وتعزيز الملكية الاشتراكية العامة والمشاركة في اعداد الكوادر الفلاحية المختصة.

وـ الاسهام في دعم الصناعات الريفية والبيئية بالتعاون مع الأجهزة المختصة.

زـ تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) لصالحها أو لصالح أعضائها.

٢ـ اتحاد شبيبة الثورة:

آـ خلق أجيال مؤمنة بأمتها، ملتزمه بها، مناضلة لتحقيق أهدافها.

ب ـ المساهمة في محو الأمية عن طريق تطوع الشباب وفتح صفوف في الأحياء والقرى لتحقيق هذه الغاية.

جـ ـ اقامة أوثق الصلات مع جماهير الشعب، وأن يسعى الاتحاد لتوسيع صفوفه بالقدوة الحسنه والمثل الصالح.

د ـ الانخراط في صفوف الجيش الشعبي للتدرب على السلاح للدفاع عن الوطن، عندما تحين ساعة المعركة.

هـ ـ أن تمارس الشبيبة دورها في أعمال الدفاع المدني.

زـ أن تعمل قيادة الاتحاد على تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بتوجيه الشباب الى الاختصاصات العلمية التي تساعدهم على المساهمة العملية في المشروعات، وبذلك تستطيع الشبيبه أن تؤدي دوراً مهماً في الريف وفي المدينه على السواء.

حـ ـ التصدي للروح الانهزامية عن طريق اليقظة الثورية والوقوف في كل الظروف في وجه الذين يحاولون اضعاف الروح المعنوية للشعب.

طـ ـ وضع البرامج لملء أوقات الفراغ لدى الشباب بكل ما هو مفيد، وبما ينمي مواهبهم، ويوسع مداركهم، ويغني ثقافتهم، ويحقق الفائدة للشباب وللوطن عامة.

٣- الاتحاد النسائـــــي :

آ- تنظيم طاقات المرأة وتنسيق جهودها ضمن اطار العمـل الجماعي المنظـــم تحقيقاً لأهداف الثورة في بناء المجتمع العربي الاشتراكـي الموحـد .

ب- تعميق الوعي القومـي والاشتراكـي ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة في القطر العربي السوري ، وتوفير الظروف الملائمـه لممارستها حقوقها وتأديـة واجباتها في كافة المجالات .

جـ- العمل على تأمين الخدمات الكفيلة بايجاد الطمأنينة لدى المرأة فيما يتعلق بدورها كربة منزل وكعضو عامل في المجتمع .

د - المساهمة مع المنظمات الشعبية الأخرى في تحقيق أهداف الثورة ومناهجها وفي أسس الديموقراطية الشعبيـة .

هـ- المساهمة في النشاط الاجتماعي لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للمواطنين .

وـ العمل مع جماهير النساء والمنظمات النسائية في الأقطار العربية الأخرى من أجل تحرير المرأة العربية وايجاد الوسائل العلميـة التي تضمن مساهمتها الفعالة في النضال الاشتراكـي الوحدوي .

زـ اتاحـة المجال أمام المرأة في القطر العربي السوري كي تقوم بدورهـــا في تبني مواقف الثورة والمشاركة في النضال التحـرري للمرأة على الصعيد الدولـــي .

خاتمـــــة :

ليس التخلف في حقيقتـه الا عدم الرغبـة في الحركة الى الامام وعدم القدرة على تلك الحركة . وما التنمية الا عملية تغيير لهذا الواقع .. تغيير للحضارة .. تغيير للانسان .. تغيير (بالدرجة الاولى) لأفكاره ومعتقداتـه ، في سبيل خلق الايمان والقدرة على استغلال الظواهـر وتسخيرها لاشبـاع حاجات الانسان يوما" بعد يوم .

ان الانسان ـ انسجاما" مع هذا التصور ـ هو هدف التنميـة . وهو المادة أو الخامة الرئيسيـة لهذا التغييـر . وهو أفضل عوامل التنمية وأدواتها لاحداث التغيير المنشود .

ولا شك أن للشخصية القوميـة ـ والتي تعني القيم الاجتماعية والاتجاهات ـ السلوكية والفكرية والثقافيـة والحضارة السائدة في مجتمع معين ـ أكبر الأثر على معـدل التنمية الاقتصادية . اذ ان التناسق بين الصفات الاجتماعية للمجتمع ومقتضيات التنميـة الاقتصادية أمر في غاية الأهميـة ، والا حصل اضطراب في الشخصية القومية وحـدث خلل اجتماعي واضطراب في أجهـزة المجتمع ووظائفه كالأسرة والتعليم والحكومة والدين .. ويؤدى ذلك كله الى معاناة المجتمع من فقدان التوازن ومن عدم التكيـف ، ويؤدى بالتالي الى قصـور نتائج التنميـة الاقتصاديـة .

واذا كان ثالوث التنميـة هو الجهل والفقر والمرض ، فان ثالوث التنمية هو : التعليم والتدريب والحوافز . ذلك أن من ضـرورات التنمية ، ايجاد وتحسين رغبـة الانسان في التغيير (بواسطة الحوافز) ، وايجاد وتحسين قدرتـه على التغيير (بواسطة التعليم والتدريب) .

وقبل أن نفكـر في أى تغييـر في الريف ، لا بد من دراسة الواقع الموجود وخاصة ما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والنفسيـة للريفييـن في الوطن العربي وأهمها احتـرام السن ، والنظرة غير المحـددة للزمن ، وقلة الخبرة ، والنظرة الى المرأة ، والكرم ـ والتأثر العاطفي ، والانطواء ، والمحافظـة والشك في كل جـديد ، والتهاون ، والاهتمام بالماضي ، واهمال المستقبل ، وعدم وجود روح المخاطرة ، والايمان المغلوط بالقضـاء والقدر .

ولا شك أن أكثرية تلك الخصائص ـ وخاصة ما يتعلق منها بالسلبية والتفكيـر الخرافي واهمال المستقبل والامثال والعادات السيئة ـ لما يمكن ادراجـه تحت معوقات التنميـة . الأمـر الذى يوجـب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على الخصائص المعيقة واستبدالها بخصائص وصفات تتمشى مع التنميـة .

كذلك ينبغي العمل على اتخاذ ما يلزم من اجراءات للقضاء على أنواع البطالـة المتفشية في الريف ، سواء ماكان دائما" أو مقنعا" أو موسميا" .

ومن تلك الاجراءات الضروريـة ، العمل على حسن اختيار العاملين في الريـف وتدريبهم وحفزهم على العمل ، وحسن اختيار القادة الريفيين وتدريبهم وتشجيعهم ، ـ وتحسين التعليم ، وتدريب الفلاحين وارشادهم الى أفضل الوسائل والاساليب الزراعية ـ الحديثة ، ورفع المستوى الصحي ، وتنظيم الخدمة العامة ، ومعالجة مشكلات الفئـات المحتاجة في الريف ، وايجاد الجو المناسب ليعيش الناس في وئام يساعد على الحيـاة المنتجة ، وتنظيم جهود الشباب ، وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وايجاد وزيادة الايمان والمعرفة بالتعاون ، وزيادة دخل الفلاحين والقضاء على بعض ـ أنواع البطالة عن طريق ايجاد وتطوير الصناعات الريفيـة .

وتهدف تلك الاجراءات في مجموعها الى تحرير الرغبة في التغيير والقدرة على التغيير ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار دائماً ، اشعار الفلاح بأنه هو صاحب المصلحة الحقيقية في مشروعات التنمية وفي أية اجراءات تتخذ في سبيل تنفيذ خطة التنمية في الريف ، ذلك أن ايمان الفلاح بتلك المشروعات والاجراءات واحساسه بمردودها الجيد عليه من الناحية الاقتصادية بصورة خاصة ، سوف يكونان أكبر دافع لايمانه بضرورة التغيير، ولمساهمته في ذلك التغيير .

مصادر البحث

١- الدكتور ملاك جرجس - سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية - منشورات روز اليوسف - القاهرة - مايو ١٩٧٤

٢- الدكتور لويس كامل مليكه - بين الايجابية واللامبالاة - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان - ١٩٦٦

٣- الدكتور لويس كامل مليكه - سيكولوجية الجماعات والقيادة - الجزء الثاني - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٦٣

٤- الدكتور لويس كامل مليكه والدكتور محيى الدين صابر - التدريب: مضمونه ووسائله وتقويمه - من أعمال الحلقة الدراسية للتدريب على تنمية المجتمع في الدول العربية - القاهرة ١٩٦٣

٥- الدكتور حامد عمار - أهمية التدريب ومكانته في المجتمعات النامية - من أعمال الحلقة الدراسية للتدريب على تنمية المجتمع في الدول العربية - القاهرة ١٩٦٣

٦- الدكتور حامد عمار - التدريب: دراسة في خبرات مركز سرس الليان - من أعمال الحلقة الدراسية للتدريب على تنمية المجتمع في الدول العربية - القاهرة ١٩٦٣

٧- الدكتور حامد عمار - مجالات النشاط في الريف - دار المعارف بمصر - مطبعة سرس الليان - ١٩٥٩

٨- تيودور دامس - مشاكل التنمية الاقتصادية - ترجمة عبد المسيح جرجيس مفتوني - دار الطليعة - بيروت - ١٩٧٤

٩- الدكتور احمد السيد العادلي - أساسيات علم الارشاد الزراعي - دار المطبوعات الجديدة - الاسكندرية - ١٩٧٣

١٠- الدكتور علي محجوب - أوضاع القرية العربية - محاضرات ألقيت في مركز سرس الليان - ١٩٦٧

١١- الدكتور علي محجوب - الادارة العامة وتنمية المجتمع - سرس الليان - ١٩٦٢

١٢- الدكتور محمد الطيب عبد اللطيف - سياسة الحوافز في تخطيط القوى العاملة - مقال في مجلة تنمية المجتمع - المجلد الرابع عشر ١٩٦٧ - العددان الأول والثاني .

١٣- الدكتور محمود الأشرم - محاضرات في المجتمع الريفي - منشورات جامعة حلب - كلية الزراعة - ١٩٧٦

١٤- الدكتور صلاح وزان - الاقتصاد الزراعي - منشورات جامعة دمشق - كلية الزراعة - ١٩٧٠

١٥- الدكتور صلاح العبد - علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي - مطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر - القاهرة - ١٩٧٢

١٦- الدكتور فؤاد زكريا - الفكر الخرافي والمسؤولية الاجتماعية - مقال في مجلة "الطليعة" - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٣

١٧- عبد الوهاب المصرى - الفلاحون وتنمية المجتمع - مقال في مجلة "الثورة الزراعية" - دمشق - العدد ٤١ - حزيران ١٩٦٨

١٨- عبد الوهاب المصرى - المراقب التعاوني وتنمية المجتمع - محاضرة ألقيت في معهد التنمية الريفية والتعاونية بدمشق - ١٩٧٠

١٩- أمير اسكندر - مطلوب ثورة تعليمية على نطاق الوطن العربي - مقال في مجلة "البلاغ" - بيروت - العدد ١٦١ - شباط ١٩٧٥

٢٠— أمير اسكندر — التعليم بداية التغيير الثقافي — مقال في مجلة " البلاغ " — بيروت — العدد ١٦٠ — شباط ١٩٧٥
٢١— قانون التنظيم الفلاحي — صادر في دمشق برقم ٢١ لعام ١٩٧٤
٢٢— المرسوم التشريعي بشأن الاتحاد العام النسائي — صادر في دمشق برقم ١٢١ لعام ١٩٦٧
٢٣— حركة شبيبة الثورة — دراسة صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن " سلسلة الاعداد الحزبي " — رقم ١٥ — دمشق

فهـرس المحتويـات

الصفحـة

ـ مقدمـــــه (عن التنمية والانسان) ١
ـ الشخصيـــــة القوميـة وأثرها على التنمية ٤ـ٧
الشخصية القوميـة ٤
أهمية دراسة الشخصية القوميـــة ٤
الجمود الاجتماعي وأثره على خطـة التنميـــة ٦
التنمية واضطراب الشخصية القوميـــــة ٦
ـ التنميـــــةوثالوثها ٨ـ١١
١ـ التعليم ٨
٢ـ التدريب ٩
٣ـ الحوافـز ١٠
ـ الخصائص الاجتماعية والنفسية للريفيين في الوطـن العربـي ١٢ـ١٦
١ـ احترام السن ١٢
٢ـ النظرة غير المحـدودة للزمن ١٢
٣ـ قلة الخبـــــــرة ١٣
٤ـ نظرة الريفي الى المرأة ١٣
٥ـ الكـــــرم ١٣
٦ـ التأثر العاطفي ١٤
٧ـ الاتطـــــواء ١٤
٨ـ المحافظة والشك في كل جـديد ١٥
٩ـ التهـا ون ١٥
١٠ـ الاهتمام بالماضي ١٥
١١ـ اهمال المستقبل ١٥
١٢ـ عدم وجود روح المخاطرة ١٦
١٣ـ الايمان المغلوط بالقضاء والقدر ١٦
ـ الاتجاهات والعادات المعوقة للتنمية في الريـــف : ١٧ـ١٩
١ـ السلبية ١٧
٢ـ التفكير الخرافي ١٧
٣ـ اهمال المستقبل ١٨
٤ـ الأمثال والعادات ١٨
ـ العمالة في الريف : ٢٠ـ٢٢
أوجـه الخلل في القوة البشرية الزراعية ٢٠
طرق معالجة الخلل في القوة البشرية الزراعية ٢١
ـ اجـراءات لابد منها : ٢٣ـ٣٤
١ـ فيما يتعلق بالعاملين في الريف ٢٣
٢ـ فيما يتعلق بالقادة المحلييـــن ٢٦
٣ـ فيما يتعلق بالثقافة والتعليـــــم ٢٩
٤ـ فيما يتعلق بالتدريب والارشـــاد ٣٠
٥ـ فيما يتعلق بالخدمات الصحية والمرافق العامـة ٣٠
٦ـ فيما يتعلق بالخدمة العامة ٣١
٧ـ فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والمصالحات ٣١

٨— فيما يتعلق بالشباب ٣٢
٩— فيما يتعلق بالمرأة ٣٢
١٠— فيما يتعلق بالتعاون ٣٣
١١— فيما يتعلق بالصناعات الريفية ٣٣
— المنظمات الشعبية في سورية والتنمية الريفية ..... ٣٥—٣٦
— خاتمة ..... ٣٧—٣٨
— مصادر البحث ..... ٣٩— ٤٠
— فهرس المحتويات ..... ٤١ — ٤٢

اتحاد المهندسين الزراعيين المصريين

المؤتمر الفنى الدورى الثالث

التنظيمات الشعبية والتعاونية

وأثرها فى التنمية الريفية

مهندس زراعى

المرسى عبد العزيز غازى

وكيل الوزارة ومدير الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى

بجمهورية مصر العربية

مهندس زراعى

محمد السعيد محمد

مدير عام شئون المناطق

بوزارة الزراعة سابقا

بجمهورية مصر العربية

بغداد ـ مارس (آزار) ١٩٧٧م

" بسم الله الرحمن الرحيم "

التنظيمات الشعبية والتعاونية
وأثرها فى التنمية الريفية

مقدمة : تبرز أهمية الدور الذى تقوم به التنظيمات الشعبية ، سياسية كانت ، أو تعاونية او نقابية ، باعتبارها قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى بصفة عامة وفى تنمية الريف وتطويره بصفة خاصة ، وتختلف التنظيمات الشعبية من دولة الى اخرى حسب النظام القائم وفى جمهورية مصر العربية تقوم التنظيمات الشعبية السياسية والتى تجمع تحالف قوى الشعب العامل بدور هام فى دعم البنيان الاقتصادى والسياسى ، كما تقوم التنظيمات الشعبية التعاونية بتحريك الجهود الانسانية ، فى الريف لمواجهة مشاكله ، وتحقيق الرفاهية لجماهير الفلاحين من ابنائه ، وتقوم المنظمات النقابية بتجنيد جهود الملايين من القوى البشرية الذين ضيعتهم البطالة واهدرت بالسلبية طاقاتهم ، وتؤدى اجهزة الحكم المحلى دورا كبيرا واساسيا فى مجال تنمية الريف وتطويره ، فهى المسئولة عن حل مشاكل الجماهير اليومية ، مع الاجهزة التنفيذية على المستوى المحلى بالقرية والمركز والمحافظة ، كما انها تتحمل مسئولية الاشراف وادارة مشروعات التنمية .

ان مفهوم التنمية الريفية الشاملة يعنى بالدرجة الاولى تعبئة وتنظيم جهود افراد المجتمع وجماعاته وتوجيههما للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية باساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ، ورفع مستوى ابنائه ، اجتماعيا ، واقتصاديا ، وثقافيا ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل ، بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة .

وتتناول هذه الدراسة دور المنظمات الشعبية والتعاونية فى مجال التنمية الريفية ، والأسس التى يجب مراعاتها عند وضع خطط وبرامج التنمية الريفية وخصائص المنظمات الشعبية والتعاونية ، وعلاقة المنظمات الشعبية بالتنمية الاقتصادية والاجهزة والمنظمات التى تساهم فى تنمية المجتمع ومدى مساهمتها فى التنمية الريفية .

../..

الأسس التى يجب مراعاتها عند وضع خطط وبرامج التنمية الريفية :

هناك عدة أسس يجب مراعاتها ، عند وضع برامج وخطط التنمية الريفية ، ضمانا لفعاليتها فى مقدمتها :

* الانسجام والاتفاق مع الخطة العامة للدولة .
* الشمول والتكامل فى اعداد الخطة حيث تسير برامج التقدم الاجتماعى ، متوازنة مع برامج التقدم الاقتصادى والصحى والثقافى .
* دعم جهود المنظمات الشعبية والتعاونية بالمساعدات المادية والفنية التى تقدمها الدول حتى يتحقق اعتمادها على نفسها .
* التنسيق بين الاجهزة التى تعمل فى مجال التنمية الريفية ، من الناحية الاشرافية والادارية والتنفيذية حتى تتمكن هذه المنظمات من تأدية دورها بعيدا عن الازدواج والتضارب .

خصائص المنظمات الشعبية والتعاونية :

هناك ارتباط وثيق بين سلامة التخطيط والتطبيق فى مجال التنمية الريفية وبين المنظمات الشعبية والتعاونية ، ذلك مرجعه الى ما تتميز به هذه المنظمات من خصائص لا تتوفر لغيرها من المنظمات الاخرى نذكر منها :

* سهولة تكوين المنظمات الشعبية والتعاونية وسهولة التمويل الذاتى .
* بساطة النظام التعاونى وبعده عن التعقيد ، وتحقيقه كهدف مزدوج سواء من الناحية الاقتصادية او الناحية الاجتماعية .
* الانتشار فى الريف مما يجعل خدماتها تغطى الدولة باجمعها .
* شمولها مختلف انواع الانتاج والخدمات وقد تكون متعددة الاغراض ، وقد تكون متخصصة عندما تبرز الحاجة الى التخصص .

هذه الخصائص تجعل العمل التعاونى يمتد الى كل نواحى الزراعة ، ومراحلها وجوانب الحياة الريفية كلها ، منطلقا من المنظمات الشعبية التعاونية التى لها القدرة على تنظيم الجهود البشرية ، وتحريك الجهود الانسانية والعمل على استنارة الوعى فى الريف ومواجهة مشاكله ، وحلها حلا ذاتيا وفوريا .

المنظمات الشعبية والتنمية الاجتماعية :

يراعى فى تشكيل المنظمات الشعبية فى جمهورية مصر العربية ، بمختلف صورها ، سياسية ، واقتصادية ، تمثيل ٥٠٪ على الاقل من العمال والفلاحين ، وذلك تمكينا للديمقراطية وتأكيدا لمبادىء الحرية السياسية ، وبذلك اتيح للعامل والفلاح دخول البرلمان ، ومناقشته للوزراء ووصل الفلاح الى قمة المنظمات التعاونية والنقابات العمالية .

ويمكن ان نقول ان المنظمات الشعبية تؤدى دورا هاما فى التنمية الاجتماعية فهى تحقق التعاون بين الشعب وقيادته ، والحكومة ، وتساعد فى التخفيف عن كاهل الحكومة والمشاركة فى المسئولية العامة والمساهمة فى حل مشكلات المجتمع ، وبالتالى تحقيق اهداف التنمية بجهود ذاتية او مشاركة شعبية .

وحتى تؤدى هذه المنظمات دورها بنجاح ، فلا بد لها من المقومات الاتية :

* ان يكون هناك جهود جماعية انسانية تمارس العمل الاجتماعى فعلا .
* تنسيق هذه الجهود وتعاونها ، لتحقيق الاهداف المتفق عليها .
* وجود هيئات مسئولة تشعر بواجباتها نحو المجتمع واحتياجاته .

٪٪

* وجود قيادات شعبية مستنـــيرة •

* الاستعانة بالاخصائيين الاجتماعيين المدربـــين •

وتهتم المنظمات الشعبية ، وهى تؤدى دورها فى التنمية الاجتماعية بالانسان ليس فى حياته الخاصة او العائلية فقط بل ايضا فى دورها فى المجتمع وعلاقاته بالاخرين وأثره كمواطن ، ومثل الهيئات ينتسب اليها •

أ لاجهزة والمنظمات الشعبية التى تساهم فى تنمية المجتمـع :

- التنظيمات السياسيـــة :

وحتى يؤدى التنظيم الشعبى السياسى اهدافه فى التنمية الاجتماعية فان ذلـك يتطلب مجموعة من المبادىء اهمها :

- احترام الاقلية لارادة الاغلبيـــة •
- كسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع •
- العمل على حل مشاكل الجماهير واطلاعهم على حقائق الامور •
- عدم التعالى على الجماهـــير •
- محاربة الاستغلال بكافة صـــوره •

ويلعب الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر باعتباره منظمة شعبية ذات مضمون سياسى دورا كبيرا فى التنمية الريفية على اساس ايجاد المهـد الصالح والمناخ المناسب لتنفيـــذ برامج الدولة ، لتطوير القرية وتنمية مواردها والنهوض فى مختلف مجالات التنمية بطبيعـــة عمله اساسا ، الترشيد والرقابة ، على تنفيذ هذه البرامج ، ويستلزم ذلك تعريف الفـــلاح بحقوقه وواجباته وتحديد دوره فى المساهمة فى تنفيذ سياسة الدولـــة فى هـــذه المجالات ، كما يستلزم ذلك ايضا التعرف علـــى مشكـــلات الـزراع والصعوبـــات التى تصادفهـــم فى القيام بواجبهـــم والعمـل على معالجتهـــا بمساعدة الاجهـــزة

المحلية والمركزية وهو بهذه الصيغة حلقة اتصال دائمة وهمزة وصل بين جمهور المنتجين والاجهزة المركزية ينقل اليها خطوات التنفيذ بايجابياتها وسلبياتها ، مع المشاركة الفعالة فى حل مشاكل الفلاحين فى مجال التنمية الريفية .

وأبرز دور يمكن أن يقوم به الاتحاد الاشتراكى بالقرية (امانة الفلاحين) هو العمل على فض المنازعات الاسرية بالقرية ، وايجاد صيغ مناسبة لتصالحهم ، والعمل على تماسك اهل القرية وتركيز جهودهم ، وتوجيهها الى العملية الانتاجية بعيدا عن المشاحنات والعصبيات مع المساهمة بجهودهم الذاتية فى تطوير القرية والنهوض بها ، وأن يكون العمل على كسب ثقة ومحبة جمهور الفلاحين بعيدا عن التجيز او التعصب والارتقاء بالعنصر البشرى وتوفير معوقات صلاحية العمل فى هذا المجال .

الادارة المحلية والمجالس الشعبية :

يلعب الحكم المحلى دورا كبيرا واساسيا فى التنمية الريفية حيث يعتبر اقرب اجهزة الخدمات للفلاح فى قرية يكرس جهوده وامكانياته فى خدمة الفلاح والبيئة الريفية وحل مشكلات جماهير المواطنين مع الاجهزة التنفيذية والمساهمة الفعالة فى العملية الانتاجية والنهوض بها ومواجهة متطلباتها المادية والفنية والبشرية ، ووضع الضوابط الكفيلة لايصال صوت الفلاحين المعبر عن شكاويهم ورغباتهم ومقترحاتهم الى الاجهزة التنفيذية المسئولة عن طريق تمثيلهم فى المجالس الرئيسية والفرعية بدائرة المحافظة وهى المجلس الشعبى ومجلس المدينة ومجلس القرية .

وتوجد هذه المجالس عن طريق الائتمان ، ويتبع نظام الادارة المحلية ، حتى يشارك الاهالى فى تحقيق مصالحهم ، وتدبير احتياجاتهم وضمان العدالة فى توزيع ميزانية الدولة وموارد ها ، ويهمنا فى هذا المجال ان تبرز دور اختصاص مجالس القرى فى التنمية الريفية .

ان مجلس القرية ليس مؤسسة متخصصة ، كما انه ليس فرعا ، من فروع الوزارات ، تباشر نشاطا معينا ، بل هو جهاز يقوم بالربط بين قطاعات الخدمات والانتاج ، والاشراف عليها ، وتقديمها على احسن وجه ، وحشد الطاقات والامكانيات المتاحة ، للنهوض بدائرة عمل المجلس وهو يقوم فى مجال مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ مشروعات خطة التنمية التى تقرها الدولة ، وتشجيع الصناعات المحلية ، ودعم الجمعيات الزراعية التعاونية .

فى مجال التعليم : يشرف على حسن سير العمل وانتظامه فى المدارس الابتدائية والمعاهد الفنية ومراكز الخدمة المهنية .

وفى مجال الصحة العامة : يشرف على مستشفى القرية ووحدات الامراض الوقائية .

وفى مجال الاسكان والمرافق : يقوم المجلس بتنفيذ المبانى والمرافق فى حدود الحاجة ويشكل المجلس من لجان تساعده فى ممارسة العمل الذى يقوم به وتشمل عادة لجنة التعليم ولجنة الثقافة ورعاية الشباب ، لجنة الزراعة والتعاون والرى ، لجنة الصحة والمرافق العامة .

النقابات :

النقابات منظمات شعبية عمالية تهدف الى النهوض بمستوى معيشة العمال وتحسين احوالهم ، وتعمل التنظيمات النقابية لتحقيق زيادة الانتاج وجودته ، وهى تؤدى مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاءة الفكرية والثقافية ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال ، ورفع المستوى المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة من أوقات الفراغ والاجازات والاهتمام بمشروعات الامن الصناعى لحماية العمال من مخاطر العمل ، وأمراض المهنة ، وتقوم النقابات بدور هام فى مجالات الرعاية الاجتماعية ،

وذلك بتقديم المعاش ، او المعونة ، لبعض الحالات التى لا تستفيد من تطبيق احكام قانون التأمينات الاجتماعية وتقوم النقابات ، بتوعية العمال ، وحثهم على الادخار ، ونشر الوعى الادخارى بينهم .

وعموما فان التنظيمات النقابية يمكن ان تقوم بخدمة الهيئة ، التى توجد بها ، بحيث تصبح مركز اشعاع ، تخدم عمالها ، واسرهم ، وجيرانهم ، وتساهم ايجابيا ، فى رفع مستوى المجتمع اجتماعيا ، واقتصاديا ، وسياسيا ، وعمرانيا ، وتعاونيا .

التنظيمات التعاونية

تتميز الحركة التعاونية بانها حركة متكاملة تهدف الى تحقيق اغراض انتاجية واستهلاكية واجتماعية لتحقيق رفاهية المجتمع ، والتعاون نظام اقتصادى واجتماعى يعمل على رفع مستوى حياة الانسان ويوفر له فرص النمو ويعوده الاعتماد على النفس ، وهو اسلوب وطريقة للحياة الانسانية ، يقود الريف الى حيث يتحقق التطور والتنمية الريفية .

ويمكن للتنظيمات التعاونية ان تساهم فى التنمية الاجتماعية فى المجالات الاتية :

- تحسين المستوى الثقافى بتنظيم فصول محو الامية وانشاء المكتبات والقطاعات الثقافية .
- المساهمة فى انارة القرى وتوفير مياه الشرب النقية .
- المساهمة فى انشاء الوحدات الصحية والمستشفيات
- الاهتمام بغرس ودعم العلاقات الاجتماعية السليمة .
- اكتشاف القيادات المحلية ، وتدريبها ، وتنظيم جهودهم فى التطوع للخدمة العامة فى كافة مجالات النشاط المحلى .
- التدريب على استخدام الحلول الذاتية .

- المساهمة فى اقامة المشروعات العمرانية والاجتماعية التى تحتاجها القرية مثل عمليات تحسين المبانى والطرق وانشاء دورات المياه الصحيـــــة .
- انشاء النوادى الرياضية وتنظيم المباريات بين القرى .
- تنظيم الاسرة بمعناه الواسع الذى يحقق الاهداف القومية
- نشر الوعى الدينى والمساهمة فى انشاء المساجد والكنائس .

ويمكن للتنظيمات التعاونية ان تساهم فى التنمية الاقتصادية فى المجالات الاتية :

* زيادة انتاجية الاراضى الزراعية من خلال الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج .
* علاج تفتت الاراضى الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، الذى يعتبر عقبة اساسيـــة فى مواجهة الانتاج الزراعى ، وذلك عن طريق تجميع المساحات الصغيرة ، فى — وحدات كبيرة نسبيا .
* تحسين التربة والمحافظة عليها من التدهور ، وتحسين وسائل الرى والصـــرف وتطهير الترع والمصارف ، وتنظيم المناوبات .
* ادخال المحاصيل ذات العائد المجزى ، واختيار الدورة الزراعية الملائمة .
* دعم وتطوير الميكنة الزراعية ، والاشراف على حسن استخدامها وتشغيلها تشغيـــلا اقتصاديا ، وادخال الوحدات الصغيرة الحجم متعددة الاغراض ، غير المعقـــدة فى التركيب ، الى الزراعة المصرية التى تناسب المساحات والقطع الصغيرة ، وانشـاء وحدات الصيانة الثابتة والمتنقلة ووضع ضوابط التشغيل والتدريب على استخدام هذه الالات .
* التوسع فى نشر الصناعات الريفية والبيئية والاهتمام بتعليم الصناعات الفنية .
* دعم الثروة الحيوانية ورعايتها ، ومد المنتجين بالسلالات ذات الانتاجية المرتفعـــة وتوفير الاعلاف بالاسعار المناسبة ، والدخول فى مجالات تصنيع العلف .

* اعداد نظام للتسويق التعاونى يضمن حماية الفلاح من الوسطاء والمرابين والانتهازيين من التجار •

* ايجاد اسلوب للتسويق التعاونى يتيح للفلاح المزايا والفوائد التى يحققها هذا النظام، يراعى فيه الضوابط والشروط التى تؤدى الى تبسيط الاجراءات لاستلام وصرف اثمان المحاصيل ، وحصول المزارع على الثمن الحقيقى للمحاصيل المسوقة ، وادخال التسويق التعاونى فى مرحلة التصنيع وتحويل المنتجات ، بدلا من الوقوف عند مرحلة التجميع •

وجدير بالذكر ان التعاونيات لا تستطيع وحدها ان تواجه كل او معظم هذه المشكلات الا انها فى ذات الوقت تمثل الوعاء الاساسى الذى تستطيع من خلاله ان تعبر عن هذه المشكلات بواقعية وتساهم فى تحديد بعض الحلول اللازمة لها • بالتعاون مع الاجهزة التنفيذية والشعبية الاخرى ، كما انها تمثل الموصل الحقيقى لهذه الحلول الامر الذى يعطى لها الدور الاساسى فى مواجهة هذه المشكلات •

ومتى تؤدى الجمعيات التعاونية اعمالها فى مجال التنمية الريفية يلزم توفر مقومات تضمن نجاحها فى هذا المجال نذكر اهمها :

— نشر الوعى التعاونى بين جماهير الفلاحين والتأكيد على اهمية العمل التعاونى ، فى تحقيق التنمية الريفية ، والعمل على اكتساب ثقتهم ، وانضمامهم الى عضويتها طوعا واختيارا •

— اتباع الاسلوب العلمى فى الادارة •

- تبادل الخبرات على المستوى الاقليمى ، والقومى ، والعالمى ، وصولا الى اعداد كوادر مدربة ، على مستوى عال ، من الخبرة فى مجالات العمل المختلفة .

- التنسيق الافقى بين المستوى الواحد من التعاونيات والتنسيق الرأسى بين مستويات البنيان التعاونى ، بما يكفل قيام كل مستوى بدور محدد فى التنمية ، دون ازدواج ، او تضارب .

- البعد عن التورط فى مشروعات خيالية ، والالتزام بالواقع والامكانيات المتاحة حتى تكون البرامج قابلة للتنفيذ .

- القضاء على السلبية فى الهيئات الادارية ، للتنظيمات التعاونية وذلك بالتدريب النظرى والميدانى وعدم السماح بالتسلط عليها من اى جهة .

- الابتعاد عن تحقيق الاغراض الشخصية ، والالتزام بمبدأ الحياد السياسى والدينى .

- توفر مصادر التمويل عن طريق القروض من مصادر الاقراض ، والاعتماد بقدر الامكان على التمويل الذاتي .

- تبادل الخبرات على المستوى الاقليمى ، والقومى ، والعالمى ، وصولا الى اعداد كوادر مدربة ، على مستوى عال ، من الخبرة فى مجالات العمل المختلفة .

- التنسيق الافقى بين المستوى الواحد من التعاونيات والتنسيق الرأسى بين مستويات البنيان التعاونى ، بما يكفل قيام كل مستوى بدور محدد فى التنمية ، دون ازدواج ، او تضارب .

- البعد عن التورط فى مشروعات خيالية ، والالتزام بالواقع والامكانيات المتاحة حتى تكون البرامج قابلة للتنفيذ .

- القضاء على السلبية فى الهيئات الادارية ، للتنظيمات التعاونية وذلك بالتدريب النظرى والميدانى وعدم السماح بالتسلط عليها من اى جهة .

- الابتعاد عن تحقيق الاغراض الشخصية ، والالتزام بمبدأ الحياد السياسى والدينى .

- توفير مصادر التمويل عن طريق القروض من مصادر الاقراض المختلفة ، والاعتماد بقدر الامكان على التمويل الذاتى .

" التوصيـــات "

ان التنظيمات الشعبية بكافة صورها تساهم ايجابيا فى رفع مستوى المجتمـــع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعمرانيا وتعاونها من خلال احكام تنظيمها وادائها لدورها الرسـوم فى التنمية بما توفره من مناخ ديموقراطى ومحاربة الاستغلال بكافة صورة وتحقيق العدالـة فى توزيع ميزانية الدولة وموارد ها • وضمانا لتحقيق ذلك نرى ما يلى :ـ

١) يجب مراعاة الشمول والتكامل فى اعداد خطط وبرامج التنمية الريفية حتى لاتتقـدم ناحية على حساب أخـرى فالتقدم الاقتصادى والاجتماعى لا بد أن يسيرا جنبـــا الى جنـب •

٢) ان تتبنى القواعد الشعبية والتنظيمات التعاونية وضع خطط وبرامج التنمية الريفيـة فى تنسيق فيما بينها منعا لحدوث التضارب والازدواج واعطاء دور فعال للرقابـة الشعبية على تنفيذ الخطط والبرامج •

٣) اعداد الكوادر العاملة واتباع الاسلوب العلمى فى ادارة المشروعات وتنفيـذ خطـط وبرامج التنميـة الريفيـة •

٤) التعرف على احتياجات الدول الشقيقة من العمالة وتوعيتها وتوفير الاعداد اللازمـة منها واعدادها لصلاحية العمل فى البيئات الريفية الخارجية ومن المهم جدا اشراك التنظيمات الشعبية ونقابة المهن الزراعية عند بحث تنظيمات الهجرة الخارجية لتوفير ضمانات صلاحية العمل بالخارج •

ويمكن الاسترشاد فى هذا المجال بتجربة قرية الوحدة بالعراق الشقيق •

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

(المؤتمر الفنى الدورى الثالث)

الاتجاهات الرئيسية

فى محو الامية وأثرها على التنمية الريفية

(اعداد)

مهندس زراعى

منصور حسين

نائب وزير التعليم

بجمهورية مصر العربية

مهندس زراعى

محمود حسن طه

وكيل أول وزارة التربية والتعليم

بجمهورية مصر العربية

بغداد - مارس (آزار) ١٩٧٧

تقديـــــــــــم

يتميز عالمنا المعاصر بسمات وظواهر عدة ، لعل من أوضحها الانفجار السكانى ، والثورات العلمية والتكنولوجية والاعلامية ، وتطور المعرفة بشكل لم يسبق له مثيل .

وفى ظل الاستعمار وعوامل القهر والظلم الاجتماعى ، ظهرت على التعليم بصمة فى صـــورة تعليم للقلة أو الصفوة ، على حساب الشرائح العريضة من الشعب التى حرمت حقها فى التعليم ، بالاضافة الى نوعية من التعليم كانت تتجه الى خدمة أهداف المستعمر ، وقوى الظلم والطغيان .

ولقد شهد العالم فى القرن الحالى تغيرات هائلة ، لها فلسفاتها واتجاهاتها ، وكـان طبيعيا أن تؤكد هذه التغيرات العلاقة العضوية بين التعليم والمجتمع ، فأصبح التعلـــيم جزءا لايتجزأ من المجتمع ، يؤثر فيه ويتأثر به . وفى اطار هذا المفهوم أصبح التعليم يشتـق صفاته وخصائصه من المجتمع الذى يعيش فيه ، كما أصبح يتحرك وينمو بفعل القوى والعوامـل السائدة فى المجتمع .

وبديهى أن التعليم لا يكون خيرا حقيقيا ، مالم يقصد أهدافا يتطلع اليها المجتمـع ، ذلك لأن قيمته الحقيقية — بالاضافة الى نقل المعرفة وتأصيلها — تكمن فى تحقيق وظائفـه الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة والقوميـة والحضاريـة بالنسبـة للمجتمع الـذى يعايشـه .

وكثيرا ما تنصرف البلاد النامية الى زيادة معدلات تنمية التعليم ، بدرجة تفوق معـدلات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم يزيد عدد الخريجين المؤهلين على عدد الفرص المتاحـة للعمل . وهنا ينشأ موقف غير طبيعى ، يتمثل فى نقص فرص العمل المتاحة ، بينما يشكـو المجتمع فى نفس الوقت من ارتفاع نسبة الأمية ، وغالبا ما يحدث ذلك فى القطاع الريفى .

وهنا تشكل " الأمية " عقبة خطيرة فى مجال التنمية بعامة ، والتنمية الريفية بخاصـة ، لا سيما وأن القطاع الريفى (أو قطاع البدو) فى معظم البلدان العربية يمثل معظم السكـان ، ومن ثم معظم القطاع الأمى .

..... وسوف نتناول فى هذا البحث الاتجاهات الرئيسية
فى محو الأمية ، وأثرها على التنمية الريفيـــة .

أولا : تطور مفهوم الأميـــــة

ارتبطت حركة محو الأمية على مدى التاريخ بالحق السياسى وبالواجب الاجتماعى ، اما من حيث الحق السياسى فهو حق المواطن فى تعليم لا يسقطه قصور امكانات الدولة ماديا او بشريا ، فالامى فى الدولة هو مواطن تعوزه السيولة الاجتماعية التى تجعله يشارك فى بناء مجتمعه . واما من حيث الواجب الاجتماعى — أى واجب المواطن فى المشاركة الاجتماعية وفى الانتاج — فان أميته تحول دون أدائه لهذا الحق كاملا ، لفقدانه وسائل الاتصال الدائمة ، التى تشكل المهارة الفنية المنتجة ، والتفاعل الاجتماعى الخلاق ، ومن ثم فان التعليم واجب على كل مواطن ، لا يسقطه عنه تقدم السن .

ولقد بدأت الدعوة لمحو الأمية كحق سياسى ، وقد اتجهت هذه الدعوة فى البداية الى مجرد تعليم القراءة والكتابة ، دون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، واستمر هذا الاتجاه سائدا فى كثير من البلاد النامية حتى الآن . وقد اتسم العمل بظاهرتين أساسيتين ، هما الشمول الكمى ، بمعنى تعليم جميع الأميين على مختلف نوعياتهم وخبراتهم وأعمالهم — والقصور الكيفى ، بمعنى الاقتصار على تعليم الأميين القراءة والكتابة الى المستوى الذى يستطيعون به توظيفها فى الاتصال بالكلمة المكتوبة فى أبسط الصور ، أو بمعنى آخر معالجة جزء من رسالة المدرسة الابتدائية فى صورة متواضعة .

ثم تطورت هذه الدعوة فى أوائل الخمسينات لتصبح نشاطا تربويا ، فظهرت فكرة " التربية الاساسية " التى كانت تهدف — الى جانب تعليم القراءة والكتابة — الى اثارة الوعى — عن طريق ذلك التعليم — بمشكلات التنمية ، والى كشف علاقاتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، والى نشر فكرة الاعتماد على النفس والعمل الجماعى ، وتقبل الجديد من الآراء والافكار . وكان ذلك ايذانا بالدعوة الى العناية بالكيف فى نشاط محو الأميـــة .

وما لبث هذا الاتجاه أن اتسع ، فارتبط السعى الى محو الأمية فى أواخر الخمسينات بمنهج لتنمية المجتمعات المحلية ، وممارسة التغير الاجتماعى عن طريق العمل المشترك بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية ، وهكذا تم ربط العمل فى محو الأمية بالنشاط الاجتماعى ، وبالحق السياسى ، وبالنشاط الانتاجى ، فى حركة شاملة للتنمية .

وعندما نتناول محو الأمية ، فان الحديث يقتصر عادة على القراءة والكتابة ، ويأتى الحساب فى مرتبة متأخرة ، ولكن الوضع الطبيعى أن الحساب يعتبر المهارة الثالثة (والترتيب غير مقصود) فتعلم الحساب هو تعلم لغة الأرقام ، وهى لغة العصر التى وصلت فى أرفع استخداماتها الى دلالة على كلمات وجمل طويلة بأسلوب مختصر ، يتناسب مع السرعة المطلوبة لتبادل المعلومات فى هذا العصر .

واكتساب المهارة فى استعمال لغة الأرقام فى الحياة اليومية — بطلب تعليمى من الكبار — غالبا ما ينتقل من مرحلة التحديد الى مرحلة التطبيق العملى ، بما يتطلبه ذلك من وعى بالكم النوعى لمختلف أنواع الإنتاج والاستهلاك والادخار ، وما يتصل بذلك من معايير ومقاييس فى حالة الواقع وعبر الزمن . وتزداد أهمية اكتساب مهارة لغة الأرقام فى تعامل القروى مع برامج التنمية الريفية ، فالتنمية فى حد ذاتها تعتبر قياسا لواقع كمى للمجتمع وللفرد .

ولغة الأرقام لا تخطئ فهى ترد على الشك الهدام باليقين البناء ، ولقد دعا ديننا الحنيف الى استعمالها فى قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتب بالعدل ، ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله " (صدق الله العظيم) .

والقروى عادة يجيد العمليات الحسابية الأساسية ، لا سيما الجمع والطرح ، وذلك بأن يرتب البيانات فى ذهنه ترتيبا خاصا ييسر له استخلاص النتائج ، وحتما ستتسع اتصالاته بالأرقام خلال مراحل تنفيذه لمشروعات التنمية الريفية ، وستدخل الى ساحته معايير اخرى

كالزمن والمسافات والحجوم والسرعة ، وتحويلات اخرى كالنسبة المئوية والتبادل والكسور ، وكلها امور تتطلب التدريب عليها فى برامج محو الامية ، وفى الواقع الميدانى .

ثانيا : مواجهة الأمية فى مصر وآثارها ومشكلاتها

شغلت مشكلة محو الأمية اهتمام الدولة منذ أكثر من خمسين عاما ، حيث تشير الوثائق التعليمية عن الفترة بعد ثورة ١٩١٩ الى أن " وزارة المعارف العمومية " بدأت عملا فى مجال مكافحة الامية ، وكانت برامج محو الامية فى ذلك الوقت تعتمد على تعليم مبادىء القراءة والكتابةوالحساب والدين والصحة والاخلاق ، غير أن هذه البرامج كانت تتأثر بالرواج الاقتصادى للدولة ، فكانت تزداد بزيادته ، والعكس بالعكس .

ومع تصاعد درجة الاهتمام بمحو الأمية محليا وعالميا ، أنشئت وزارة للشئون الاجتماعية ، وهى التى استصدرت لاول مرة قانونا صريحا لمكافحة الامية ، هو القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز الايجابية والسلبية الخاصة بمحو الامية ، ثم صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بنقل مسئوليات مكافحة الامية الى " وزارة المعارف العمومية " ، التى سارعت بانشاء ادارة مركزية لمكافحة الامية فى المناطق التعليمية .

ويمكن القول أن أهم ما اتسمت به هذه الفترة (حتى عام ١٩٥٣/٥٢) أن النتائج كانت محدودة ، لعدم وجود الخطط العلمية المدروسة ، ولنقص الامكانات ، وعدم وجود النصوص الملزمة لتنفيذ القانون .

ومع بداية عام ١٩٥٣ افتتح المركز الدولى للتربية الاساسية بسرس الليان ، بالاتفاق مع منظمة اليونسكو ، وقد اهتم هذا المركز بتدريب المبعوثين من الدول العربية تدريبا يمكنهم من فهم مشكلة الامية واجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال ، وانتاج المواد

التعليمية للاميين الكبار . كما انشئ مركز التدريب والتنظيم بقليوب في ذات السنة ، بالاشتراك مع هيئة الصحة العالمية ، وقام بفتح فصول لمحو الأمية في منطقة قليوب ، وألغيت بعض كتب الكبار في القراءة والكتابة والحساب ، واستمرت الجهود البطيئة لمواجهة مشكلة الأمية ، وان كانت نسبة الأمية قد انخفضت من ٧٦٪ الى ٦٣٪ فيما بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ .

وكان من أهم ما تميزت به هذه الفترة ، دخول عدد كبير من الهيئات في مجال محو الامية ، مثل وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الحربية ، ووزارة الثقافة والارشاد القومي ، كما شاركت بعض الشركات والمؤسسات النقابية في مجالات محو الأمية .

ويمكن القول أن فاعلية البرامج ، ودور الحكومة والمؤسسات التنفيذية والشعبية ، كان دون المستوى المطلوب ، حيث أن عدد الدارسين في فصول محو الأمية لم يشكل الا نسبة محدودة من عدد الأميين ، فقد تبين من احدى الدراسات أن الفصول التي تفتح لم تكن تستوعب سوى ثمانية أميين من كل ألف أمي ، كما لم يكن ينجح منهم الا خمسة فقط . ويتضح من ذلك أن الجهود الرامية لمحو الأمية لم تعط نتائجها المرغوبة حتى نهاية الستينات .

ثم حدث تطور آخر في مجال محو الأمية من الناحية القانونية والاجرائية ، فصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية ، ونص على أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره . ولقد حدد هذا القانون مسئولية وزارة التربية والتعليم في التعاون مع الأجهزة الحكومية والتنظيمات السياسية والشعبية في التنفيذ ، كما أنه وضع لأول مرة تعريفا للأمية ، فالزم جميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة والاربعين ، وغير المقيدين في أية مدرسة ولم يصلوا في تعليمهم — عند العمل بهذا القانون — الى مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائي ، بضرورة محو الأمية ، واعتبر

هذا القانون كل فرد – في اطار هذا التحديد – ملزما بمحو أميته ، الا اذا كان مصابا بمرض أو عاهة ، كما وضع القانون مجموعة من الحوافز الايجابية والسلبية .

وتنفيذا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ أنشىء " المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية " وبدأ تشكيله وعقد أول اجتماع له في بداية عام ١٩٧٢ . ولقد بدأ المجلس في ممارسة احدى مهامه الأساسية ، وهي وضع خطة قومية لمحو الأمية ، وحدد للعاملين في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام نهاية ١٩٧٦ ، أما بالنسبة للقطاع الأهلي ، فقد وضع البرنامج الزمني لمحو الأمية حتى نهاية عام ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من وضع الخطة التفصيلية لمحو الأمية بالقطاعين الحكومي والأهلي ، وتقدير الاعتمادات اللازمة لها ، واحتياجاتها من المدرسين ، الا أنها هي الأخرى قد واجهتها مشكلات كثيرة حالت دون تحقيقها لأهدافها ، الأمر الذي يتضح من الزيادة المطلقة لعدد الأميين سنة بعد أخرى – ويرجع ذلك لعدد من الأسباب الرئيسية التي نلخصها فيما يلي :–

– عدم اقبال عدد كبير من الأميين وخاصة في القطاع الأهلي على فصول محو الأمية .
– عدم توفر الحافز الايجابي أو السلبي الذي يشجع الاقبال على هذه الفصول .
– نقص الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة .
– عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين في الصف الأول من التعليم الابتدائي .
– عدم وجود نظام فعال للحوافز التشجيعية للمدرسين وللمشرفين على برامج محو الأمية .

ثالثا : دور وسائل الاتصال الجماهيرية في مواجهة الأمية

ظهرت العناية في الوقت الحاضر بوسائل الاتصال الجماهيرية كالاذاعة والتليفزيون والصحافة ، ولقد بدأت هذه الوسائل عملها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، بحمل رسالة الدعوة والاعلام ، وحث المواطنين بصفة عامة على الافادة من برامج محو الأمية التي

تنظمها الأجهزة المختلفة ، ودعوتهم للاتصال بها ومتابعة الدراسة فى الأماكن المخصصة بالمدارس والجمعيات الأهلية وغيرها ، فكان عليها وسيلة وكثيرا ما أطلق عليه " الحملة الاعلامية " التى تسبق فتح فصول لمحو الأمية .

ثم تطور دور هذه الوسائل ، فانبرت الاذاعة مثلا لتقوم بدور المعلم " على الهواء " — وليس هنا مجال لنقد الموضوع ، ولكن الاذاعة لا تزال تنظم دروسا لمحو الأمية ، يستقبلها القروى وغيره من المواطنين ، فى وقت من النهار أو الليل .

ولقد بدأ التليفزيون تجربة فى محو الأمية فى الستينات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وتطورت الدروس والكتب لتناسب موضوعات الحياة اليومية واهتمامات المواطنين وتتزايد قيمة هذه الوسيلة يوما بعد يوم ، مع دخول الكهرباء الى الريف ، وان كانت تعترضها بعض المشكلات فى عدد من القرى .

اما بالنسبة للصحافة ، فدورها محدد بالاعلام والدعوة ، ولكن دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى التنمية الريفية يجب ان يمتد الى أبعد من مجرد محو الأمية ، حقيقة أن خريطة البرامج فى الاذاعة والتليفزيون تشمل عددا من البرامج التى تتناول قضايا التنمية الريفية ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ومن الطبيعى ان تبدو تحت عناوين مألوفة ، مثل الندوات أو الاحاديث أو التمثيليات أو المقابلات أو الزيارات الحقلية او الاخبار أو النشرات الموجهة ، الا اننا لا نعتقد ان هناك تقييما علميا لمدى استجابة القرويين لهذه البرامج ، حيث تسعى البحوث الاجتماعية الى التعرف على الموضوعات التى يقبل اهل الريف على سماعها ، مرتبة حسب أولوية رغباتهم فى ذلك ، ومن هنا فان البرامج الدينية تأتى فى أول القائمة ، اما البرامج الزراعية فتأتى فى مرتبة متأخرة بعد القصص والسمر والاغانى .

ويمكن القول ان القرويين – وهم مقبلون على ممارسة التنمية الريفية – لا يفيدون كثيرا من المعلومات التى تتضمنها هذه الاذاعات ، ولذلك يرى التربويون ان عمليات الافادة هذه تقتضى اثارة مسبقة بالمشكلة ، و نشاطا ذهنيا لاسترجاع الحلول المألوفة ، وخبرة للمستمع بها ، وسعيا لمعرفة الجديد فى موضوع المشكلة الانمائية ، ونزوعا لاختيار وسائل الاتصال الجماهيرية التى اعتادت أن تتناولها ، بحسب طريقة كل وسيلة فى العرض . وحتى لا يضل القروى بين مضامين الفقرة الاذاعية التى يصر المخرجون على أن تصدر فى قالب معين (مقدمة فى أغلب الأحيان ، ثم يتوالى عرض الافكار فى زمن محدد) فانه يجب تدريب منفذى البرامج على وسائل اكتساب المهارة اللازمة لاستيعاب البرنامج الارشادى ، الذى يمر فى مراحل الاستماع الجيد للبرنامج ، ثم استخلاص المعلومات واحدة فواحدة ، ثم ادراك العلاقة بين كل معلومة وأخرى ، ثم الحفاظ على تسلسلها ، ثم استيعاب الافكار والاداء والمعلومات ، ثم محاولة تذكرها بعد الانتهاء من البرنامج ثم السعى لنشرها على جماعات القرية .

ونظرا لان برامج تعليم الأميين لم تطرق بعد هذا الجانب من النشاط التربوى ، الذى يعتبر ضمن نطاق محو الأمية ، فان الأمر يتطلب اعداد برامج لوسائل الاتصال الجماهيرى عند تقديم ألوان الثقافة العامة ، مع اشراك العاملين فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار فى صياغة البرامج المتصلة بقضايا التنمية الريفية .

وعلى العموم فقد شغلت فكرة المزج بين مهارات الاتصال فى برامج محو الأمية والمهارات الفنية اللازمة للتنمية الريفية ، الحكومات والمنظمات الدولية ، وكان من نتائج ذلك أن أصبح محو الأمية نشاطا تربويا ، ومجالا للابتكار والتجريب على كل من المستوى المحلى والدولى .

رابعا : الاتجاهات الجديدة فى محو الأمية لخدمة التنمية الريفية

مع ازدياد أهمية وخطورة مشكلة الأمية فى كثير من دول العالم الثالث ، كثرت المحاولات التى استهدفت التوصل من خلال برامجها الى أقصى نتائج ايجابية ممكنة ، وهذه الاتجاهات الجديدة تواجه الأمية بالطرق الرئيسية التالية :

(١) محو الأمية الوظيفى :

ظهرت فى ميدان محو الأمية فكرة جديدة ، هى فكرة التعليم الوظيفى ، أو ما يسمى أحيانا بمحو الأمية الوظيفى . وهذه الفكرة تقوم على أساس الربط بين التعليم وبين التنمية ، بحيث تعمل على تزويد البلاد النامية بما تحتاج اليه من قوى عاملة مدربة ، كما تعمل على تحقيق التكامل بين مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، وهى تركز فى أسلوب عملها على انتقاء مشروعات التنمية — باعتبارها أحوج المواقع الى التعليم — والتركيز على محو أمية العاملين فيها ، وهى تستهدف كذلك رفع كفاءة الأميين فى العمل ، وتمكينهم من المشاركة الفعالة فى مناشط مجتمعاتهم وأسرهم ، وهى كطريقة للتعليم تجمع بين النظرية والعمل ، وبين التدريب والتدريس ، وتجعل من العلم والثقافة قوى دافعة نحو التطور والتغيير .

ولقد واجه تطبيق فكرة التعليم الوظيفى مسألة المزج بين المضمون الفنى وبين مهارات الاتصال ، ففى البرامج العادية لمحو الأمية يكون [illegible] المضمون يعرف الدارسون فى حدود خبراتهم ، وذلك على أساس توجيه جهد الدارسين فى فصول محو الأمية الى تعلم الرمز المكتوب ، بدلا من تشتيت أذهانهم بين تعلم الرمز وتعلم المعنى ، ومن هنا حدث الانفصال بين الشكل والمضمون ، وبين المحتوى الفنى ومهارات الاتصال .

وبرامج التعليم الوظيفى تبدأ بالدارس من حيث هو ، وتنتهى به الى حيث ينبغى أن يكون ، باعتباره خلية نشطة فى نسيج التنمية الريفية المترابط المحكم . فاذا كان المزارعون يواجهون مثلا مشكلة فى مقاومة الآفات ، فالتعليم الوظيفى يزودهم بالمعلومات الخاصة بهذه الآفات ، ويكسبهم المهارات اللازمة للتعرف عليها ومقاومتها — اما تعليم القراءة والكتابة فيأتى من خلال ما يقدم للدارسين من معلومات وما يكتسبونه من مهارات ، أو بمعنى آخر أن الفرق بين البرامج العادية لمحو الامية والبرامج الوظيفية ، هو ان الدارس فى البرامج الاولى يتعلم القراءة اولا ، ثم يستخدم القراءة فى اكتساب خبرات ومعلومات ، اما فى البرامج الثانية فانه يتعلم الخبرات والمعلومات ، وفى خلال ذلك ، ومن أجله ، يتعلم القراءة والكتابة .

ولقد جربت هذه الطريقة فى مجال التنمية الريفية ، فبرزت مشكلة المعلم الذى يجمع بين الجوانب المهنية والجوانب التعليمية ، وبخاصة فيما يتعلق بمهارات الاتصال ، فالمعلم المتاح فى ميدان محو الأمية اما مدرب مهنى يتقن الجوانب المهنية ، ولكنه يفتقر الى معرفة أساليب التعليم والتدريب على مهارات الاتصال وغيرها من النواحى التربوية — واما معلم ملم بالنواحى التعليمية ، ولكن تنقصه المعلومات واساليب التوجيه المهنى .

وتتركز المشكلة الرئيسية فى التعليم الوظيفى فى حاجة برامجه الى مواد ووسائل تعليمية كثيرة ومتنوعة ، فى الوقت الذى لا تقدم فيه هذا البرامج الا لعدد محدود من الدارسين ، فقضية التكلفة بالنسبة للتعليم الوظيفى تمثل مشكلة تحد من امكانية التوسع فى تطبيقه . والواقع ان محو الأمية الوظيفى أكثر فعالية وأقوى اثرا على التنمية الريفية . ولكن مشكلة التكلفة جعلت الهيئات الدولية والمحلية تعيد النظر فى الموضوع .

(٢) المنهج الانتقائى لمحو الأمية :

الانتقائية التى يعنيها هذا المنهج ذات شقين هما :

(أ) اختيار المواقع الانتاجية المتماثلة فى الطرق الانتاجية كصناعة النسيج ، او صناعة السكر ، أو مناطق الاصلاح الزراعى ، أو المجتمعات المستحدثة ، او التجمعات الزراعية ، أو الجمعيات التعاونية .

(ب) اختيار المفردات الشائعة فى العمل ، وتقديمها للعامل عددا من المرات ، حتى تصبح مألوفة لديه ، وتدخل فى عمله وهو ينطقها ، وقد يكون نطقه لها غير سليم او محرف ، وقد يعرف معناها مجردا دون وعى لعلاقتها بغيرها ، وهنا يدخل المنهج الانتقائى ليصوغ من تلك المفردات نسيجا للعمل اليومى للفرد ، على أسس حديثة ، بل ويتعداه الى دورة كاملة للعمل ، وأخيرا يخرج به الى الحياة فى البيئة والمجتمع ، فيصبح لما يتعلمه من القراءة والكتابة معنى حيويا ، يثبت مهارة الاتصال ، ويزيد من قدرته على الفهم والتعبير .

ولوزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية تجربتها فى المنهج الانتقائى ، بالتعاون مع الجهاز العربى لمحو الأمية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وقد قامت هذه التجربة بين عمال مصانع شركة الحوامدية لصناعة السكر ، كما تجرى الآن محاولات بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ووزارة الزراعة ، لوضع كتب وفق المنهج الانتقائى عن زراعة العنب .

وهناك تحفظ واحد على المنهج الانتقائى ، وهو ألا يقف عند الكتاب الأول الذى يحوى بطبيعة الحال واقع الحياة اليومية للفرد ، والذى يمثل — فى مضمونه الفنى — ترديدا لما يكون الفرد قد مل الاستماع اليه ، ولكن ينبغى توسيع دائرة المعرفة عند أول فرصة ، وبذلك يتصل الدارس بالمحيط الخارجى الذى يتسع تدريجيا ليشمل أحوال المجتمع بأسره ، فيجد فى ذلك متعة المعرفة الجديدة .

(٣) المنهج القطاعى لمحو الأمية :

ان التصور الصحيح للأمية هو أنها حالة من الجهل بالقراءة والكتابة فى اطارها الاجتماعى ، بمعنى أن الأمية تعتبر حالة اجتماعية أكثر منها حالة فردية ، لأن المجتمع نفسه ربما يكون هو الذى جعل من هذا أميا ، ومن ذاك متعلما . والتعليم فى المجتمعات الحديثة لم يعد — كما كان — مسئولية الأسرة ، بل أصبح من أهم مسئوليات الدولة ، ومن هنا فان الدولة تعتبر ضمن العناصر التى تشكل الأمية ، فاما أنها تقصر فى تقديم التعليم كحق للمواطن فى الوقت المناسب ، واما أنها تقدمه بشكل ناقص فيتسرب منه أو يرتد الى الأمية لظروف اجتماعية متصلة ببعض القيم السائدة . وعلى ذلك فان الأمية مسئولية من مسئوليات المجتمع فى المقام الأول ، وكل تصور يحاول أن يردها الى موقف فردى يؤدى الى تلك البلبلة التى نتعرض لها فى محاولات التصدى لمكافحة الأمية ... فالأمية فى الأساس هى نتاج مجتمعى .

ومع ذلك فقد نجد بعض المجتمعات المحلية التى تأصلت فيها الأمية من جهة ، وبعدت الشقة بينها وبين مشروعات التنمية من جهة أخرى ، قد أصبحت الأمية فيها حالة عادية بحيث لا تشكل أمرا غير مرغوب فيه ، حيث لا حاجة للفرد أن يعرف القراءة والكتابة ، ويعبر علماء علم النفس الاجتماعى عن هذه الحالة بقولهم أن التعليم لا يشكل حاجة ملموسة لافراد المجتمع . ومثل هذه المجتمعات تحتاج الى جهد بالغ لنشر برامج محو الأمية فيها .

واستنادا الى شمولية التنمية وعدم تجزئتها ، نذكر أن التنمية تعتبر أصلا تنمية اقتصادية اجتماعية ، ومن انتاج افراد المجتمع أنفسهم ، ومن خلال تنظيمات ومؤسسات متخصصة ، تعمل فى تكامل محكم ، وفى ظل تخطيط يسهم فيه المواطنون . واستنادا الى ذلك كان على برامج محو الأمية أن تتم فى اطار برامج التنمية الشاملة ، فلا تنشأ فى فراغ بين نواحى التنمية المختلفة أو منفصلة عنها .

ومن هنا كان على المهتمين بمحو الأمية أن يتعاونوا مع غيرهم من المهتمين بنواحى التنمية الأخرى ، كالزراعية والصحية والاقتصادية والثقافية ، فى القيام بعملية التنمية سواء أكانت ريفية أو حضرية ، على نحو يشمل القيام بمسح شامل للنواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقطاع جغرافى متسق من المجتمع ، مع تحديد الحاجات المختلفة ، ومنها الحاجات التعليمية ، ليس للمجتمع الحالى فحسب ، وانما لمجتمع المستقبل الذى تستهدفه التنمية ، ووضع مخطط شامل للنهوض بهذا المجتمع ، ينفذ على أعلى مستوى من التنسيق والتوافق والتكامل .

وعلى وجه العموم فان هناك أقاليم ثلاثة للمجتمعات : هى الريفى ، والحضرى ، والبدوى (أو الزراعى ، والصناعى ، والبدوى) وتجرى الآن ثلاث تجارب ينفذها الجهاز العربى لمحو الأمية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، احداها فى قطاع زراعى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والثانية فى قطاع صناعى بالجمهورية العربية السورية ، والثالثة فى قطاع للبدو بدول الامارات .

(٤) التعليم المستمر :

نحن نعيش الآن عصر تفجر المعرفة ، والثورة التكنولوجية التى امتدت الى كافة نواحى الحياة ، وعلينا أن نتابع الدراسة بصفة مستمرة ، لكى نلاحق ركب التطورات السريعة التى نعايشها . وكنتيجة للمستحدثات التكنولوجية ، فان الأمر أصبح يتطلب اعادة تدريب العمال على المستحدث من الطرق والوسائل ، فكلما زاد معدل التغير كلما زادت الحاجة الى التعليم والتدريب المستمر ، وعلى ذلك فان أى منهج من المناهج ، فى مرحلة من مراحل عمره ، يصبح غير ذى موضوع فى مراحل الحياة التالية ، وعلى الفرد أن يتردد على مناشط التعليم بين الحين والآخر لاكتساب الجديد من المهارات وأنماط السلوك التى يحتاجها فى مستقبل حياته . ويعرف هذا النوع من التعليم بالتعليم المستمر لمدى الحياة ، وهذا المفهوم الجديد للتعليم يسهم اسهاما كبيرا فى تحقيق أهداف التنمية الريفية ، فهو يربط بين التعليم والممارسة

ربطـــا حقيقيـــا ، ويمنـــع مـــن الارتداد الى الأمية ، ويفتح آفاقا أرحـــب للاستفادة من ألوان المعرفة المتجددة .

خامسا :الاعتبارات الرئيسية اللازمة لمواجهة مشكلة الأمية

ان درجة وسرعة مواجهة مشكلة محـو الأمية ، رهن بمجموعة من الاعتبارات الأساسية اللازمة لكى تتمكن الدول العربية من القضاء عليها فى أسرع وقت ممكن . وتتلخص أهم هـذه الاعتبارات فيما يلى :ـ

(١) النظر الى الأمية على أساس أنها قضية قومية ، تتصل بالنواحى الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية ، وتوجيه كل وسائل الاتصـــال الجماهيرية ، وتجنيد كافة الأجهزة السياسية والشعبية والتنفيذية لمواجهتهـا ، ووضع مجموعة من الضوابط التى تمكن من القضاء عليها فى اطار عمل شعبى وتنفيذى ملتزم ومسئول ، وفى مدى زمنى معين .

(٢) لما كانت قضية الأمية تمثل فى حقيقة الأمر انعكاسا للواقع الاقتصادى والاجتماعـى لجماهير الأميين ، فانه ـ والأمر كذلك ـ يجب العمل على اجراء التغيـيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تسهم فى تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى لهم ، بما يتضمنه ذلك من توفير الحافز والرغبة فى التعلـم ومحو الأمية .

(٣) وضع نظام فعال للثواب والعقاب فى برامج محو الأمية ، يتلاءم مع الظروف السكانية والزمنية للاميين من ناحية ، ومع ظروف القائمين بالتدريس من ناحية أخرى .

(٤) الأخذ بنظام التخطيط القومى الشامل ، الذى يعطى لمشكلة الأمية وضعا أساسيا ضمن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التى يجب أن تتصف بالواقعيـــة والشمول والاستمرارية والتكامل بين مختلف عناصر التنمية .

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المؤتمر الفنى الدورى الثالث

النشاط الاعلامى
وأثره فى التنمية الريفية

مهندس زراعى

دكتور طاهر حسن درة

وكيل وزارة الزراعة لشئون مكتب الوزير

بجمهورية مصر العربية

الاستاذ

محمود بسيونى

رئيس التحرير بصحف مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

بجمهورية مصر العربية

مهندس زراعى

امين محمد امين

المحرر بجريدة الاهرام

بجمهورية مصر العربية

بغداد - نيسان (آزار) ١٩٧٧

النشاط الاعلامي
وأثره في التنمية الريفية

مقدمة : ترجع أهمية الاعلام الى تأثيره السريع في دفع عملية التحضير وتهيئة الاذهان لتقبل الجديد ، وتعبئة الجماهير لاستقبال اساليب الحضارة العصرية واعدادها للقيام بدورها في التنمية الاجتماعية التي هي ضرورة للتنمية الاقتصادية التي تتمثل اساسا في تحديث وسائل وأساليب الانتاج بهدف تعظيم هذا الانتاج وبالتالي الحصول على أكبر عائد ممكن منه يمكن بالتالي ان يساهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية واعطاء دفعة اكبر للنشاط الاعلامي الذي يؤثر بدوره في تنشيط التنمية الانسانية والاجتماعية ... وهكذا تتفاعل هذه العمليات في خطوط دائرية تدفع كل منها الاخرى لصالح التقدم الشامل أو المتكامل للمجتمع ككل .

ومن أجل هذا الدور الايجابي الحيوي للاعلام اعتبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان الاعلام احد الحقوق الاساسية للانسان ، ووصف مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد عام ١٩٤٨ لبحث حرية الاعلام وصف لهذه الحرية بانها (احدى الحريات الأساسية) كما وصف الاعلام الحر الوافي بانه يحلم جميع الحريات التي تكرس لها الأمم المتحدة نفسها .

واذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد اكتشفت بعد ذلك (عام ١٩٦٢) ما أطلقها من ان ٧٠٪ من سكان العالم يعانون نقصا في امكانيات الاعلام التي لا غنى عنها وانهم بذلك محرومون من الممارسة الفعالة لحقهم في الاعلام ، فقد

أكدت بوضوح : أن لأجهزة الاعلام دورا هاما فى التعليم وفى التقدم الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام وان المستحدثات فى أساليب الاتصال الجماهيرى تقدم فرصا خاصة لتعجيل عملية التعليم ، وبناء على ذلك وجهت الدعوة الى الحكومات لأن تضمن خططها الاقتصادية الاعتمادات الكافية لتنمية اجهزة الاعلام الوطنية وتدعيم وسائل ونظم الاتصال بالجماهير حتى يمكن ان يوجد اعلام حر واف .

ويتيح الاعلام المعرفة للجميع ومن بينها القطاع الضخم من الجماهير ، مثل جماهير الفلاحين ، ان يعرفوا وان يناقشوا السياسات والاساليب التى سوف يتبعونها كما يتيح لهم نقل رغباتهم وآرائهم واحتياجاتهم الى المستويات القيادية لتصبح جزءا من القرارات التى تتخذ على المستوى الاعلى ، وبذلك تشترك القاعدة اشتراكا ايجابيا فى عملية اتخاذ القرارات وتمنح الفرصة الكاملة الفعالة فى تطوير مجتمع بلادهم ودفع عجلة التنمية الوطنية ، حتى يمكن لخطط التنمية الشاملة ان تجد تجاوبا ومشاركة فعلية من جماهير الفلاحين الذين اعدت من اجلهم .

ويتناول هذا البحث : نشاط الاعلام الريفى فى جمهورية مصر العربية والدور الاعلامى للصحف الزراعية فى مجال التنمية الريفية ، وما يجب مراعاته عند اعداد خطط الاعلام .

٪

أولا : نشاط الاعلام الريفى فى جمهورية مصر العربيـــة :

تطور الاعلام الريفى فى بلادنا خلال النصف قرن الاخير فى العشرين عاما الاخيرة ، وتنحصر اهم الاجهزة الاعلامية فى مصر فيما يلى :ـ

١ ـ الصحافة الزراعية : للصحافة الزراعية دورا كبيرا وفعال فى مجال الاعلام الريفـــى ، وما زالت تحمل العبء الاول فى نشر المعرفة بين المشتغلين بالزراعة ، وتعطى وزارة الزراعة المصرية الصحافة الزراعيـــة ، بوجه خاص ، والارشاد ، والاعلام ، بوجه عـــام الكثير من عنايتها ، لما لها من اهمية فى نشر الثقافة الزراعية ، فاخرجت منذ اكثر مـــن خمسين عاما ، المجلة الزراعية ، توضح كل ما يصل اليه [illegible] من تطور فى الزراعـــة ، وتبين اهم الارشادات والنصائح ، التى يجب اتباعها لزيادة الانتاج الزراعى ، ورفع مستوى معيشة ابناء المجتمع الريفى ، وقد استبدل بهذه المجلة الصحفية الزراعية ، وهى مجلـــة ذات مستوى اعلـــى ، يستفيد منها المهندسون الزراعيون والعاملون فى المجتمـــع الريفـــى . وتصدر الـوزارة ايضا نشرة الارشاد الزراعى الشهرية ، متضمنة كـــل ما يهم الفـلاح ، فى جميع نواحى التنمية الريفية ، وتعتبر همزة وصل بين الاجهزة الفنية بالقطاع الزراعـــى ، والقاعدة العريضة من جماهير الفلاحين بالريف ، وتصدر الادارة ـ العامة للارشاد الزراعى بجانب هذه النشرة نشرات ومجلات ودوريات فى المواسم الزراعيـة المختلفة لرفع مستوى انتاج حاصلاتنا الزراعية .

وتخرج الـــوزارة مجلة المستخلصات العلمية الزراعية ، وهى ترجمة لكل مـــا وصل اليه علماء الزراعة فى الخارج ، مـــن تقدم ونتائج فى مختلف نواحى التنمية الريفية .

وفى مصر توجد جهات وهيئات اخرى متخصصة ، تتولى اصدار صحف ومجلات موجهة الى اهل الريف من بينها :

* مجلة الزراعيين التى تصدرها نقابة المهن الزراعية .
* ومجلة الفلاحة التى تصدرها جمعية خريجى المعاهد الزراعية .
* والمجلة الزراعية التى تصدرها مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر .
* وجريدة تعاون الفلاحين التى تصدرها هذه المؤسسة ايضا .

* الى جانب المجلات التى تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ، ووزارة التربية والتعليم موجهة الى المجتمع الريفى بهدف تنمية ورفع مستوى معيشته .

٢) الاذاعة الريفية والتليفزيون : احتلت الاذاعة فى بلادنا مكانا هاما من الحياة الفكرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وامتزجت بحياة الناس اليومية فى الريف والحضر حتى اصبح مجرد تصور عالم خال من الراديو يعود بنا الى ازمنة بعيدة ، ويرسم لنا صورة باهتة لعالم قديم ، لا يمت الى عالمنا الحديث بصلة .

لقد بدأت الاذاعة الريفية تلعب دورها فى مجتمعنا الريفى منذ عام ١٩٤٩ — حتى تطلب الامر امداد اهل الريف بالبرامج التى تستهدف النهوض بمجتمعه ، وذلك المجتمع الذى له ظروفه ومشاكله وقضاياه وعاداته ، وكانت تقتصر فى ذلك الوقت على اذاعة الاحاديث الزراعية لكبار المسئولين فى وزارة الزراعة ، ولمدة ١٠ دقائق كل اسبوع .

وفى عام ١٩٥١ بدأت تتطور اجتماعيا وفنيا واصبحت تقدم فى نصف ساعة العديد من فروع الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى .. بالاضافة الى مشاكل الريف الاجتماعية ، وفى

عام ١٩٥٢ زادت فترة الارسال لهذه البرامج الى مرتين فى الاسبوع مدتهما ساعة ، وفى عام ٥٣ تنوعت فقراتها اكثر ، واصبحت تقدم الى كل فرد فى المجتمع الريفى ، ما يروقه ، من ارشادات وخدمات اجتماعية ، وثقافات وتعليمية ودينية وصحية .. واستمرت الزيادة فى فترات اذاعة البرامج ، وتطور مضمونها حتى عام ١٩٦٢ فاصبحت تقدم فى فترة مدتها نصف ساعة يوميا .. ثم زادت مدة الارسال حتى بلغت ساعة يوميا فى عام ١٩٦٦ ...

وبالاضافة الى فقرات اخرى اضافية ينتظر سماعها ابناء مجتمعنا الريفى .

أما الخدمة التليفزيونية الموجهة الى اهل الريف ، فقد بدأت منذ انشاء مجلس الاعلام الريفى ، حيث استطاع هذا المجلس ان يوفر عددا كبيرا من اجهزة التليفزيون داخل الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى منذ عام ١٩٦٦ ، وكان الارسال التليفزيونى الموجه الى اهل الريف رقما مرموقا ، من الاذاعة المرئية ، فاعدت البرامج ثلاث مرات اسبوعيا .. ثم خططت بجانب هذه البرامج الريفية برامج اخرى لمحو الامية لدى ابناء المجتمع الريفى منذ عام ٦٩ ، كان لها اثرها الكبير فى زيادة وعى ابناء هذا المجتمع نحو عملهم ومجتمعهم ووطنهم ، ورفع مستوى المعيشة للفلاح ، والعمل على زيادة دخله وتوعيته ، وخلق المواطن الصالح ، الذى يتمكن من القيام بدور ايجابى فى بناء المجتمع من خلال الخدمات الزراعية والتعاونية والقومية والصحية والثقافية والاجتماعية والدينية .

٣ ـ مجلس الاعلام الريفى :

كان من الضرورى وجود نظام خاص يضطلع بمسئولية تنظيم الاعلام بين ابناء المجتمع الريفى من اجل التنمية ، فصدر فى يونيو ١٩٦٢ ، قرار وزير الزراعة ، بتشكيل مجلس الاعلام الريفى ، وهو الاسم الذى اختير لهذا الجهاز ، وجعل اقرار مهمة هذا المجلس

٪

الاعلامية التي تخدم هذه السياسة ، والاشراف على تنفيذها بمعرفة كل وسائل الاعلام التي تشارك في التنفيذ ومتابعة النتائج التي تتحقق لتطوير البرامج اولا بأول على ضوء ما تكشف عنه هذه المتابعة .

ولكي لا يكون هذا المجلس بمعزل عن الجهات التي تخطط ، تلك التي تنفذ ، ولكي لا تتبدد جهوده في محاولات مستمرة للربط بينها ، او مداومة الاتصال بها .. فقد ضم قرار التشكيل ممثلين لكلا الجانبين ، وجعل رئاسة المجلس لوزير الزراعة ، ونص ان يدخل في عضويته وكلاء الوزارات للخدمات ، ورؤساء الهيئات الزراعية ، والتعاونية ، باعتبارهم اصحاب الرأي فيما ينبغي ان يوجه الى المجتمع الريفي ، من حقائق ، وافكار وآراء ، كما ضم المجلس رؤساء الهيئات الاعلامية ، باعتبارهم اصحاب الرأي ، في الكيفية التي تصل بها هذه الحقائق ، والاداء ، والافكار ، الى ابناء المجتمع الريفي ، وحرص القرار على ان يكون بين الاعضاء الممثل السياسي للفلاحين في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي .

ولقد استطاع المجلس خلال فترة عمله التي بدأت في يونيو ١٩٦٢ ، ان يضطلع بتنفيذ عدد من المشروعات وان يدرس عددا آخر منها ، كما قام بنشر اجهزة التليفزيون في الجمعيات التعاونية الزراعية والتي وصل عددها الى ١٥٠٠ جهاز ، ويسعى المجلس الى تغطية كل الجمعيات التعاونية الزراعية التي تزيد عن الـ ٤٠٠٠ جمعية ، في ذات الوقت الذي يتابع فيه المجلس البرامج الارشادية وتقييمها .

ولقد حرص المجلس على دعم الكتاب الارشادي الزراعي ، واصدر سلسلة اخترنا للفلاح الشهرية اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٦ ، وقد تم اصدار حوالي ٩٠ كتابا من يوليو ٦٦ حتى عام ١٩٧٥ .

٪

كما سيساهم مجلس الاعلام الريفى فى اعطاء المسرح اهمية باعتباره وسيلة تأثير جماهيرية ، وقد تم الاعلان عن مسابقة للتأليف المسرحى فى فبراير عام ١٩٦٩ ، ليشمل الجوانب المرتبطة بالانتاج الزراعى والتعاون ، وتنظيم الاسرة وتكلفة فرق مسرحية كانت تطوف بالمحافظات .

ثانيا : الدور الاعلامى للصحف الزراعية فى مجال التنمية الريفية :

بعد ان تعرفنا على التطور التاريخى لتطور اجهزة الاعلام فى مصر وما يجب ان يرتبط ببنائها وتخطيطها فانه يصبح من الضرورى القاء الضوء على اهم الجوانب الرئيسية التى يجب ان ترتبط بالدور الاعلامى للصحف الزراعية فى مجال التنمية الريفية والتى نرى ان تركز على الفلاح من الجوانب الرئيسية التالية :

١ ـ الموضوعات التى تخدم الفلاح كمنتج :

وهى الموضوعات التى تتصل بالفلاح كمنتج يمارس نشاطا اقتصاديا ، وتشمل السياسات الزراعية العامة على مستوى القطر وعلى مستوى الاقليم وتركيب المحصولى والدورة الزراعية ومشاكل البنيان الزراعى من حيث الملكية (كبيرة ـ متوسط ـ تزميلة) ونوعيتها (التجمع والتشتت والتبعثر) وشكل الملكية (ملكية فردية ـ تعاونية ـ محددة بقوانين اصلاح زراعى ـ عامة) واسلوب الاستغلال الزراعى على المستوى العام ايضا ومدى التقدم العلمى والفنى الحديث فى هذه الاساليب ويشمل هذا الجانب ايضا سياسات التوسع الرأسى والتوسع الافقى فى الزراعة عن طريق استصلاح مزيد من الأراضى الجديدة كما يشمل السياسة التسعيرية للمحاصيل الزراعية المختلفة .

* كل العمليات الزراعية المختلفة الخاصة بمختلف المحاصيل ومراحلها ومشاكلهـــا ابتداء من اعداد الارض وتجهيزها للزراعة وحتى تسويق المحاصيل المنتجة .

* العمليات الاخرى المساعدة لعمليات الانتاج الزراعي للمحاصيل مثل موضوع الميكنة الزراعية وتطبيق الاساليب الحديثة في الزراعة .

* العمليات الانتاجية الزراعية الاخرى مثل الانتاج الحيواني والدواجن .

* الصناعات التي تخدم الانتاج الزراعي والتصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية وتعبئة واعداد المنتجات الزراعية للتصدير .

وفي هذه المجالات لا تقتصر الكتابة الصحفية سواء كانت متابعة خبرية ، أو تحقيقات صحفية ، أو غيرها على العمليات الانتاجية ، التي تحدث في زمام القرية فقط ، والتي يقوم بها الفلاح بنفسه ، بل يجب ان تمتد لتشمل كل ما له علاقة بهذه العمليات الانتاجية ، فمثلا يجب ان تتطلع اخبار اجهزة التصنيع التي تقدم انتاجها كليه او معظمه لخدمة العمليات الزراعية ، مثل مصانع الجرارات ، والالات الزراعية ، وماكينات الري ، وكذلك الصناعات الكيماوية المتصلة بالزراعة ، مثل صناعات المبيدات والاسمدة ، وعموما كل الصناعات التي تقدم منتجاتها لخدمة الفلاح كمنتج ، حتى يعرف الفلاح كل ما يتصل بالالات والمعدات والاسمدة والمبيدات ، التي يستخدمها ، ومدى توافرها ، وكم تتكلف .

وفي خلال معالجة هذا النوع من الموضوعات صحفيا لا بد وان نضع في اعتبارها ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتم بمعزل عن التنمية الاجتماعية ، وان التنميـــة الاقتصادية تتطلب تطوير الزراعة ، وزيادة غلة الارض أساسا ، وتعبئة الموارد البشريـــة ،

٪

وتنسيق العمل ، وتطبيق العلم الحديث فى الزراعة ، ويتطلب ذلك تعليم الفلاحين وارشادهم ، واقناعهم بجدوى ذلك كله ، حتى يؤمنوا بجدوى الاساليب الحديثة فى الزراعة وضرورة استخدام البذور المنتقاه والاسمدة الجيدة والالات وغيرها من الاساليب العصرية .. فليس المهم هو مجرد توفر الالات والاسمدة والبذور والمبيدات ، انما المهم هو استخدام هذه الوسائل الحديثة ، استخداما جيدا ، وتطوير عقلية الفلاحين ، لكى يتقبلوا هذه الوسائل الجديدة وهنا يدخل دور الصحفية الزراعية ، للمساهمة كاحد وسائل الاعلام الهامة ، فى عمليات التنوير ، والاقناع ، والتوعية ، واثارة الحماس ، ونقل المعلومات باسلوب بسيط وسهل ومقنع ، الى الفلاحين ، مع محاولة شرحها وتفسيرها وعرضها ، بافضل اسلوب يجعلها مقروءة ومقبولة ، وسهلة الفهم ، مع تتبع مدى تأثيرها على الفلاحين ، ومدى ما تنشر فى هذا المجال عليهم .. اذ ان من واجبات الصحافة الزراعية ان تقوم بدور اساسى ، فى تعريف الفلاحين ، بالمستحدثات التطبيقية ، فى المجالات العلمية الزراعية ، وتبصيرهم بدور العلم والتكنولوجيا ، فى خدمتهم ، ونشر هذا النوع من المعلومات الحديثة التى تعجل بالتنمية الاقتصادية فى الريف ، وايضا عليها ان تنقل الى المسئولين اتجاهات الفلاحين وارائهم حول خطط التنمية الزراعية ، حتى يمكن تعديل هذه الخطط بما يتفق مع احتياجات الفلاحين ، وآرائهم المعبر عنها بالتعبير

وبوجه عام فان الصحيفة الزراعية يمكن ان تقوم بدورها الاعلامى كاملا فى شرح المعلومات الاساسية الاقتصادية والعلمية وتبسيطها بشكل جذاب حتى تقتنع بها جماهير الفلاحين وتسير على هديها .

٢ ـ الموضوعات الخاصة بالفلاح كانسان ومواطن :

وهذا النوع من الموضوعات الصحفية ، الذى يتناول ما يمكن ان نطلق عليه الانسانية التنمية

أو الاجتماعية ، يمكن ان يتناول موضوعات الاسكان ، والصحة ، والمواصلات ، والتعليم ، والترفيه ومختلف الخدمات الاخرى والمرافق الضرورية ، مثل مياه الشرب ، والكهرباء ، وتصل الى كافة الانشطة الاجتماعية في القرية ، مثل نشاط الاندية الريفية ، وجمعيات تنمية المجتمع ، ودورا لحضانة ، ومشاغل البنات ، ومراكز التدريب ، والنشاط الاجتماعي للتعاونيات .

وهذه الموضوعات تحتاج الى متابعة خبرية ، وتناول موضوعي ، من نوع خاص ، لا يعتمد على الاطراء ، أو المديح ، او القول ، بانه ليس في الامكان ابدع مما كان ، اى تقديم صورة غير واقعية لان الفلاح لن يصدق ما ينشر في الصحيفة ، اذا كانت تكذبه عيناه في الواقع ، ويمكن ان تشكل هذه الموضوعات جزءا رئيسيا من رسالة الصحيفة الزراعية ، لانها يمكن ان تشكل مساهمة ايجابية في تنمية المجتمع الريفي وتطويره .

ومما لا شك فيه ، ان عزلة الريفي ، عن مراكز التحضر ، ونمط الحياة الاجتماعية ، وارتفاع نسبة الامية وكثرة السكان على مساحات كبيرة ، يمثل عقبة كبيرة يصعب معها ايصال الخدمات ومتابعتها ، هذا بالاضافة الى استحكام التقاليد ، والاعتقاد بالخرافات ، والتمسك بالقيم البالية ، وذلك يجعل الجهود المبذولة لحل المشاكل الانتاجية والاقتصادية بوجه عام ، ذات اثر محدود ، ما لم يتم التعرف على المشكلات الخاصة بالانسان ، كمواطن من جميع النواحي الاجتماعية ، والثقافية والصحية الاخرى ، ومناقشتها وتحديد خطورة استمرارها وحث الاجهزة المعنية بها على ضرورة العمل الجدي لحل هذه المشاكل ، على ان يصاحب ذلك تفهم واقتناع وتجاوب من جانب الفلاحين ، ولا شك ان وسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحف الزراعية والفلاحية ، يمكن ان تقوم بدور فعال في تيسير المعرفة وتحقيق الكثير من اهداف التنمية والتطوير .

٪

٣) موضوعات تتصل بمشاكل الفلاحين وقضايا الريف العامة الكبرى :

ان مشاكل الفلاحين التى تدخل تحت هذا الجانب ، كثيرة ، وعديدة ومتنوعة وتحتاج الى صوت قوى ، للتعبير الدائم عنها ، ا ولا بأول ، والاصرار على ايجاد الحلول الملائمة لها ، ويمكن ان نحدد بعض نوعيات المشاكل الهامة التى يعانى منها الفلاح ، فى مجتمع ، مثل مجتمعنا ، والتى تتطلب من الصحيفة الزراعية الوقوف بجانبه بكل قوة حتى تحل مشاكله ويحصل على حقوقه كاملة . مشاكل تتصل بضرائب الاراضى والاموال المقررة ، وما يعانيه الفلاح منها سواء احتساب فئاتها او فى سوء اسلوب تحصيلها ، او الاصرار على تحصيلها عن اراضى ، تدهورت انتاجيها ، او نقلت ملكيتها ، او نزعت ملكيتها للمرافق العامة ، او لتكرار تحصيلها ، وصعوبة استرداد ما دفع منها اكثر من المقرر ، ومشاكل تتصل بوزارة الزراعة واجهزتها كجهة رسمية ، مسئولة ، عن الاشراف على الانتاج الزراعى فى البلاد ، وهى مشاكل تتصل بتنفيذ سياسة الدولة فى زراعة محاصيل معينة ، بنسبا خا معينة او فى مناطق معينة ، وكذا [illegible] الخاصة بتعامل الفلاح مع الجمعية التعاونية ، والمشاكل المرتبطة بتعامل الفلاح مع الاجهزة المرتبطة بها ، سواء [illegible]

انفسهم ، لان الناس فى المجتمع ، هم الذين يتعين عليهم ان يحددوا مشكلاتهم بانفسهم ، وان يعرفوا ايهم فيها ، واقترا حاتهم لحلولها ،

ويمكن تقسيم قضايا الريف العامة فى جمهورية مصر العربية الى نوعين :

- نوع مرحلى يرتبط بظروف معينة ويمكن ان ينتهى بعلاجها ونوع ثانى طويل المدى نسبيا يحتاج الى سنوات عديدة حتى يجد حلولا جذرية متكاملة .

وكلا النوعين يحتاج من الصحيفة الزراعية الى وقفة قوية صامدة ، ومثابرة ، والى الاستمرار فى عرض القضايا بمختلف اوجهها ، ومختلف الحلول الدائمة والمرحلية ، التى تتوصل اليها بل وتحاول قدر امكانياتها ان تساهم فى الحلول ، ومن أمثلة النوع الاول من القضايا الريفية العامة :

- قضية عمال الزراعة وما يتصل بها من مشاكل الاجور المنخفضة وانعدام او ندرة الرعاية والخدمات المقدمة لهم ، ومشاكل البطالة الموسمية والبطالة المقنعة فى الريف .

ومن أهم أمثلة النوع الثانى من القضايا الريفية القومية التى يجب أن تجد اهتماما ومتابعة ، قضية محو الامية ، وقضية تنظيم الاسرة ، وقضية اعادة بناء القرية .

وقد اعتبر برنامج العمل الوطنى هذه القضايا الثلاث هى أهم قضايا الريف المصرى الكبرى وتناولها بخطط العلاج .

ثالثا : أهم ما يجب أن يراعى فى خطط الاعلام ما يلى :

لكى يقوم الاعلام بدوره كاملا فى خطة التنمية فانه يصبح من الضرورى مراعاة الخطة التالية :

١ - أن تكون الخطة الاعلامية جزء من الاطار العام لخطة التنمية القومية ، وتعد هذه الخطة عن طريق دراسة علمية لوسائل الاعلام المتوفرة فى المجتمع ، وحجم وأنواع الجمهور الذى تبلغه الوسيلة ، وانواع الخدمات التى تؤدى للجمهور ،

والقيود المفروضة على اجهزة الاعلام ، وامكانية مساهمة وسائل الاعلام ، ثم توضع خطة علمية لتوفير وسائل الاعلام فى المجتمع على الاقل على أساس الحدود الدنيا التى حددتها اليونسكو فى المجتمعات الريفية ، وهى توفير عشر نسخ من الصحف اليومية وخمسة أجهزة استقبال اذاعى (راديو) ، وجهازان لاستقبال الارسال التليفزيونى ، وذلك لكل مائة شخص ، وتقدر احتياجات المجتمعات الريفية من وسائل الاعلام طبقا للاولويات وفى حدود الموارد المالية ، والامكانيات المادية ..

ويتقرر فى هذه الخطة امكانية البدء بالاذاعة ، أو التليفزيون ، أو الصحف وبالطبع فان الاولوية ستعطى للاذاعة نظرا للارتفاع الشديد فى نسبة الامية فى المجتمعات الريفية ، مع مراعاة توفير اجهزة الاستقبال الاذاعى فى هذه المجتمعات باسعار مناسبة لدخول الافراد فى هذه المجتمعات . مع ضرورة مراجعة وتقويم مستمر لوسائل الاعلام للتأكد من وصول المعلومات ، واحداث التأثيرات المطلوبة وادخال التعديلات المناسبة عليها كما هو الحال عند تكوين موعد ارسال برامج محو الامية لا يتناسب مع عودة الزراع الى منازلهم ، بعد انتهاء اعمالهم حتى يتمكنوا من سماع البرنامج .

٢ ـ توفير التجهيزات والموارد ، حيث تعانى غالبية الدول النامية من قلة التجهيزات والادوات والاجهزة الحديثة المستخدمة فى وسائل الاعلام المختلفة بسبب ارتفاع اسعارها بدرجة كبيرة .

٣) ربط المجتمعات الريفية والصحراوية فى مصر ، بمختلف اجزاء الوطن ، وهذا لن يتم الا من خلال توفر وسائل الاعلام المحلية عن طريق انشاء اذاعة محلية لهذه المجتمعات فى السنوات الاولى من برامج التنمية ، ويتبعها انشاء عدد من الصحف المحلية الصغيرة ، وتقديم المساعدات العلمية والمادية والفنية لها ، مع توفير ادوات الطباعة ، حتى يمكن توزيع الصحف بأسعار منخفضة تتناسب مع دخول الزراع . وفى المراحل التالية للتنمية يتم انشاء قنوات خاصة فى التليفزيون للمناطق الريفية والصحراوية ، هذا بجانب اعداد الافلام السينمائية الخاصة بها .

وفى المرحلة الحالية يجب [illegible] الكاملة للمجتمعات الريفية والصحراوية وذلك بتخصيص مساحات من صحفها ، وفترات ارسالها لهذه المجتمعات ومشاكلها ، وما يتم فيها من برامج تنمية ، والصحف اليومية تخصص صفحة اسبوعية ، على الاقل للمناطق الريفية كصفحة الوجه الآخر بجريدة الاهرام القاهرية او تخصيص طبعة للوجه القبلى ، واخرى للبحرى تركز على مشاكل المجتمعات الريفية ، مع اعداد برامج خاصة بالمناطق الريفية والصحراوية تتميز برامجها من المجتمعات الريفية وليس من خارجها ، وذلك فى كل من الارسال الاذاعى والتليفزيونى .

" توصيـــات "

١) ان العمل من اجل التنمية الريفية فى مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة لا يحقق اهدافه الا اذا واكبه نشاط اعلامى منظم ومؤثر وفعال ومتدفق باسلـــوب علمى ٠

٢) اذا كان هناك رغبة فى احداث تنمية ريفية حقيقية فاننا نؤكد على الدور الذى يمكـن أن تقوم به الدولة من حيث تخصيص الاعتمادات الكافية لدعم وسائل الاعلام الموجهـة الى الريف يساعد فى التعجيل بتنفيذ برامج التنميـة بنجاح ٠

٣) يجب أن يوضع فى الاعتبار عند وضع خطة اعلامية توفر عشر نسخ من الصحف اليوميـة وخمسة اجهزة استقبال اذاعى وجهاز ان لاستقبال الارسال التليفزيونى لكل مائـــة شخص مع مراعاة التنفيذ طبقا لاحتياجات التنمية وامكانيات المجتمـع ٠

٤) ان الدور الاعلامى للصحف الزراعية والفلاحية فى مجال التنمية الريفية دور اساســى وهام فيقع على عاتقها شرح المعلومات الاساسية والاقتصادية والعلمية وتبسيطهـــا بشكل جذاب حتى يقتنع بها الفلاحون ، ويستفيد منها ، كما يقع على عاتقهـــا تهيئة الاذهان ، وتعبئة جماهير الفلاحين للمساهمة فى تطوير الزراعة باستخـدام الاساليب العصرية فى جميع العمليات الزراعية ٠

٥) فى مجال نشاط الاعلام الريفى نؤكد على دور المحرر الزراعى الناجح الذى يسمـــع المشاكل من الفلاحين انفسهم ويسمع رأيهم فيها واقتراحاتهم لحلولها لأن الفـــلاح وهو صاحب المشكلة لابد وأن يكون اكثر الناس وعيا بها ٠

٦) الاعداد المهنى ، وذلك بضرورة العمل المستمر ، على توفير الاشخاص المؤهلـــين ، ومن أبناء هذه المجتمعات لقيادة وسائل الاعلام بها من صحفيين ومخرجين ومذيعين ويتم اعدادهم وتدريبهم بالداخل والخارج ، لتحسين كفاءتهم عن طريق اعـــداد حلقات التدريب العلمى والمهنى ٠

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المؤتمر الفني الدوري الثالث

.....

القوى العاملة الفنية

وأثرها في التنمية الريفية

.....

مهندس زراعي

دكتور عبد الرزاق صدقي

وزير الزراعة السابق

ومدير عام مساعد منظمة الاغذية والزراعة

بجمهورية مصر العربية

.....

بغداد - مارس (آزار) ١٩٧٧

القوى العاملة الفنية
وأثرها فى التنمية الريفية

ان التنمية الريفية بالنسبة للبلاد العربية امر حتمى لا يمكن التقاضى عنه او الابطاء فيه .. فالريف عندنا اكثر القطاعات تخلفا فى وطن ناهض ضمن عالم يسير نحو التقدم بسرعة مذهلة لا تسمح للمتخلف بالبقاء حرا .. والريف يضم فى معظم البلاد اكبر تجمع سكانى وهو مسرح الزراعة التى ما زالت - بالرغم من التوسع الصناعى الحديث والذى ترحب به - تلعب الدور الحيوى الرئيسى للتنمية والتقدم .. انها تمنح العمالة للقسم الاكبر من القوى البشرية وتوفر الحاجيات الحيوية للناس ومعظم المادة الخام للصناعة والنصيب الاكبر من عائد التصدير وتساهم بقسط وافر فى مقومات تقدم الدول - ورفاهية الشعوب .. حتى اننا لنجد البلاد البترولية غير الزراعية تعمل جاهدة على استغلال مواردها الزراعية المحدودة الى اقصى درجة ممكنة .

ولقد أدى ادراك الكثير من الدول العربية لهذه الحقائق ان وضعت لها سياسات تعمل بمقتضاها فى برامجها الزراعية تهدف بها للوصول الى اقصى انتاجية للارض كما ونوعا والارتفاع بمستوى التغذية والدخل الزراعى وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات من المنتجات الزراعية بقصد زيادة نصيب هذا القطاع فى ميزان المدفوعات ونمو الدخل القومى والتوصل عن هذا الطريق الى رفع مستوى معيشة الشعب .

ولكننا لا يمكن ان نتصور زراعة ناهضة دون ريف ودون ريفى ناهض تتوفر له مقومات حياة طيبة ليكون انتاجه بالتالى طيبا ومن هنا كانت أهمية التنمية الريفية بمفهومها الشامل ومن هذا المنطلق قام العديد من البلاد ببرامج ومشروعات للاصلاح الريفى شملت الى جانب الزراعة التعليم والصحة والاسكان والكيان الاجتماعى والاقتصادى والثقافى وغيرها مما يهدف الى خلق مجتمع سليم وحياة كريمة لمواطنين صالحين لدفع عجلة الانتاج والتقدم ورفع شأن الوطن .

ان بعض البلاد العربية قد حققت ارقاما قياسية فى انتاجية بعض الحاصلات الزراعية نتيجة اتباع اساليب علمية حديثة فيما يخص السلالة والتربة والتسميد والرى كما حققت نجاحا فى الاصلاح الريفى فى ميادين الحكم المحلى وتوفير مياه الشرب والمستشفيات والمدارس ومراكز الخدمة الاجتماعية والزراعية وغيرها وان من دواعى التفاؤل بالمستقبل ان العرب لا يعتقدون ان فى هذا الكفاية اذ ان حالات التقدم ليست شاملة ولا عامة وتطلعات الشعوب والحكومات عالية والامل فى الاصلاح كبير ويتحقق بالمواجهة والشجاعة لنواحى القصور و مداه حتى يكون البناء مكينا راسخا ويجب ان ندرك من البداية ان هذا العمل العظيم للتحويل لا تستطيعه دولة بمفردها ولا منطقة واحدة اقليمية كانت ام دولية بل ان الامر يحتاج الى تضافر القوى وتعاون الجميع .

اى بحث نقوم به لايجاد طريق العمل الناجح يقودنا حتما الى القوى البشرية الى " الانسان " صاحب المشكلة وصانع الحل .. والقوى البشرية بالنسبة للتنمية الريفية هى القوى العاملة الفنية فى كل درجاتها .. وهى قسمان :

(١) القسم التثقيفى اى المؤهلين فى المستويات المختلفة وذوى التخصصات المطلوبة

(٢) قسم عمال الريف بانواعهم العديدة من عمال الزراعة واصحاب المهن المرتبطة بها وبالريف وحياة الريف نساءا ورجالا وشبابا .

* ان تحقيق التنمية الريفية يتطلب ان يكون لدى البلاد العربية العدد الكافى من المؤهلين والمدربين على جميع المستويات من الفلاح فى الحقل الى رجل التخصصات فى مختبره على ان يكون كل هذا فى تنسيق تكاملى مع تعليم عام متقدم وبصفة خاصة مع برامج التنمية الزراعية والريفية .. ان النقص الشديد فى العلماء المتخصصين ومديرى المزارع والموجهين والمرشدين الزراعيين وبصفة خاصة العمال المهرة المدربين ، هو من

٪

اهم معوقات التقدم الزراعى الاصل .. اننا ننشد زراعة على اعلى مستوى لننتج من الحاصلات الزراعية كما ما يسد حاجة شعوب ناهضة تتزايد بسرعة كبيرة .. وكذلك انتاج للتصدير يتصدى للمنافسة فى السوق الدولية من حيث الكيف والسعر لتحصل البلاد على النقد الاجنبى اللازم لما تستورده من حاجيات ضرورية .

* ان التنمية الريفية التى ننشدها هى التى تستقطب كل ثرواتنا وتستخدم كل طاقاتنا استخداما كاملا متكاملا حتى تؤدى دورها الواجب فى نهضة البلاد ورفاهية الشعب. ان تحقيق هذا الهدف العظيم يتطلب جيشا يضم كل الكادرات والقيادات والمعدات والامدادات والخدمات بالقدر الكافى والصلاحية المناسبة لكل منها وان يكون تأهيل وتدريب الافراد وكفاءتها على اعلا مستوى مستطاع وان يساير التطور العلمى الحديث وان بدء كل ذلك طموحا شديدا فان هذا هو المطلوب وهو ما نرجوه لنهضتنا فى كل الميادين وبصفة خاصة فى التنمية الريفية التى عانت من الاهمال طويلا .

* ويمكن القول باختصار بان كل المشتغلين بالانتاج الزراعى على كل المستويات وفى كل الميادين المرتبطة به مطالبين بان يعملوا متعاونين على احداث نهضة كبرى تستخدم اساليب اكثر البلاد تقدما .. واننى واثق انهم قادرون على ذلك .

من هذا المنطلق الفكرى الواقعى الطموح نتناول قسمى القوى العاملة فى التنمية الريفية حيث يضم اولهما المؤهلين والمتخصصين ومن هنا لا بد ان نبدأ بالتعليم الزراعى ونقول بكل تقدير ان القائمين عليه فى البلاد العربية غير راضين رضاء كاملا عنه ولا عن النظم السائدة فيه ولا اسلوب الاداء ولا النتائج التى تنجم عنه بدليل العديد من لجان الدرس والفحص والتطوير والتعديل وغيرها التى يعقدونها بصورة دورية متتالية فى الحقبة الاخيرة من الزمن والتى كانت ولا شك تصدر تحسينات كثيرة ذات قيمة كبيرة وقد يكون من المفيد ان نطرح بعض النقاط التكميلية للمدارسة .

٪

* ان معظم الاعمال تتركز حول تطوير المناهج واساليب الاداء وتدريب المدرسين أى انها تدور حول " ماذا نعلم " وكيف نعلم " وهذه فروع تنبعث من اصول وهى وسائل لتحقيق اهداف ولذلك وجب ان يكون منطلقا هو " لماذا نعلم ؟ " فسيبرز فورا دور التعليم فى التنمية وضرورة الترابط بينهما وينبنى على ذلك " ماذا نعلم ؟ وكيف نعلم " ؟ فيرسم المنهج فى اطار الهدف وعليه فان التعليم من اجل التعليم فى البلاد النامية رفاهية فى غير اوانها ، ولقد بدأت فكرة ربط التعليم بالتنمية تأخذ طريقها الى قرارات الكثير من المؤتمرات ولجان الدراسة ولكن لينشر التطبيق بعد ويأخذ صورته العلمية بصفة عامة ، ان التعليم والتدريب يجب ان يكون طبقا لخطة هدفها الاستجابة لمتطلبات خطة التنمية من القوى البشرية من حيث الكم والنوع وان تكون من المرونة بحيث تساير تغير وتطور هذه المتطلبات ... فاذا ما اتخذت البلاد اتجاها نحو توسع كبير فى استصلاح الاراضى او انتاج الالبان او تربية الدواجن فان ذلك يجب ان يجد صداه السريع فى مخطط التعليم حتى يتوفر الجهاز البشرى المطلوب مسايرا خطوات التوسع المنشود .

* حتى يكون للتنمية جيشها العامل من الكادرات اللازمة والقيادات القادرة والعمال المهرة لا بد من ان يكون التعليم الزراعى والتدريب مهيأ لتخريج هذا الجيش بالكم والكيف المطلوبين ، ومعنى ذلك ان تتوفر فيه المستويات التعليمية والاقسام التخصصية والمراكز التدريبية اللازمة ، ولكننا نادرا ما نجد هذه الاجهزة متكاملة فى بلد من البلاد وحتى عندما تتواجد فهى عرضة لتغيير وتعديل غير متناسق فيختل التوازن ويبطل التكامل . ان الغالبية العظمى للبلاد النامية تبدأ بمدارس متوسطة او معاهد وعندما تصل الى مرحلة انشاء الجامعة بكلياتها فان المستويات الاولى تذوب فيها او تتقلص بشكل تنتفى معه الفائدة ويبدو من ذلك ان انشاء

هذه المستويات لم يكن كهدف فى ذاته ولكن كخطوات اولى مستطاعة حتى تتهيأ ظروف قيام التعلم الجامعى وهذه مسألة جديرة بالمناقشة والدرس •

* ولما كانت التنمية الريفية ليست زراعة فقط بل هى بيئة وبشر ومجتمع له كل مقوماته ومتطلباته المترابطة المتكاملة والتى تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض ••• وبذلك تكون الحاجة الى مؤهلين فى الزراعة والرى وفى التصنيع وفى الصحة والمجتمع وغيرها مما يجب ان تشملهم جميعا خطة التعليم من اجل التنمية الريفية بالقدر والمستوى اللازمين حتى يتم التكامل ويتحقق النجاح • ومن الواضح ان هذا لا يدخل كله ضمن التعليم الزراعى حتى بعد تطويره نحو التنمية الريفية فهناك تعليم من اجل التصنيع الريفى والصحة الريفية والمجتمع الريفى ••• الخ •• وهذا منطلق سليم لتطوير المناهج الدراسية وتهيئة المدرسين فى كل هذه الميادين • فيكون مخططنا منطقى بعد ان عرفنا لماذا نعلم يتضح لنا الطريق الى ماذا وكيف نعلم •

* ومن هذا المفهوم العريض للتنمية الريفية يتضح تعدد الاجهزة والادارات التى تتناول مكوناتها مثل الزراعة والرى والتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والصناعة والتجارة والتخطيط والحكم المحلى بحيث اذا لم يتم بينها تنسيقا وتكاملا تكون النتيجة فى كثير من الاحيان انفصال فكرى وتخطيطى وتنفيذى ولمثل هذا الوضع يجب ان يتم عادة عن طريق لجنة وزارية عليا يتبعها جهاز تنفيذى •

والقسم الثانى من القوى البشرية فى التنمية الريفية هم العاملون الآخرون سواء كانوا عمال الزراعة المباشرين او اصحاب الحرف المرتبطة بالزراعة كالبناء والنجار والحداد وصانع الفخار والقائمين بالصناعات اليدوية الصغيرة كصناع الحصير والكليم والنسيج والسلال

٪

وبعض الصناعات الغذائية وغيرها ، ان عددهم يقارب ثلاثة ارباع السكان وغالبيتهم بصفة عامة عمال غير مهرة يعملون ما يوجهون اليه دون الاتقان المنشود ، ولو ان منهم من اكتسبوا مهارات جيدة حصلوها بالطريق الشاق البطيء الطويل طريق المحاولة والخطأ .. كما تجمعت لديهم الخبرة من التلمذة والممارسة والتصويب بكل ما يتضمنه هذا من ضياع الوقت والمال . ونجد بصفة عامة ان هذا القطاع تتفشى فيه الامية والجهل وسوء التغذية والامراض المتوطنة ويقطنون بيوتا لا تتوفر في معظمها ابسط الشروط والصحية .

من أجل ذلك كان من اولى الاهداف الرئيسية للنهضات العربية اصلاح الريف فشهدنا في العهود الحديثة قوانين الاصلاح الزراعي وامداد القرى بالمياه النظيفة وانتشار المدارس والمستشفيات واخيرا الحكم المحلي ومشروع اعادة بناء القرية وغير ذلك من تنمية ريفية شاملة ومتكاملة تحتوي على العناصر التي ناقشناها فيما سبق الى جانب عنصر ذاتية في الاهمية الا وهو عمال الريف .

وجدير بالذكر اننا مهما اجتهدنا ومهما وفقنا في وضع خطة للتنمية الريفية بكل مكوناتها من زراعة وصناعة وصحة ومجتمع ومهما اجرينا من بحوث وجهزنا من كادرات المؤهلين والمتخصصين فان كل هذا يصب في النهاية في عمال الريف الذين عليهم تنفيذ الخطة واستخدام الاساليب الفنية المقترحة حيث ان دورهم يكاد يكون حاسما في هذا المضمار وكلمتهم تكاد تكون النهائية في تحقيق اهداف التنمية واحلام العلماء . فاذا اردنا ان نضمن النجاح وجب ان نعمل على ان يكون لدى هؤلاء العمال القدرة الواعية على تطبيق اساليب الانتاج الحديثة التي توصل اليها المخططون والباحثون .. واذا لم نفعل هذا فلا تغالي اذا قلنا ان ما نفعله من اجل الارتفاع بمستوى المؤهلين يزيد الامر سوءا لانه يزيد الفجوة بينهم وبين عمال التنفيذ في الحقل اذ علينا ان نرتفع

بمستوى هؤلاء حتى يتم الاتصال وينسجم الاداء فلا تقف نتائج الدراسات او البحوث على عتبة المعهد او العمل .

كانت هذه هي الخلفية الفكرية عندي التي اقترحت على اساسها برنامجا عربيا لرفع كفاءة عمال الريف ضمن مشروع تقدمت به لدعم البحث العلمي والتعليم والتدريب من اجل التنمية الريفية بناء على دعوة من منظمة اليونسكو لتتعاون فيه مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمات العربية المقابلة .

" يهدف البرنامج الى رفع الكفاءة الانتاجية لعمال الريف عن طريق تدريب عملي ميداني على اساليب الانتاج الحديثة والتي تحقق التنمية الريفية على اعلى مستوى مستطاع " .

ويقدم البرنامج على اساس اقامة مراكز في مناطق الريف المناسبة لتدريب العمال على المهارات المختلفة في مواسمها المتعاقبة وفي اعداد لا تخل بسير العمل وتتكرر هذه الدورات حتى تتناول اكبر عدد ممكن في سنوات البرنامج ، ويجب ان يكون التدريب في اساسه عمليا ، أشياء ترى بالعين وتلمس باليد وتدرك بالحس وان يكون تطبيقا حقليا وممارسة فعلية لنتائج البحوث المحققة والاساليب الحديثة المجربة ، ويتضمن التدريب محاصيل الحقل في مواسمها المختلفة وتربية الحيوان والدواجن وصناعة الالبان وغيرها من المهارات الاخرى كاستغلال خامات البيئة في تنمية الحرف النفعية والفنية .

ولما كان برنامج التدريب سيشمل النساء والرجال فيجب ان يشمل التدبير المنزلي ومبادئ التغذية والصحة ورعاية الطفولة مما يحقق تكوين مجتمع واع منتج سليم النفس والجسد يؤهله لاداء دوره في التنمية ورفاهية الشعب بنجاح اكبر .

٪

ويتطلب تنفيذ البرنامج توفير المقومات المادية والبشرية والمالية ٠٠ اما المقومات المادية فيمكن تدبيرها في حقول كليات الزراعة والمعاهد الزراعية والريفية وحقول الوحدات الزراعية بل وحقول المدارس الثانوية والابتدائية في الريف وتكون اقامة العمال في خيمة معسكرات مؤقتة على غرار معسكرات الجيش المشتغلة تعطيهم فرصة التدريب على الرياضة البدنية والاجتماعات الثقافية والترفيهية ، وكذلك توفر لمراكز التدريب الاجهزة والالات الحديثة ووسائل الايضاح السمعية والبصرية ٠

ان الاساس هنا هو العنصر البشري اى المجموعة الكبيرة من المدربين الذين يجب حسن اختيارهم من المؤهلين الذين يحبون الفلاح والريف ويرغبون في النهوض به وان يتم اعدادهم بكل دقة وعناية واهتمام ويقوم بهذا الاعداد نخبة من المتخصصين على اعلا مستوى يحصلون على توجيههم من اساتذة بارزين وفي هذه العمليات يمكن الاستعانة بالمركز الاقليمي العربي بسرس الليان وكذلك بالجامعات في البلدان العربية ٠

ان هذا البرنامج الحيوي الضخم يتطلب من البلاد العربية وضع مخطط اقليمي وينطلق منه مخططات وطنية وكذلك استقطاب الطاقات البشرية من المستويات المطلوبة والمتوفرة بينها وكذلك المال اللازم لمستلزمات التنفيذ وصرف مكافآت للمتدربين وبدلات للعمال الذين يفتقدون اجورهم في فترة تفرغهم للتدريب وسيكون في مقدور البلاد الحصول على معونات فنية ومالية من المنظمات الدولية والعربية ، وبرنامج الغذاء العالمي بل وبعض المساعدات الثنائية وان كنت اعتقد ان البلاد العربية فيما بينها تستطيع توفير كل مستلزمات هذا البرنامج وتحقيق نجاحه وهم لا شك مدركون الاثر الضخم السريع الذي يحدث عندما يتحول ملايين عمال الريف السرب غير المهرة الى عمال مهرة يستطيعون النهوض بالتنمية والارتفاع بمستوى المعيشة وتحقيق رفاهية الشعب ٠

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المؤتمر الفنى الدورى الثالـــث

دور المـــرأة
فى التنميـــة الريفيـــة

مهندسة زراعيـــة

نبيلة التونســـى

الاخصائية بالادارة العامة للتخطيط بوزارة الزراعـــة

بجمهورية مصـر العربيـــة

بغداد ـ مارس (آزار) ١٩٧٧

مقدمة : التنمية هي مجموعة من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توضع تبعا لمنهاج اجتماعي محدد ، وتهدف الى اشباع حاجات اوسع الجماهير عددا وفاعلية في اى مجتمع ، وتدخل القوى النسائية كقوى اصلية من هذه الجماهير ، ونحن في المجتمع العربي في اشد الحاجة الى ان نعمل جميعا من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويهدف هذا البحث الى التعرف على دور المرأة في التنمية الريفية ودراسة وضع ومشاكل المرأة في الريف العربي ، ودور المنظمات المعنية بتدعيم مكانتها ووضع تصور للبرامج والاجراءات اللازمة لكى تقوم بدورها بفاعلية في مجال التنمية الريفية المتكاملة .

التطور التاريخي لدور المرأة في التنمية الريفية :

عملت المرأة في الزراعة منذ فجر التاريخ ، حيث كانت تقوم بجمع الغذاء في البدور — وكان للرجل مجال الصيد . وقد ارتبطت المرأة بالارض وعملت في الزراعة ، الى ان اخترع الانسان المحراث الخشبي ، ومع ظهور الملكية ، وبداية تقسيم العمل عزلت المرأة عن العمل الزراعي الاساسي واعطيت الاعمال المساعدة له ، فاحاطت في صمت بكل معارك شئون الحياة اليومية في الغيط والبيت ، وتوارثت عن جدتها وعن امها عادات وتقاليد نافعة ، ومهيئات النجاح لاسرتها الريفية ، التي تعتبر الركيزة التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي في بلادنا وفي البلاد المشابهة لنا في الظروف الحضارية وتوارثت ثقافات حرفية تتعلق بالمسميات الحديثة في فروع العلوم الزراعية ، بطريقة تعليمية بغير المفهوم المعاصر ، لكنها اجادت عمليات التوارث، فالمرأة الريفية تجيد الصناعات الزراعية وتحس بخطورة التكنولوجيا ، فهي تدرك بالوراثة خصائص المنفحة والانزيمات ، وتفرق بين الميكروب النافع ، والمكروب الضار وتفسر ذلك بتصرفاتها مع اللبن ومع منتجاته من الضرع الى المستهلك ومع الخمائر ومع الاشعة الشمسية .

والمرأة الريفية تعرف الاقتصاد ، وتتصرف على اساسه ، وان كانت لم تدرسه بالمدارس والجامعات ، والا بماذا تفسر نجاحها فى بيع وشراء مستلزمات بيتها وغيطها ، وبمـــــاذا تفسر تحقيقها للربح وتنميتها لعناصر بسيطة بين يديها من عناصر الاستثمار مضاعفة لقدرا ت الاسرة الريفية .

مشاكل المرأة الريفيـــــة :

وبالرغم من اهمية الدور الذى تضطلع به المرأة فى الريف ، فانها لا زالت تعانـــى من ثقل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن اوضاع تضطهدها فى الريف العربى ، ولـــــو اردنا ان نجرى موازنة بين الكم العددى فى التنمية ، نراها ، تشكل قوة كبيرة فى العمـــــل فى الخطة الاقتصادية ، ولكنها تمثل عبء فى الخطة الاجتماعية ، نتيجة لتخلف الريف العربى وزيادة نسبة الامية ، وعلى ذلك فان زيادة مشاركة المرأة فى التنمية ، تفرض تحررها من الاميـة ، التى ترتفع نسبتها فى الدول العربيـة ، كما تفرض تحررها من العادات والتقاليد التى تعو ق مشاركتها الكاملة فى التنمية ، وتتشابه المشاكل التى تواجه المرأة والاســـرة فى الـــدو ل العربيـــة ، وتأتى فى مقدمة هذه المشاكل مشكلة تفشى الامية بين الاناث ، اذ انه رغـــم تفشى الامية بين الرجال والنساء فى الوطن العربى ، فان نسبة الامية فى الاناث العربيـــات ترتفع ، عن نسبتها وسط الذكور ويوضح الجدول التالى نسبة الامية فى كل من الذكـــــو ر والانـــاث .

وضع الامية فى الاقطار العربية حتى عام ١٩٧٠(١)

القطر	نسبة الامية من الذكور	نسبة الامية من الاناث
سوريا	٢٥٪	٥١٪
تونس	٥٤٪	٨٢٪
الجزائر	٦٣٪	٨٦٪
السودان	٧٠٪	٩١٪
مصر	٥٠٪	٧٦٪
الكويت	٤٢٪	٧٥٪
اليمن الشعبية	٢١٪	٢٧٪
ابو ظبى	٦٤٪	٥٤٪
البحرين	٤٥٪	٦٣٪

وتتشابه الدول العربية فيما يتعلق بالمشاكل التى تواجه المرأة والسكان ، والتى تؤثر على دور المرأة فى مجال التنمية الريفية وتحول دون تحقيق الاهداف المنشودة ، فنجد فى مصر الاساليب التقليدية فى الحياة والزراعة ، التى يعمل بها منذ آلاف السنين ، — والاعتماد على الرجال فى العمل الزراعى وعدم استخدام الميكنة على نطاق واسع ووجود بعض الامراض المتوطنة كالبلهارسيا ، وارتفاع نسبة الامية وعدم توفر المساكن الصحية ، بينما نجد فى العراق ضعف مكانة المرأة ، وانتشار الامية ، وعدم توفر الخدمات فى كثير من المناطق الريفية وقلة المياه النقية ووجود الطرق غير الممهدة .

(١) المصدر — الوثيقة الاولى للمؤتمر الاقليمى الثانى ، لتقويم نشاط محو الامية فى الدول العربية فى الفترة ما بين ٦٦ — ١٩٧١ .

وفى الاردن نجد سوء التغذية وامراض الاطفال وعدم كفاية برامج التدريب المهنى على الصناعات الريفية واليدوية ٠

وفى ليبيا نجد انتشار الامية والعادات والتقاليد الصارمة ٠

وفى عمان نجد الزواج المبكر ومقاومة تعليم البنات ٠

وفى سوريا نجد انتشار الامية وعدم وجود القوانين التى تكفل تحسين وضع المرأة وقلة الخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية ٠

وفى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فان وسائل المواصلات والاعلام لا تصل الى المناطق الريفية ٠

وضع المرأة فى الريف :

ان وضع المرأة الريفية فى الدول النامية يتماثل تقريبا فى كثير من النواحى ومنها الانعزال الاجتماعى ، الافتقار الى التعليم ـ سوء التغذية وسوء الاحوال الصحية والانقياد والتمسك بالتقاليد والعادات القديمة البالية ، وتعمل المرأة الريفية فى البيت والحقل ، وتشكل المرأة نسبة عالية فى قوة العمل ، ففى مصر يشتغل ٩ر٤٦٪ من النساء فى الزراعة ، وفى السودان يشتغل ٧٨٪ منهن فى الزراعة والغابات واعمال الصيد، وفى العراق تمثل النساء ٥ر٤٥ ٪ من القوة العملى الزراعى ، ولا زالت المرأة تستخدم الادوات البدائية ، وتتحمل واجبات كثيرة ومسئوليات عديدة بينما لا تجد العون او التقدير ، أ و التعليم ، او الفرص اللازمة لتحسين اوضاعها ، فضلا عن انها لا تتقاضى اجرا عن الاعمال العديدة التى تقوم بها ، ولهذا فان زيادة مساهمة النساء فى الانتاج لا تأخذ الاهتمام الكافى ، الذى تستحقه ، عند وضع خطط التنمية ، وتكون النتيجة ، قلة برامج الارشاد والتدريب الموجهه ، الى المرأة فى الريف ، بالرغم من اهميتها ، لزيادة معلوماتها ،

ومهاراتها ، وتدريبها على اساليب الزراعة الحديثة ، واشتراكها فى الانظمة التعاونية ، وفى اعداد وتسويق المنتجات الغذائية والزراعيـــة .

وبالرغم من ارتفاع نسبة الامية بين النساء فى الريف اكبر من انتشارها بين الرجـال ، نجد ان معظم البرامج توجه لمحو امية الرجال ، ويترتب على ضعف برامج التعليم والتدريب الموجهة للنساء فى الريف ، ضآلة فرص العمل المتاحة لهن باجر ، وبالتالى اعتماد هـن على الرجال . مما يزيد من شعورهم بالنقص وبالمكانة المنخفضة .

ولعلاج ذلك الوضع فانه من المهم ليس فقط تغيير الظروف ، ولكن تغيير شعـور المرأة باهميتها فى المجتمع ، وثقتها بنفسها ، من خلال تطور المجتمع ، ومن خلال التعليم والبرامج الخاصة بالتنمية الريفية ، التى يجب وضعها لجميع اعضاء الاسرة الريفية . كمـا يجب ان تركز الجهود على تعديل القوانين واللوائح التى تعوق مشاركة النساء فى مجالات التنمية والتى توضح اهمها كما هو مبين بالجدول التالى :

القوانين التى تحكم وضع المرأة فى بعض الدول العربية

البلـد	القوانين التى تحكم المرأة
مصـر	قانون الاسرة ـ قانون العمل ـ قانون الاصلاح الزراعى ـ قانون الضرائب ـ التقاعد ـ الضمان الاجتماعى ـ التوظف ـ مشاركة العمل الوطنى (١٩٦٢) دستور ١٩٥٦ ـ ١٩٧١ قانون الانتخاب .
الاردن	قوانين العمـل
ليبيـا	قانون التعليم ـ قانون الاسرة ـ سن الزواج ـ الخدمة العامة .
سوريـا	الدستور ـ قانون الاسرة ـ قانون العمل ـ قانون التوظف ـ العلاقات الزراعية .
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	الدستور ـ قانون الاسرة ـ قانون الاصلاح الزراعى ـ محو الاميـة ـ قانون العمل ـ الخدمة العامة .

وتتمتع المرأة بحقوقها السياسية فى جميع البلاد فيما عدا البحرين وعمان ، الا انها لم تمارس هذه الحقوق حتى الآن ، الا فى حدود ضيقة وهذا يعنى ان القوانين تفقد قيمتها الا اذا اقتنعت النساء بممارسة حقوقهن .

الاعمال التى تمارسها المرأة الريفية فى الدول العربية :

تقوم النساء بالعديد من الاعمال الزراعية والغير زراعية فى الريف بالدول العربية ، وينقسم عمل المرأة الريفية الى شقين احدهما بدون اجر وتتمثل فى الاعمال المنزلية المختلفة كصناعة الخبز وتربية الحيوان والدواجن والحليب وصناعات الالبان المختلفة وصناعة التخليل وتجفيف الخضروات بالاضافة الى رعاية الاطفال . كما تمارس اعمال مساعدة للاسرة فى الحقل بدون اجر كتقاوة الحشائش ، وشتل النباتات والحصاد وجنى وقطف المحاصيل ومقاومة الافات ورعاية الحيوانات وتغذيتها فى الحقول .

اما الشق الآخر لنشاط المرأة فهو الاعمال التى تزاولها باجر ويتمثل فيما تمارسه فى بعض الصناعات الريفية والوظائف الصناعية فى المناطق المجاورة . ومن الملاحظ ان نسبة النساء الريفيات العاملات باجر لا تزيد عن ٢٢٪ فى احسن الظروف كما هو فى مصر بينما تنخفض هذه النسبة فى دول اخرى .

ففى العراق تتراوح بين ٥ ، ١٠ ٪ فى حين تصل فى الاردن الى ١٢٪ وترتفع فى سوريا الى نحو ١٩٪ .

٪

الجهود التى تبذل لزيادة مساهمة المرأة فى التنمية الريفية :

تمثل النساء حوالى نصف القوى البشرية فى الريف العربى ، وقد اوضحت الدراسة ، الظروف والاوضاع التى تقيد المرأة الريفية ، وتؤدى الى تخلفها النسبى ، فى المجالات الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وفيما يلى عرضا للجهود التى تبذل فى مختلف الدول العربية لتطوير دور المرأة الريفية :-

١ - مساهمة المنظمات النسائية فى خدمة التنمية الريفية :-

تقوم المنظمات النسائية بدورها فى خدمة التنمية الريفية ، فنجد مثلا فى البحرين الجمعيات الخيرية وجمعيات الهلال الاحمر ، فى حين انه فى مصر يعمل التنظيم النسائى على مختلف المستويات بالمحافظات والمراكز والقرى بالاضافة الى نادى سيدات القاهرة الذى يهتم بالتنمية الريفية ، وله تجربة رائدة فى قرية سنديون ، كما تعمل خريجات كلية رمسيس بقرية ام خنان ، فى خدمة اغراض التنمية الريفية .

وفى ايران تنشط المنظمات النسائية وفروعها ، فى المناطق الريفية ، وفى العراق بدأ اتحاد نساء العراق نشاطه فى المناطق الريفية اعتبارا من عام ١٩٧٤ ، وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وفى كل من الاردن وليبيا تعمل الجمعيات الخيرية ، وفى سوريا يعمل اتحاد نساء سوريا الى جانب جمعيات الاحرار وتعانى المنظمات النسائية من مشاكل كثيرة اهمها ، عدم توفر الامكانيات المادية والافراد المدربين ، وضعف الاشراف ، وعدم توفر وسائل الانتقال ، كما تحد التقاليد من رغبة النساء فى المشاركة .

وهناك جهود تبذل فى مختلف الدول العربية عن طريق الهيئات والادارات الحكومية ومنها على سبيل المثال :

- تقوم وزارات الخدمات والجمعيات الخيرية بالبحرين بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية فى الريف .

- أما فى مصر فتتركز الجهود الحكومية فى اقامة المدارس بالمناطق الريفية كما تقام مراكز رعاية الامومة والطفولة والمستشفيات ومراكز تخطيط الاسرة ، ومكاتب الصحة ، والوحدات الصحية الريفية ، والوحدات الاجتماعية ، ومراكز التأهيل المهنى ، وفصول محو الامية ودور الحضانة والنوادى الريفية والجمعيات التعاونية الزراعية وخدمات الارشاد الزراعى والخدمات والبرامج الاعلامية الموجهة الى اهالى الريف .

- وفى العراق توفر وزارة الزراعة وخدمات الارشاد الزراعى ، كما تتوفر الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وتقوم مؤسسة الخدمات الصحية الريفية بالخدمات الصحية والثقافية الصحية وحملات التصوير بالاشعة للكشف عن الامراض ، كما تقوم مؤسسة الاسكان الريفى باقامة القرى ، والخدمات اللازمة ، ومنها المدارس ، والمستشفيات ، ومراكز توعية المرأة ، والمراكز الاجتماعية ، وهناك كذلك الجمعيات الفلاحية ، والتعاونيات ، والمدارس وغيرها من الخدمات .

- وفى الاردن نجد العيادات الصحية ، والمراكز الاجتماعية وبرامج التوعية بالاذاعة والتليفزيون الموجه ، الى اهالى الريف ، بالاضافة الى جهود المنظمات الغير حكومية .

- وفى ليبيا فهناك جهود للتوعية الاجتماعية والتعليم ، والتدريب المهنى ، وحملات لدراسة المشاكل الريفية ، ووضع الحلول لها ، بالاضافة الى الجمعيات النسائية ، التى تقوم بمحو الامية ، وانشاء فصول لتعليم الخياطة والاقتصاد المنزلى .

- وفى عمان خدمات محدودة للامومة والطفولة •
- وفى سوريا يتم تنفيذ برامج للتنمية الريفية ، تشمل مجالات الصحة ، والزراعة والتوعية الاجتماعية ، والتعليم ، ومحو الامية ، وحملات ثقافية للتوعية والتدريب المهنى ، وبرامج اذاعية للاسرة الريفية •

البرامج والاجراءات اللازمة لدعم دور المرأة فى التنمية الريفية :

يضم القطاع الريفى ، الغالبية من سكان الوطن العربى ومع ذلك لا يحظى هذا القطاع ، الا بنصيب ضئيل من المشروعات والخدمات ، التى تمده بمعطيات الحضارة ، من شبكة المواصلات ، الماء نقى ، والكهرباء وغير ذلك ، الامر الذى ينعكس اثره على سكان الريف ، ومنهم المرأة الريفية ، ولذا يلزم توجيه نسبة عادلة من الاستثمارات الى الريف ، فى شكل مشروعات وخدمات •

ويلزم وضع خطط طويلة الاجل بمساعدة هيئة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية ، لتمويل البرامج الخاصة بالتنمية الريفية ودور المرأة فى هذا المجال ، وتشجيع المنظمات النسائية على الاشتراك فى تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية ، كما يلزم ايجاد جهاز مدرب على العمل الاجتماعى ، ووجود جهاز متفرغ ومتخصص فى التعليم والارشاد وزيادة عدد الرائدات الريفيات •

كما يقتضى الامر تنظيم برامج وحملات مكثفة لمحو الامية ، وزيادة عدد المراكز الصحية والاجتماعية ومراكز رعاية الطفولة والامومة • ومراكز الصناعات الريفية والتدريب المهنى ، لخلق فرص عمل جديدة والمساهمة فى مشروعات الدواجن ، وتربية الصيوان ، بالاضافة الى نشر مراكز تنمية المجتمع فى جميع المناطق الريفية لتقدم خدمات اجتماعية ، وصحية ، وزراعية

متكاملة ، وتزويدها بالمتخصصين فى هذه المجالات ، ويجدر الاشارة الى ضرورة تطوير البرامج الحالية ، والتوسع فيها ، مع زيادة المدارس الخاصة بالفتيات ، واعطاء عناية خاصة لخفض نسبة التهرب من التعليم بينهم .

ومن الجدير بالذكر ان برامج خاصة بتنمية دور المرأة لا تنفصل عن وضع المرأة فى القطاع الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يحكم حركتها ، وتطورها ، ومشاركتها الواعية ، الامر الذى يحتاج الى مجموعة من الاجراءات الضرورية التى توفر الظروف الموضوعية بحيث تستطيع من خلالها أن تكمل باقصى كفاءة ممكنة وتهدف هذه الاجراءات الى :

أولا : رفع المستوى الاقتصادى للريف :

(أ) من خلال التدريب فى المجالات الزراعية والحيوانية استغلال سليما يكفل شغل اوقات الفراغ وتنمية دخل الاسرة .

- نشر الصناعات الريفية التى تمكن من توفير فرص العمل فى المناطق الريفية .
- نشر الحرف اليدوية والصناعات المنزلية .
- التدريب على الطرق المختلفة لحفظ وتجهيز المنتجات الزراعية .

ب) تدريب التربيات على طرق التربية والتغذية للسلالات الممتازة من الدواجن والمواشى ووقايتها من الامراض عن طريق التحصين والاستفادة من الخدمات البيطرية والارشادية .

جـ) التدريب على وسائل انتاج اللبن الطازج وتصنيع منتجات الالبان وغيرها من الصناعات الغذائية .

د) التدريب على تربية دودة القز .

هـ) التدريب فى مجال المناحل لانتاج العسل .

و) توعية المرأة الريفية بالاعمال الزراعية الموسمية الجارية فى الحقل والتى تشارك بها فى العمل الزراعى مع الرجل وتصريف المنتجات الزراعية باسعار مجزية .

ثانيا : رفع المستوى الاجتماعى للريف :

- رعاية الطفولة والتوعية بطرق التربية السليمة للطفولة ووقايته من الامراض وتعليمه المفاهيم الريفية والعلمية والاخلاق القومية .
- رفع مستوى الغذاء الريفى من خلال البرامج العلمية للتغذية .
- النهوض بمستوى المسكن الريفى من خلال تعليم الادارة المنزلية وتنظيم ونظافة وتجميل المسكن .
- المحافظة على صحة الاسرة ببرامج تنظيم الاسرة .
- محاربة العادات البيئية التى قد يكون لها جذور موروثة فى المجتمع الريفى والقضاء عليها .
- توجيه المرأة الريفية للمشاركة فى العمل الاجتماعى بالقرية فى مجالات الخدمة العامة وتوعية دورها فى النشاط السياسى بالقرى وفى برامج محو الامية .

" التوصيات "

ان تخلف المرأة فى الريف العربى ناجم عن تخلف الريف ، ومعالجة وضع المرأة لا يمكن ان يتم بمعزل عن معالجة مشاكل الريف .

وهذا يتسنى بالتخطيط العلمى الواعى والتغيير الجذرى الثورى على طريق التكامل الاقتصادى العربى ، الذى يستوجب اعتماد اليد العاملة النسائية كقوة اساسية فى عمليات الانتاج والتطور وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتى .

وبالرغم من ان القطاع الريفى يضم الاغلبية من سكان الوطن العربى فان هذا القطاع لا يحظى الا بنصيب ضئيل من المشروعات والخدمات وهذا يتطلب اعادة توزيع الاستثمارات والدخل القومى بتوجيه نسبة عادلة منه الى الريف فى شكل مشروعات وخدمات للتنمية ، كانشاء التعاونيات الزراعية والقرى النموذجية وطرق المواصلات والتوسع فى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والمرافق العامة وادخال الاساليب التكنولوجيه الحديثة فى الحياة والانتاج .

التصدى لمشكلة الامية فى الريف العربى ، التى تعتبر من اهم المشاكل التى تواجه النساء فى الريف بوجه خاص بخطط علمية ثورية جماهيرية ، ومن الضرورى القضاء على الامية من منابعها والالتزام بتطبيق مبدأ الزامية التعليم ، والعمل على زيادة عدد مدارس البنات وتحسين نسبة التهرب من التعليم بينهم .

- اعتبار القوة العاملة النسائية ، كقوة اساسية فعالة فى خطط التنمية الريفية ، واتاحة الفرص العادلة للمرأة فى التدريب المهنى بما يتناسب مع حجم وجودها بالنسبة لسكان الوطن العربى لتسهم بدورها فى التنمية الريفية فى الوطن العربى .

- ومن الأهمية بمكان تدريبها على الصناعات الريفية واليدوية والمنزلية والزراعية والغذائية لرفع دخل الاسرة فى الريف ، وكذلك تدريبها على تربية وتغذية الدواجن والحيوانات ووقايتها من الامراض ، وعلى تربية دودة القز وانشاء المناحل لانتاج العسل ، فضلا عن تدريبها على الاعمال الموسمية الجارية فى الحقل وعلى تصريف المنتجات الزراعية باسعار مجزية .

- التوعية بتطوير المسكن الريفى وتعليم الاطفال المرتبى والاهتمام بالنظافة والوقاية والتغذية والصحة العامة .

- النظر الى قضية التنظيم السكانى فى الوطن العربى بما يتناسب وحاجات خطط التنمية ، لتشغيل اليد العاملة العربية ، وبما يضمن تنظيم الاسرة والحفاظ على صحة المرأة والنشىء فى الوطن العربى .

- تركيز الجهود على تعديل القوانين واللوائح التى تقوم مشاركة النساء فى خطط ومجالات التنمية الريفية .

- حشد الجهود بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية من اجل وضع وتنفيذ خطط طويلة الاجل للتنمية الريفية وتوفير التمويل اللازم لها وبصفة خاصة لزيادة مساهمة المرأة فى هذا المجال .

====

جامعة الدول العربيـــــة

المنظمة العربية للتربية والثقافـــــة والعلـــــــــوم

الجهاز العربـــــي لمحو الاميـــة وتعليم الكبـــــار

××××××××××××××××××××××××××××××××××××

المؤتمر الفني الدورى الثالث لاتحاد المهندسين

الزراعيـــــن العـــــرب

بغداد ١٤ــ ٢٠ مارس (آذار) ١٩٧٢

××××××××××××××××××××××××××××××××××××

دور العنصر البشرى واثره في التنمية الريفية الشاملة

و

دور الجهاز العربي لمحو الاميـة وتعليم الكبـــــار

في هـــــذا المجـال

التنمية اساسا عملية تغيير وتحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها الى مادة اقتصادية مسترشدة بالعلم وتطبيقاته التكنولوجية (١) .

فهى من حيث عملية تغيير ، يكون الواقع الاجتماعي مادتها فتدفعه في طريق التقدم والتجديد لمقومات الحياة فيه ابتداء من القيم والعلاقات والمهارات واساليب الانتاج .

وهى بهذا تعاني من طبيعة التغيير وما يستدعيه من هدم وبناء لكل منهما لتطلباته ودونهما عوائق ، فتعديل القيم واستبدال انماط سلوكية تفرضها علاقات جديدة بانماط سلوكية قديمة ليس مقبولا من المجتمع بيسر ، وتكوين مهارات جديدة بشروطها واختلاطها واخلاقياتها وممارساتها لا يحدث عن طريق : كن فيكون فتلك المهارات فوق متطلبات الموضوعية تتطلب ظروفا وظيفية اخرى في المجتمع تتبادل معها التأثير والتاثر والنمو والتكاثر . وتتم في مجرى الزمن ، كما حدثت تاريخيا في الدول المتقدمة . وان كانت فرصة الطفرة قائمة وفكرة صرف المراحل الحضارية واردة وهي عمليات تختصر الزمن ولا تلغيه .

وبهذا تكون الاولوية المطلقة في التنمية للعنصر البشرى ، فحتى يتمكن المجتمع من صناعة التنمية وليس شراء مظاهرها ، ولتحقيق تنمية عميقة وحقيقية ينبغي ان تبدأ بالانسان وتنتهي بالانسان .

وتنمية العنصر البشرى هي التعليم والتأهيل والتدريب . والتعليم الى جانب كونه حقا للمواطنين لا يلغيه تقادم عهد وواجب على الدولة لا يعفيها منه

---

(١) محى الدين صابر ، دراسات ، ص٩٢

ضيـــق مواردها ، هو في المقام الاول استثمار اقتصادى واجتماعـي من الطـــراز الاول ، وهو استثمار طويل المدى ، وليس من الحقيقة اعتبار التعليم خدمـــــة من الخدمات الاجتماعيـــة الفرديـــة •

ومقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوع التعليم ومستوى التعليـــــم الى جانب معايير مادية مختلفة تذكر في هذا المقام •

وحين يكون الحديث عن التعليم ، فانه ينبغي ان يكون قضيتان اساسيتـا ن من بين قضاياه الكثيرة موضوعا للدراسـة ، هما قضية حجم التعليم ونوعـه ومســـتواه من ناحية و وقضية تمويل للتعليم من ناحية اخرى •

اما من حيث حجم التعليم وكمه ، فان ذلك يعني استيعاب الاطفـــــال ، كل الاطفال الذين هم في سـن التعليم ، وفي البلاد العربيـــة فان صورة التعليـــم وفقا لاجاباتها عن استبيان مسكلات التعليم الابتدائي وانعكاساتها على مشكلة الاميـــة في البلاد العربية في العام ١٩٧٦ بلغت ٦٧ ٪ •

وان حجم الامية فيها يصل الى ٦٣٪ بمعنى ان الذين يقرأون ويكتبـــــون من الكبار لا يتجاوزون ٣٧٪ ونسبة من هم في الـريـف اكبـر من هم في المـــــدن ونسبة الاميات من النسـاء ممن هن فوق الخامسة عشرة داخل هذه النسبة ٨٢٪ بمعنـــى ان هناك ١٨٪ من النساء يعرفن القراءة والكتابة باللغة العربيـــة •

ونحن هنا نأخذ بالاعتبار ، بطبيعة الحال ، الفترة التي استقلت فيهـــا البلاد العربيـة ، وظروف بعضهـا الاقتصاديـة والمالية رقلة الفنيين الذيـــــــن تحتاج اليهـــم مهنـــة التعليم •

على ان هذه الصورة تكشف بوضوح ، مهما كانت الاسباب ، عن حجم المشكلة التعليمية التي هي اساس عملية التنمية ، وذلك دون الخوض في نوع التعليم ومستواه ولا في تنوعه ، وبخاصة التعليم الفني في مختلف مستوياته وشتى فروعه التي تتطلبها طبيعة الثروة العربية كالزراعة بنوعيها النباتي والحيواني وكالتعدين

ان ميدان التعليم ينبغي ان يشمل الى جانب النمط النظامي انشطة اخرى متنوعة من انواع التدريب المختلفة في التوجيه للعمل او في اثنائه وبخاصة مجال تعليم الكبار ، الذي يبدأ من الابجدة ومحو الامية الى التعليم الجامعي مارا بالتدريب المهني ، والتأهيل الفني ، ومرتبطا بالتوعية الثقافية للجماهير ودافعا ايجابيا في تجديد بناء المجتمع عن طريق التوعية القومية والارشاد الزراعي والتعاوني والصحي والنسائي وتنظيم المجتمع ورعاية الفنون الشعبية المختلفة وتطوير الصناعات التقليدية .

هذا الميدان التعليمي ، هو مجال تنمية العنصر البشري ، وهو الخطوة (١) الاولى في عملية التنمية الشاملة ، وهو الذي يكون البنى القاعدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا بالطبع لا يعني تأجيل عمليات التنمية حتى يتم اعداد القوى البشرية ، ولكن يعني ان تعطي التنمية البشرية داخل مشروعات التنمية الاهمية الموضوعية لها باعتبارها وسيلة وغاية ، فمن الخطأ الشائع تصور التنمية في صورة صناعات ومصانع نستورد آلاتها ومهندسيها واحيانا المواد الاولية التي تعمل بها ،

---

(١) محمد جمال برعي / فن التدريب الحديث في مجالات التنمية ـ القاهره ١٩٧٠ ، ص ٥١ .

وصحيح ان هذا الامر صورة من صور التنمية ، ولكن ينبغي ان تقوم على اساس صالح من الدراسة وتقدير اوزان الاولويات البعيدة المدى والمتوسطة والقصيرة

وفي مجال التعليم ، فان العقبة الكبرى ، هي عملية تمويل هذا التعليم الذى يعتبر من جانب حقا وواجبا سياسيا ومن جانب اخر استثمار طويل الاجل ، بحث لا يمكن الانتفاع المباشر من معطياته ، بل ان ذلك قد يستمر ربع قرن، زهذا التمويل ترتفع تكاليفه عاما بعد عام للارتفاع المتصاعد في الاسعار العالمية ، وخاصة في مواد البناء ، ووسائل المواصلات ... الخ وفي اثمان الاجهزة التعليمية كالورق والادوات المعيشة الاخرى .

ولعله لشيء واقعي ان الموازنات العامة لبعض الدول العربية لا يمكن ان تنهض بتمويل تعليم وطني شامل وجيد ومتنوع مهما بلغت ومهما خصصت ، وعون المنظمات الدولية والعربية ، وهي تواجه متطلبات متزايدة على المستويين العربي والعالمي لا يمكن الا ان يكون بالضرورة ، عونا محدودا .

ومن هنا ، فليس هناك الا احدى طريقتين ، او هما معا ، لمواجهة متطلبات التنمية البشرية .

الطريقة الاولى : هي اسلوب الخروج عن الانماط التقليدية في التمويل الرسمي وذلك بفتح قناة شعبية ، عن طريق العون الذاتي ، يحيث يسهم المواطنون والطلاب في بناء المدارس وانشاء المؤسسات التعليمية المختلفة بالجهد المادى وبالعمل المباشر وقد طبقت دول عديدة كثيرة هذا الاسلوب كالسودان وتونس والجزائر والصومال وجمهورية مصر العربية ، على اختلاف بينها درجة ونوعا في هذا

النشاط ، وقد ادى هذا المنهج خدمات اجتماعية كبيرة تتجاوز نطاق نشـــــــر التعليم ، فكانتله اثار سياسية واقتصادية ايجابية لانه اسلوب من اساليـــــــب الالتزام الوطني ، وترسيخ لمعنى المواطنة عمليا ، الى جانب المبادرات الشعبيـة الخلاقـة تؤثر ليس في البناء المادى وحسب ، ولكنها ايضا في البناء التربوى نفســه وذلك باشاعة الديمقراطية في مناهج التعليم وبتيسره للجنسين ، وبخاصة والمـــراة العربية تحتاج الى جهد مضاعف لتوسيع فرص التعليم على اختلاف انواعه امامها .

اما الطريقة الثانية ، وهي ليست بديلة عن الطريقة الاولى ، كما ان الطريقـة الاولى ليست بديلة الاسلوب الرسمي التقليدى ، وتلك هي الصون القومي ، وذلـــــك عن طريق انشاء نظام استثمار في التعليم عن طريق الجامعة العربية ومنظماتهـــــا المتخصصة التي تستطيع ان تقوم بدور نافع في هذا المجال .

ولتنمية العنصر البشرى ، ولا سيما في الريف ، قواعد تقوم في اساسها علـــى تصور منهج **تنمية المجتمع كعملية تغيير حضارى** مقصودة ومخططة ، مقـــــــــدرة التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا ، وتأخذ بعين الاعتبار الحقائـــــــق التي توصلـــت اليها مناهج العلوم الاجتماعية في ديناميكية الحضارة والجماعات التي منها (١)

١) اشتراك اعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل في وضع وتنفيذ البرامج الراميـــة الى النهوض بهم ، وذلك عن طريق اثارة الوعي بمستوى افضل من الحيـــــاة يتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق اقناعهم بالحاجات الجديـــــــده وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انمـــــاط جديدة من العادات الاقتصادية في الادخار والاستهلاك .

---

(١) محي الدين صابر : الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية ، ص ٢٠٣ .

فالمشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية ولا سيما الريفية ، هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها ، فجمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة صلبة امام التجديدات والتغيرات المفروضة التي تتناول في كثير من الاحيان قيمهم وتقاليدهم •

وعن طريق اشراك اعضاء المجتمع المحلي في عمليات التنمية تحقق غايات عديدة منها :ـ

أ ـ اقناعهم بالتغيير ، فاشتراكهم في العمل يتضمن الاقتناع به ، وتكون الفرصة اكبر لنجاحه واستمراره (١) •

ب ـ وكنتيجة لهذا يتحقق تغيير اتجاهاتهم نحو المشروعات الجديدة ويتبعونها فيتولد ـ هذا التغيير تلقائيا من مجرد مشاركتهم في البرامج الجديدة وتنتفي تبعا لذلك ودود الفعل الضارة اجتماعيا ، ويبدأ المجتمع من الانتكاسات والانحرافات التي يولدها الاكراه على تغيير النمط الحضارى القائم دون تهيئة سابقة او اقناع •

جـ ـ ومن خلال المشاركة وممارسة التفكير والتنفيذ يتم تكوين الخبراء المحليين (٢) وتدريبهم على العمل وقيادة الجماهير واعدادهم لتحمل المسؤولية وتأهيلهم للعمل في الادارة المحلية التنظيمات المختلفة •

د ـ والمشاركة ايضا تؤدى الى تجنيد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل باشراك الشبان والنساء في المشروعات المحلية وتقييم مشاركة وجدانية بين تلك المشروعات وبين اكبر عدد ممكن من الجماعة المحلية •

---

(١) محي الدين صابر / الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية ، ص٢٠٢

(٢) على حلمي : دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ـ القاهرة ١٩٧٣، ص١٣

(٢) تكامل المشروعات والخطط بمعنى انه لا يمكن فصل المشكلات الاجتماعيه والاقتصاديه بعضها عن بعض ، كذلك يجب ان ترتبط مواجهتها بخطة متكاملـــــه .

وهذه القاعده بدورها تشير الى حقيقة اوليه فى الدراسات الاجتماعيـه تلك هى عدم استقلال النظم الاجتماعيه ، فهى تعتمد على بعـــض وتتبادل التأثير والتأثـــر .

فتأثير العوامل غير الاقتصاديه على التطور الاقتصادى لا يقل قوه ان لـم يزد على تأثير العوامل الاقتصاديه ، فنظام الملكيه ومفهوم العمـــل ، ومفهوم الزمـن والادخار والاستهلاك ، وتقسيم العمل بين الجنسـين كل هذه عوامل اجتماعيه وحضاريه ذات صله مباشره بعمليات التنميه — الاقتصاديـــــه .

ذلك الى جانب مايترتب على التغيير الاقتصادى من تغيير فى ســلوك الناس وانماط حياتهم ،فلا يمكن ان نتصور قيام مصنع مثلا دون ان نفكر فى عشرات الظواهر الجديده التى تنشأ نتيجة لهذا فى مختلف النظم الاجتماعيه القائمـــه .

على انه قد تبين من الخبره الميدانيه مدى ترابط هذه الظواهر ،وان التصدى لاحداها يفوض العمل فى الاخريات ، فعندما بدأت اعمـال مكافحة الاميه وتعليم الكبار تبين الخبراء العاملين فى الميدان ان — الاميه لا توجد عادة بمعزل عن الافات الاجتماعيه الاخرى ، بل ان الرغبه فى رفع الاميه عند الاميين انفسهم انما تاتى متكاملة فى احيان كثـــيره مـع اعمـال اصلاحيـــــه اخـــرى ناجحـه فى المجتمـــع ، مثـل مقاومـة الامـراض المتوطنـــه ، أو زيـادة الانتـــاج

الزراعى او تطوير الصناعات الريفيه او غير ذلك من المجهودات التى تعين الشعوب على تحسين حياتها الماديـــه .

٣) الاسراع بالنتائج الماديه المحسوسه ذات النفع العام للمجتمع (١) ولهذا فان بعض العاملين فى هذا الميدان يرون ان يكون المدخل الى برامج تنمية المجتمع خدمات سريعة النتائج ، ويضربون لها مثلا " بالخدمات الطبيه والصحيه . واذا حدث البدء بمشاريع انتاجيه فيجب اختيار المشاريع ذات العائد السريع الجزاء والقليله التاليف والتى تسد فى الوقت نفسه حاجه قائمـــه .

ومرد هذه القاعده الى عامل جوهرى فى العمل الاجتماعى ، وهو كسب ثقة المجتمع المحلى ، للافكار الجديده ، لان هذه الافكار الجديده ، تخرجه عن الانماط الاجتماعيه التى الفها واطمأن اليها والتى تقدم له الثقه والامـــن .

فالمجتمع فى ظل حضارته التقليديه مطمئن الى قيمة الاجتماعيه المقررة يجد فيها تفسير حياته ، ويستلهمها قواعد السلوك فى مختلف المواقف وينظم بها علاقاته مع الاخرين .

٤) الاعتماد على الموارد المحليه ، سواء فى ذلك الموارد البشريه والموارد الطبيعيه ، مع ان مثل هذا العمل ذو نفع اقتصادى ، من حيث انـــه يقلل من تكاليف المشروعات ، ويعطيها صفة وظيفية اكثر الا انه يشـــير كذلك الى اسلوب مقرر فى ممارسة التغيير الحضارى المقصود ، ذلك هو ادخال الانماط الجديده من خلال الانماط القديمه ، وان استعمال موارد

---

(١) على حلمى : دور الشباب فى التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه - القاهره ١٩٧٣ ص ١٣٩-١٤١

جديده لا الفة لهم بها اساسا ، يعقد التنفيذ ، ويجعل من العمليه الواحده عدة عمليات كلها تحتاج الى مجهود جديد .

وينطبق هذا على العنصر البشرى ، ذلك ان القاده المحليين يكونون اكثر نجاحا فى تغيير اتجاهات افراد مجتمعاتهم ، والتبشير عندهم بالافكار الجديده من الفنى الغريب الذى يكون اكثر منهم - دون ريب - كفاءه وقدره ولكنه هو نفسه شىء جديد يحتاج الى قبول من المجتمع ، قبل ان تقبل الافكار التى يبشر بها .

فتقديم التجديدات من خلال المواصفات القديمه القائمه فى المجتمع يسهل كثيرا فى قبولها وفى تكاملها عضويا بحيث ينمو نسيجها نموا طبيعيا فى جسم التنظيم الحضارى العامل فيكون ذلك من اسباب التكيف الاجتماعى السليم مع التجديدات المقنعة .

ويدخل فى هذا الباب حسن استغلال القيم والتصورات القائمه فى المجتمع وبتأويلها واقامة علاقات بينها وبين اهداف البرامج والمشروعات .

مجالات التنميه الريفيه :

يطول القول فى محاولة حصر مجالات الخدمات والاعمال التى تدور فيها التنميه فى الريف ، فهى تتناول النشاط الاقتصادى والنشاط السلوكى والخدمات . ويمكن اجمالها فى المجموعات التاليه :

المجموعه الاولى : وتشمل خدمات ذات صله حيويه دائمه بحياة المجتمع ونشاطه مثل الخدمات الزراعيه والارشاد الزراعى ، ومقاومة الافات واختيار البذور المحسنه والاسمده وتنظيم وسائل الرى وانشاء المصارف واقامة الجسور

والسدود ، وكاستحداث محاصيل اكثر ربحا والتنوع فيها ، ثم العناية بالصناعات الزراعيه وتربية الدواجن المحسنه السلالات وتنشيط تربية النحل ودودة القز . . الخ .

ومثل الاهتمام بالثروة الحيوانية وتنظيم وسائل وقايتها وعلاجها وتحسين سلالاتها وتصنيع منتجاتها من الالبان والاصواف والعناية بالمراعى وصيانتها ، كذلك تنشيط وتطوير الصناعات وتسويقها ونشر الحركات التعاونيه وتدعيمها سواء الانتاجيه منها والاستهلاكيه وانشاء المؤسسات المصرفيه مثل بنك القريه — لتسهيل عمليات الانتاج والتسويق . .

واذا كانت البيئه الريفيه غير زراعيه فيمكن تنمية مواردها القائمه ، فاذا كان المجتمع المحلى يعمل فى اقتصاد الصيد مثلا ، فتوفر الآلات الحديثه للصيد والعنايه بالثروه المائيه وانشاء نظام تعاونى للتسويق واستحضار الثلاجات وتيسير نقل الاسماك الى الموانئ . . الخ

واذا كان المجتمع المحلى بدويا رعويا فيمكن العنايه بالثروه الحيوانيه وبالمراعى وبموارد المياه ، وتسهيل مشكلات التوطين والاقامه الثابته .

والخدمات الصحيه ركن هام فى التنميه البشريه فى الريف ، فلابد ان تبذل عناية بالتثقيف الصحى ، ومحاربة الامراض المستوطنه وتوفير مياه الشرب النقيه ، ونشر الوعى الغذائى . وبث العادات الصحيه السليمه فى السلوك الاجتماعى ، والعنايه بالامومه والطفوله . كما ان انشاء الوحدات الصحيه من شأنه ان يعمل على رفع مستوى صحة البيئه .

وللاقتصاد المنزلى دور هام فى تنمية المجتمع المحلى ، فتنظيم اوقات الفراغ لربات البيوت وتدريبهن على بعض المهارات الاقتصاديه النافعه وتشجيع

الادخـــار وممارسة نشاط تعليم الكبار ومحو الاميه بينهم ، وتبصيرهن بشؤون رعاية الاطفال وتربيتهم ـ كل ذلك من روافد التنميه الريفيه ، خاصة ودور المرأة الريفيه فى البيت والحقل دور كبـــير .

كذلك يمكن الاخذ بعين الاعتبار العمل لانشاء المنزل الريفى الصحى واعادة تخطيط القرى واقامة الطرق التى تربط القرى بالمواصلات العامه تسهيلا للنشاط التجارى بينها وبين المجتمعات الخارجيـــه .

والاشتراك فى الحكم المحلى والتدريب على الوسائل الديمقراطيه فـــى الاداره والتنظيم من مجالات تنمية المجتمع الهامه ، لانه طريق اعداد القاده المحليين وتربية المواطنين الصالحـــين .

والنشاط الترويحى يشكل وجها اساسيا فى برامج المجتمع ، ويشـــمل هذا النشاط انشاء الانديه الثقافيه والرياضيه والاجتماعيه واقامة الساحات الشعبيه والمسارح والمتاحف والمكتبات العامه ، ونشر الفنون الشعبيه ، وانارة القرى وتنظيم المهرجانات والمسابقات الدوريه فى مختلف جوانب الحياة الرياضيه والثقافيه والاجتماعيه . . . الخ .

المجموعه الثانيه : وتتضمن الخدمات التدعيميه ، وهى الخدمات التى تقوم على الخطه البعيده لعمليات التنميه فى حياة المجتمع ، ووظائف هذه الخدمات التدعيميه اساسيه وجوهريه ، ذلك ان بعضها يهدف الى اعداد العاملين الاجتماعيين والاخصائيين فى تنمية المجتمع ، ـــ بتأهيلهم وتدريبهم فى مختلف مستويات العمـــل .

والجزء الآخر من هذه الخدمات التدعيميه تتخذ شكل النشـــــــاط العلمي في ميدان الابحاث والتجارب التي يمكن تطبيقها على المناشط الاقتصاديه والاجتماعيه في المجتمع المحلي ، ويتصل بذلك توفير الوسائل الجديده للانتاج ومعاهد التدريب الفني ومراكز البحوث والعلوم التطبيقيه هي التي تقوم عادة باعداد وتقديم الخدمات .

هذه المجموعه من الخدمات التدعيميه تهدف اذن الى معرفة البيئه ودراستها اجتماعيا وعلميا ، ثم تقوم بالعمل على توفير الاسباب الماديه والفنيه والوسائل الاجتماعيه لتنمية المجتمع المحلي .

المجموعه الثالثه : وهي تتناول الخدمات العامه للتنميه ، وهي وان لم تكن لها في ظاهر الأمر علاقات مباشره لا مع افراد المجتمع المحلي ولا مع خطة التنميه ذاتها ، الا ان الاعمال التي تحققها ذات اثر فعال على برامـج تنمية المجتمع المحلي .

وهذه الخدمات تتم على مستوى اكبر من المستوى المحلي ، مثل مـد الطرق العامه والسكك الحديديه ، واقامة المصانع الانتاجيه واستنباط القـوى الكهربائيه ، وانشاء النظم الماليه والمصرفيه العامه . . الخ مما يكون له اثر كبير في خلق وتطوير مختلف انواع النشاط المحلي .

ومن غير الصواب ان نترك الميدان دون ان نعرج - ولو بصفحـــات قليله . . نذكر فيها جهود بعض المؤسسات العربيه العامله في هذا المجال ولا سيما الجهاز العربي لمحو الاميه وتعليم الكبار ، فجوهر عمل الجهاز هو التركيز على التقدم بالمجتمع العربي وتنميته دون الالتزام بالاساليب التقليديه والروتينيـه

وهذا يتطلب ابداعا وخلقا في خطط العمل .. وعمل الجهاز على ان يكـــــون اسهام افراد المجتمع هو الاساس في حركة التنميه .

فالجهاز يعمل على استنطاق واقع المجتمع العربي للخروج بمنهج عملـــــي لمواجهة مشكلات المجتمع بعامة والريف بخاصة واستلهام حقائق للوصول الى مجالات عمل تتجاوب مع اهتمامات وميول سكان الريف العربي .. ويتـــم هـــذا الجهـد بالخـروج عـن المناهج التقليديـه في العمل السائد بكافة الاجهـزه المعنيه للتنميه بحيث يكون العمل في جوهره خدمه حقيقيه تصادف اهتمامات ومشكلات واقـع المجتمع العربـــي .

والتنميه ـ كما يراها العاملون بالجهاز لابد ان تبدأ بالانسان وذلك بتحريـك قدراته وتصميدها وتوجيهها وجهه ايجابيه ، ويتم ذلك بتعريضه للافكار والاراء والتجارب التـــي تمينـــه على اكتســـاب اتجاه سليم نحو قضايا العصر ومشكلاته خاصة وان تحدى العصر يفرض علينا دخول عصر العلم والتكنلوجيا الحديثـــــه

والتنميه ايضا تتكون من العمليات التي تتوحد فيهـــا الجهود الشعبيـــه مع الجهود الحكوميه للوصول الى مستويات افضل في المجالات الاقتصاديه والاجتماعيـــه والسياسيـــه

ومن هنـا يتبيـن ان الاساس في التنميه هو وجود مشاركة قادره من جانـــب **الجماهير** العريضه فـي الارتقـاء بالخدمـات الانتاجيه والاجتماعيه والثقافيـه والسياسيه وهذه المشاركه تتطلب من الفرد التزود بالمعارف والقـدرات والمهارات وهو مـــا يعنى به تعليـم الكبار الذى يتصدى الجهاز العربـي لمحو الاميه وتعليـم الكبـــار لحمل مسئوليته على المستوى العربي .

ان تعليم الكبار يجب ان يعمل فى توازى مع التعليم النظامى مكملا له محاولا ان يملاء الثغرات التى تتخلف عن هذا التعليم مزودا من فاتهم ركب هذا التعليم بغرض التعليـــم .

من هذه المفاهيـم الاساسيه تنبع مسؤوليات الجهاز وهو فى هذا المجال يطلع بمهام فى المجالات التاليـــه :-

اولا - مجال محو الاميه وفى هذا يقوم الجهاز بالتالـــى :-

أ - بحث استطلاعى فى وسائل تيسير الكتابه العربيـــه .

٢ - العمل على وضع برنامج متطور لمحو الاميه بين النساء العربيات .

٣- ايجاد نوع من التنسيق بين مناشط المؤسسات العامله فى مجال محو الاميه فى الدول العربيـــه .

٤- دراسة مشكلات التعليم الابتدائى وانعكاساتها على مشكلة الاميه فـــى البلاد العربيـــه .

٥- اجراء تجارب قطاعيه فى تنمية القطاع الزراعى والقطاع العمالى والقطاع البـدوى .

٦- القيام بنشاط تجريبى يقوم على الضبط فى قرية ميدانيه مختاره .

ثانيا- فى مجال تعليم الكبار وفى هذا يقوم الجهاز بالتالى :-

أ - مسح مؤسسات تعليم الكبار فى الدول العربيـــه .

٢- دور تعليم الكبار فى تكوين القوى العاملـــــه .

٣- دراسة دور اليافعـــــين .

٤- امكانية ان يمارس الانسان تزويد نفسه بقدر من المعارف والمهارات تمكنه من التكيف مع متطلبات العصر (التعليم الذاتى)

ثالثا- فى مجال الخدمات وفى هذا يقوم الجهاز بالتالى :-

١- ايفاد خبراء فى مجالات اعداد الكتب والمناهج والتخطيط والتقويم والاحصاء والوسائل التعليميه وفى برامج محو الاميه بالتليفزيون

٢- اعداد وطبع كتب فى محو الاميه للدول العربيه .

٣- امداد عدد من الدول العربيه ببعض الادوات والوسائل التعليميه .

٤- النشر والتأليف والترجمه لكل ماهو مفيد للتنميه البشريه .

٥- الدعوه لمحو الاميه باعتباره معوق للتنميه .

رابعا- فى مجال النشاط التنظيمى وفى هذا يقوم الجهاز بالتالى :-

التعاون مع المنظمات العربيه والاقليميه والدوليه فى كل ما فيه صالح المواطن العربى .

وفى اطار مسؤليات الجهاز تنهض استراتيجيته بما يلى :-

(١) حمله محو الاميه لابد ان تتحول الى حركة اجتماعيه شامله .

(٢) محو الاميه ليس هدفا انما هو وسيله لتكوين المواطن العربى الصالح

(٣) التوعيه على اوسع نطاق وبمختلف الوسائل وعلى مختلف المستويات بالمبادىء الاساسيه والاساليب العلميه فى مكافحة الاميه وفى مجال تعليم الكبار .

(٤) التنسيق بين الخطط والبرامج والمشروعات فى الدول العربيه بما يصلها - بالتغير الاجتماعى الشامل ويخطط التنميه القوميه اقتصاديا واجتماعيا .

(٥) اعداد وتقديم نماذج تخطيطيه تلائم مختلف الانماط الحضاريه القائمه في المجتمع العربى .

(٦) العمل على تدعيم الاتجاهات نحو وضع التشريعات فى حدود الامكان فى مجال تعليم الكبار والعمل على ازالة المعوقات فى وجه التكامل التعليمى .

(٧) وضع سياسة البحوث فى تعليم الكبار ومحو الاميه وتحديد اولوياتها واستخراج النتائج والمؤشرات ثم توظيف نتائج هذه البحوث فى العمل الميدانى .

(٨) استنباط الاسس العلميه فى مجال التخطيط والبحوث لمجالى محو الاميه وتعليم الكبار .

(٩) تخطيط المشروعات التجريبيه وتنفيذها وتقويمها ومتابعتها بالتنسيق مع الادارات والاجهزه الاخرى فى البلاد العربيه بقصد التوصل الى المنهجيه الملائمه للأوضاع العربيه ودعم الاتجاه العلمى وتقديم النماذج الارشاديه .

(١٠) توفير البيانات والخبرات والمهارات الفنيه اللازمه فى مجال التخطيط — والاحصاء والبحث والعمل فى المشروعات الميدانيه التجريبيه .

(١١) متابعة التطور العالمى ونشر وتبادل الخبرات فى مجالى محو الاميه وتعليم الكبار .

ويعنى الجهاز بالواقع ويعنى بالعمل وينتقل من حضارة اللفظ الى حضارة الفكر المنتهى الى العمل اى من حضارة اللفظ الى حضارة الاداء . فلم يكتفى فى هذا بالخبرات النظريه مهما كان عمقها واصالتها ولم يكتفى بالدراسات . . ولكن رغبة منه فى استقراء الواقع والوصول الى صيغ عمليه واسلوب تطبيقى مستمد من الميدان اقام

بالاشتراك مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تجريبيا لتنمية القطاع الزراعي في اطار المواجهة الشاملة للامية الابجدية والحضارية ٠٠ ولو تتبعنا هذا المشروع فكرا وتخطيطا وتطبيقا وتقويما لكان هناك التقاء كامل بين ما نسعى اليه في هذا المؤتمر وما تسعى اليه هذه التجربة ٠

ويرجو الجهاز من هذه التجربة ان يتوصل الى منهج علمي تابع من التطبيقات الميدانية ليستطيع به ان يضع الصيغ الملائمة للتنمية البشرية في المجتمعات الزراعية ٠ ولا شك ان هذه التجربة تمثل منطقة من العمل المشترك التي يهتم بها مؤتمركم الموقر فهذه المبادرة من الجهاز لا تختلف عما هو مطروح في ندوتكم بل تجسد الافكار والقضايا المطروحة ٠٠ وكان بودنا ان يكون هذا المشروع قد مضي عليه الوقت لنطرح عليكم تقويمه وثمار نتائجه ٠

ولا شك ان الجهاز سيسعده ان يضع نتائج هذه التجربة تحت انظاركم وفقا لما يتلقاه منكم من رأي في هذا الشأن ٠

ومما تجدر الاشارة اليه في هذه التجربة ان خبره الاشراف الزراعي والارشاد الزراعي من الخبرات التي حسبت كعناصر من مقومات هذه التجربة لان الاساس في هذه التجربة هو المواجهة الشاملة بكل العناصر المؤدية الى التنمية الشاملة ٠٠٠ ولقد تضمن برنامج الاعداد للقيادات العاملة في هذا المشروع المواد التي تتناول الثقافة الزراعية والعمل الزراعي والمهارات المتعلقة بهذا الحقل ٠٠٠

واهتمامات الجهاز بهذا القطاع الزراعي ترتكز في القواعد الى الحقائق التاليه :-

(١) القطاع الزراعي تاريخيا هو استمرار مصدر الثابت للشعوب العربية

(٢) ان المستقبل وطلب الضغط على الغذاء والضخم السكاني يجعل القطاع الزراعي في نفس الاهمية التي للقطاع الصناعي رغم الاتجاهات الحديثة للتصميم .

(٣) ان مجال الزراعة يعطي الكثير بسخاء لو انه لقي العناية ولقي التأهيل اللازم للعاملين في مجالاته .

ففي كل صباح يجلس على موائد الطعام لا اقل من ١٠٠ الف فم جديد ومن ثم فيجب الاسراع في عمليات التحول الى الزراعة العلمية ويجب السعي وراء اكتشاف المشاكل والمعوقات واقتراح وسائل حلها وتخطيطها ويكون باجراء بحوث ذات ارتباط عملي بالتنمية المحصولية والحيوانية والبستانية ...

وهدف الجهاز من التجريب في القطاع الزراعي هو قراءة الواقع ومعايشته والخروج باسلوب عمل يتلاءم مع خصائص المجتمع الزراعي لان استنطاق الواقع لا يغني عن الخبره النظرية مهما عمقت ولا يغني عن الدراسات المكتبية مهما كانت .